وجهات إسرائيل الاستراتيجية بعد ٦٠ عاماً على إقامتها

وثيقة مؤتمر هرتسليا الثامن ٢٠٠٨

ترجمة: مدار

وجهات إسرائيل الاستراتيجية بعد ٦٠ عاماً على إقامتها

وثيقة مؤتمر هرتسليا الثامن ٢٠٠٨

ترجمة: سعيد عياش

سليم سلامة

إعداد: أنطوان شلحت

سلسلة أوراق إسرائيلية (٤٤)

يحررها: انطوان شلحت

جميع الحقوق محفوظة

حزيران ٢٠٠٨

تصدر هذه السلسلة عن:

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

رام الله – المصيون – عمارة ابن خلدون – تلفون: ٢٩٦٦٢٠١-٢(٩٧٢)
فاكس: ٢٩٦٦٢٠٥ – ص.ب ١٩٥٩

e-mail: madar@madarcenter.org

http://www.madarcenter.org

الإخراج والطباعة:

مؤسسة الأيام

رام الله. فلسطين

ص. ب:١٩٨٧

هاتف: ٤/٢٩٨٧٣٤١ ٢ (٩٧٢) – فاكس: ٦/٢٩٨٧٣٤٢ ٢ (٩٧٢)

www.al-ayyam.com

E-mail:info@al-ayyam.com

المحتويات

توطئة	٧
القسم الأول: الملخص التنفيذي	١٥
إسرائيل- وجهات استراتيجية	١٧
المجال السياسي - الأمني	٢٥
المجال الاقتصادي-الاجتماعي	٥٧
الحكم ومؤسسات السلطة	٦٥
الشعب اليهودي	٧٣
القسم الثاني: أوراق عمل	٧٧
تبادل الأراضي كوسيلة لحل النزاعات الإقليمية	٧٩
القدس مسألة مركزية في مناعة إسرائيل القومية	٨٩
المسؤولية الحكومية تجاه الدمج والمساواة بين اليهود والعرب في إسرائيل	٩٥

توطئة

بقلم: أنطوان شلحت

يشتمل هذا العدد من "أوراق إسرائيلية" على الملخص التنفيذي لمؤتمر هرتسليا الثامن (٢٠٠٨) حول "ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي"، والذي صدر في أيار ٢٠٠٨، وعلى بضع أوراق عمل جرى التداول بشأنها في المؤتمر.

عقد مؤتمر هرتسليا الثامن في الفترة ما بين ٢٠ و٢٣ كانون الثاني ٢٠٠٨، وذلك تحت العنوان "إسرائيل في عامها الستين- هل المناعة أبدية؟".

وقد افتتح هذا المؤتمر، لأول مرّة، في مقرّ الكنيست الإسرائيلي في يوم ٢٠ كانون الثاني، وواصل أعماله في أحد فنادق مدينة هرتسليا، التي يتخذ "المركز المتعدّد المجالات" منها مقرًا له. وبادر هذا المركز إلى إطلاق "مؤتمر هرتسليا" في العام ٢٠٠٠، ويستمر في الإشراف على سيره. ولا يزال رئيس المؤتمر منذ تأسيسه هو البروفسور عوزي أراد، المقرّب من رئيس الحكومة الأسبق ورئيس حزب الليكود، عضو الكنيست بنيامين نتنياهو.

وقد ألقى الكلمات المركزية في يوم الافتتاح رئيس الدولة الإسرائيلي، شمعون بيريس ورئيسة الكنيست، داليا إيتسيك ورئيس هيئة الأركان العامة للجيش، غابي أشكنازي ورئيس لجنة الخارجية والأمن، عضو الكنيست تساحي هنغبي. وعرضت فيه "مؤشرات

هرتسليا" واستطلاع "الوطنية الإسرائيلية" بمناسبة العام الستين لقيام إسرائيل.
كما عقدت بضع ندوات، أهمها ندوة حول "تقرير لجنة فينوغراد وسياسة الأمن القومي واتخاذ القرارات"، وأخرى حول "مكانة القدس كعاصمة لإسرائيل والشعب اليهودي".
واختتم المؤتمر مساء ٢٣ كانون الثاني، بما بات يعرف باسم "خطاب هرتسليا" لرئيس الحكومة الإسرائيلية، إيهود أولمرت. وكان ذلك بمثابة آخر ظهور جماهيري له قبل نشر التقرير النهائي للجنة فينوغراد بشأن حرب لبنان الثانية، في يوم ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٨.
أمّا أبرز محاور المؤتمر فكانت: التحديات الوطنية والاقتصادية والاجتماعية في عصر العولمة؛ التحديات السياسية الوطنية على خلفية التغيرات الإقليمية؛ البدائل الإستراتيجية من جرّاء انتشار السلاح النووي في الشرق الأوسط؛ اتجاهات وغايات إسرائيل والشعب اليهودي في الأعوام الستين المقبلة.
وبالإضافة إلى الذين تمّ ذكرهم تكلم في المؤتمر الثامن من المسؤولين الإسرائيليين: وزير الدفاع، إيهود باراك ووزيرة الخارجية، تسيبي ليفني ورئيس حزب شاس ونائب رئيس الحكومة، إيلي يشاي ووزير المواصلات، شاؤول موفاز ووزير الرفاه، إسحق هرتسوغ ووزير البناء والإسكان، زئيف بويم ووزيرة التربية والتعليم، يولي تامير ووزير السياحة، إسحق أهرونوفيتش ورئيس الليكود، بنيامين نتنياهو ونائب وزير الدفاع، متان فلنائي ومحافظ بنك إسرائيل، ستانلي فيشر ومراقب الدولة، ميخا ليندنشتراوس، فضلاً عن عدد كبير من أعضاء الكنيست والسفراء والمحاضرين الجامعيين والضيوف الأميركيين والأجانب.
وخصص المؤتمر ندوة لموضوع "مسؤولية الحكومة عن دمج العرب وعن المساواة العربية- اليهودية"، وأخرى لموضوع "العرب في إسرائيل والخدمة المدنية".
كما عقدت مائدة مستديرة مغلقة بعنوان "الشرخ الشيعي- السني، جذوره وأبعاده الإستراتيجية".

ومن أبرز الضيوف الأجانب الذين شاركوا في المؤتمر هذا العام: رئيس الوزراء البريطاني السابق، توني بلير ووزير الدفاع الأميركي السابق، وليام كوهين والرئيس السابق للبنك الدولي، جيمس وولفنزون ورئيس جامعة القدس الفلسطينية، البروفسور سري نسيبة، ورئيس الوزراء الإسباني السابق، خوسيه أزنار ووزير الخارجية الروسي السابق، إيغور إيفانوف والسفير الأميركي السابق في الأمم المتحدة، جون بولتون.

تعتبر وثيقة الملخص التنفيذي أن العام الستين على استقلال إسرائيل- ٢٠٠٨- هو عام حاسم في مواجهة التهديد النووي المتصاعد من جهة إيران، وهو عام مهم في ما تعتبره "المحاولة الإضافية الأخرى للتوصل إلى تسوية سياسية مع الفلسطينيين، ولو على الصعيد المبدئي فحسب".

وتؤكد أنه في نظرة شمولية يبدو واضحا أن إسرائيل لا تزال تواجه تحديات أمنية متصاعدة ومعقدة على المدى القريب، المتوسط والبعيد. وإن القاسم المشترك للتحديات الأمنية يتمثل في تفاقم التهديد المباشر على مجمل السكان المدنيين، بعد أن أضحت المفاهيم الماضية بشأن الجبهة الخارجية [القتالية] والجبهة الداخلية غير نافذة، وأضحت الحاجة إلى الاستعداد لحماية الجبهة الداخلية وضمان سير حياتها المنتظم ماسة وملحة لا أقل من تطوير القدرات القتالية.

غير أن "التهديد الأكثر خطورة على أمن دولة إسرائيل"، بحسب الوثيقة، هو ذاك المتنامي من جانب إيران، التي تتقدم بخطى حثيثة نحو تطوير أسلحة نووية. وفي هذا الصدد تقول إن دلالات هذا التهديد واضحة وحادة وإسرائيل الرسمية تعلن، حيالها، أنها لا تستطيع المجازفة بوجود إيران نووية. وبناء عليه فإن إسرائيل مطالبة، بداية، أن تؤكد أمام المجتمع الدولي على أن الخطر الجسيم لا يقتصر عليها وحدها، بل هو تهديد للاستقرار الإقليمي، ومنه للدولي أيضا.

وفي هذه الأثناء، يتبين أن إسرائيل تنظر في خيارات مختلفة، بما فيها إمكان استخدام القوة في محاولة لوقف إيران. وفضلا عن هذا، ثمة من يوصي أيضا بإنجاز الاستعدادات الدفاعية، الفعالة والسلبية على السواء، وفحص إمكان الاستعداد في مجال الردع في

حالة فشل المساعي الرامية إلى كبح البرنامج النووي الإيراني.
وتتابع الوثيقة أن التهديدات المحدقة بإسرائيل من جانب إيران لا تقتصر على المجال النووي. فـ"النظام الإسلامي في طهران يشغّل مبعوثيه في لبنان وفي قطاع غزة، وسط تحويل الذخيرة، المال والمعرفة. وهكذا، وفيما تتعرض إسرائيل للتهديد المتنامي في الدائرة البعيدة، ولتهديد الصواريخ السورية، تتعرض أجزاء كاملة من أرض إسرائيل لتهديدات أكثر فورية: بلدات الشمال (الهادئ حاليا) مهددة من جانب حزب الله؛ سديروت وبلدات غربي غزة تتعرض للقصف المتواصل والمتصاعد من قطاع غزة (صواريخ "قسام" و"غراد")".
ولدى انتقالها إلى الملف الإسرائيلي- الفلسطيني تشير الوثيقة إلى أن التشرذم في الساحة الفلسطينية الداخلية يصعب التحرك السياسي والأمني من جانب إسرائيل، وخاصة قدرتها (وكذلك مساعي المجتمع الدولي) على التوصل إلى تسوية نهائية ودائمة مع الفلسطينيين.
وثمة من يرى في استيلاء حماس على قطاع غزة وفي التشرذم الفلسطيني تحولا دراماتيكيا وجوهريا لا يتيح بعد اليوم أية تسوية مع كيان فلسطيني واحد. إن رئيس الحكومة، وزيرة الخارجية ووزير الدفاع، لا يزالون يعتبرون رئيس السلطة الفلسطينية، أبو مازن، شريكا للمفاوضات ويفضلون خيار مواصلة الحوار السياسي.
وثمة فرضية تقول إن البديل لمثل هذا الحوار سيكون استيلاء حماس على مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية) أيضا، وهي نتيجة غير مرغوب فيها بالنسبة إلى إسرائيل. ومع ذلك، وفي ضوء التشرذم المذكور، ثمة شكوك كبيرة حول قدرة أي اتفاق مع السلطة الفلسطينية وحركة فتح على إنهاء الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين بصورة مطلقة.

هناك نقطتان يجدر التوقف عندهما فيما يتعلق بهذا الملف:
(*) الأولى- توكيد الوثيقة أن الحل الدائم بين إسرائيل والفلسطينيين قد يشمل أيضا مركب تبادل المناطق [الأراضي]. وبالإضافة إلى الأفكار والخطط المختلفة، التي عرضت في المؤتمرات السابقة في هذا المجال، ثمة مشروع آخر معروض يقضي بتبادل أراض

شامل ومتعدد الأطراف بين الفلسطينيين وإسرائيل وجاراتها [مشروع أراد- بايغر]. و "تجزم" الوثيقة بأن البحث في خيارات كهذه "قد يولد أفكارا خلاقة أخرى في السعي نحو السلام".

(*) الثانية- مسألة القدس، إذ هناك توكيد على أن القدس لا تزال تشكل المسألة الأكثر مركزية وتعقيدا والأكثر صعوبة للحل في مفاوضات الحل النهائي بين إسرائيل والفلسطينيين. وعلى أنه ينبغي مناقشة مسألة مصير القدس أيضا في إطار علاقات إسرائيل مع اليهود في الشتات.

وبموجبها فإنه في أية مفاوضات حول تسوية مستقبلية، "ينبغي على إسرائيل المطالبة بالسيادة الكاملة على القدس، ليس فقط لكونها العاصمة، أو بسبب العلاقة التاريخية غير القابلة للنقض أو التشكيك، بل أيضا بسبب الضرر المتوقع لنسيج هذه المدينة في حال تقسيم السيادة".

كما تؤكد أن للقدس، بالنسبة للشعب اليهودي كله، لا فقط بالنسبة لليهود مواطني إسرائيل، قيمة ودلالات رمزية، ثقافية ودينية عميقة. ومع ذلك، فإن موقع يهود الشتات فيما يتعلق بمسألة التنازلات في القدس في إطار مفاوضات الحل النهائي ليس واضحا. ورغم أن يهود الشتات لا يتمتعون بحق قانوني رسمي في المفاوضات، التي تجريها الحكومة السيادية في دولة إسرائيل، إلا أن موقفهم وحساسيتهم يحظيان بوزن نوعي هام ينبغي البحث فيه. هذا الاستنتاج يكتسب حدة أكبر على ضوء السيرورة الحاصلة بشكل متواز في العالم العربي خلال السنوات الأخيرة. فالقدس تتحول إلى مركب أساس حاسم، ذي دور ديني وقومي يوحد حوله حتى التيارات الإسلامية المتخاصمة. وفي الوقت نفسه، يلاحظ بين الإسرائيليين هبوط مستمر في مدى الارتباط بالقدس، في مدى الوعي بتاريخها ومكانتها المركزية بالنسبة إلى الشعب اليهودي.

ثمة محاور أخرى في الوثيقة، من قبيل محور التحديات الاقتصادية المستقبلية، وخاصة على خلفية عدم الاستقرار الاقتصادي دوليا، وأن الوجهات على الصعيد الدولي تضع

إسرائيل أيضا أمام تحديات وتهديدات جديدة مترتبة على التأثيرات المتبادلة والمتشعبة بين الأزمات والتطورات في مجالات البيئة، الطاقة، الغذاء وأسواق المال، وأن النمو الاقتصادي لم يؤد إلى تحسين أوضاع المجتمع الإسرائيلي الذي تعصف به جملة من الأزمات الداخلية المتواصلة، التي بلغ بعضها ذرى جديدة، أولاها وأكثرها خطورة هي تلك التي تعصف بجهاز التعليم والثقافة في إسرائيل.

وهناك محور آخر يتعلق بازدياد مشاعر عدم الثقة الجدية بالمؤسسات السلطوية كافة، حيث حصل تراجع في مكانة الكنيست بين الجمهور، وبرز بشكل خاص التآكل والتراجع في مكانة المحكمة العليا. كما أنّ درجة الفساد المتفشي في الجهاز السياسي وفي المؤسسات العامة تستوجب اتخاذ إجراءات عملية حادة جدا من جانب سلطات فرض القانون وتطبيقه، دون أية خشية أو محاباة.

وفي مجال العلاقات مع الفلسطينيين في الداخل تؤكد الوثيقة أنّ تحييد التوترات وتعزيز المساواة بين المواطنين العرب واليهود في إسرائيل هو تحد لم يعد من الممكن تجاهله، وهو يستوجب تحركا حازما من جانب المجتمع الإسرائيلي والمؤسسات السلطوية. ويبدو أن ما تقوم به الحكومة في هذا المجال ليس كافيا. وتضيف أن تكريس التمييز ليس من مصلحة إسرائيل، وعليها العمل بطريقة محسوبة لتحقيق المساواة، الفعلية والحقيقية، لجميع مواطنيها، عبر المحافظة على طابع الدولة اليهودي. ومن ثمّ تروّج لفكرة الخدمة الوطنية- المدنية، التي ترى فيها فرصة "لتحسين العلاقات بين العرب واليهود".

على صعيد العلاقات مع يهود الشتات، ترى الوثيقة أن هناك تعزيزًا لنزعات التباعد ما بينهم وبين اليهود سكان إسرائيل. وفي ثنايا ذلك، تضعف أيضا رابطة الإسرائيليين ويهود العالم بمدينة القدس. كما أن الاستقطاب الحاصل في إسرائيل بشأن الهوية اليهودية يشكل، هو أيضا، تهديدا على مستقبل الشعب اليهودي. ويسود في أوساط اليهود في العالم اتفاق على أن هذه المشكلات تتطلب معالجة فورية ملحة، إذ أن انعدام الرابطة المتينة بين اليهود في إسرائيل وبين يهود الشتات سيضع اليهود في العالم أمام مشكلات وجودية.

إن مردّ الاهتمام، الذي يبديه المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، بـ" مؤتمر

هرتسليا " هو أنه، ومنذ انعقاده لأول مرّة في العام ٢٠٠٠، يستقطب اهتماماً واسعاً لدى مختلف الأوساط، المحلية والإقليمية والدولية، المهتمة والمتابعة للشأن الإسرائيلي. هذا الاهتمام ينبع أولاً من واقع ماهية وشمولية مواضيع التفكير الآني والإستراتيجي التي تتخلل وتسم أوراق العمل والمناقشات والأفكار والتوصيات التي يتم تداولها في أعمال المؤتمر ويصار إلى إجمالها في تلخيصات ووثائق تصدر عنه. وينبع ثانياً، وربما الأهم، من نوعية ومكانة الشخوص، سواء القائمين على المؤتمر أو المشاركين فعليا في أعماله. وعادة ما يكون في عداد هؤلاء رئيس الحكومة وكبار الوزراء ورؤساء وقادة المؤسسة العسكرية والأمنية والأكاديمية وغيرهم. وبهذا المعنى لا يزال مؤتمر هرتسليا بمثابة التئام لـ" العقل الجماعي الإستراتيجي المفكر " للدولة الإسرائيلية، علمًا أن هناك من بات يعتبر هذا المؤتمر منصة مهمة لإسماع الآراء من دون قدرة فعلية على أن يملي أجندة عامة.

القسم الأول

الملخص التنفيذي

ترجمة: سليم سلامة

إسرائيل - وجهات إستراتيجية

العام الستون على استقلال إسرائيل هو عام حاسم في مواجهة التهديد النووي المتصاعد من جهة إيران، وعام مهم في المحاولة الإضافية الأخرى للتوصل إلى تسوية سياسية مع الفلسطينيين، ولو على الصعيد المبدئي فحسب. إن هذه الخلاصات معتمدة لدى قيادات السلطة الإسرائيلية وفي أوساط قيادات أجنبية رفيعة المستوى تبدي تفهما لحاجات إسرائيل الأمنية ولظروف واقعها المميزة. وفي نظرة شمولية يبدو واضحا أن إسرائيل لا تزال تواجه تحديات أمنية متصاعدة ومعقدة على المدى القريب، المتوسط والبعيد.

إن القاسم المشترك للتحديات الأمنية يتمثل في تفاقم التهديد المباشر على مجمل السكان المدنيين. المفاهيم الماضوية بشأن الجبهة الخارجية [القتالية] والجبهة الداخلية لم تعد نافذة، والحاجة إلى الاستعداد لحماية الجبهة الداخلية وضمان حياتها المنتظمة أضحت ماسة وملحة لا أقل من تطوير القدرات القتالية.

التهديد الأكثر خطورة على أمن دولة إسرائيل هو ذاك المتنامي من جانب إيران، التي تتقدم بخطى حثيثة نحو تطوير أسلحة نووية. إن دلالات هذا التهديد واضحة وحادة وإسرائيل الرسمية تعلن، حيالها، أنها لا تستطيع المجازفة بوجود إيران نووية. إسرائيل مطالبة، بداية، أن تؤكد أمام المجتمع الدولي على أن الخطر الجسيم لا يقتصر عليها وحدها، بل هو تهديد للاستقرار الإقليمي، ومنه للدولي أيضا. وفي هذه الأثناء، يتبين أن إسرائيل تنظر

في خيارات مختلفة، بما فيها إمكان استخدام القوة في محاولة لوقف إيران. وفضلا عن هذا، ثمة من يوصي أيضا بإنجاز الاستعدادات الدفاعية، الفعالة والسلبية على السواء، وفحص إمكان الاستعداد في مجال الردع في حال فشل المساعي الرامية إلى كبح البرنامج النووي الإيراني.

التهديدات المحدقة بإسرائيل من جانب إيران لا تقتصر على المجال النووي. فالنظام الإسلامي الثوري في طهران يشغّل مبعوثيه في لبنان وفي قطاع غزة، وسط تحويل الذخيرة، المال والمعرفة. وهكذا، وفيما تتعرض إسرائيل للتهديد المتنامي في الدائرة البعيدة، ولتهديد الصواريخ السورية، تتعرض أجزاء كاملة من أرض إسرائيل لتهديدات أكثر فورية: بلدات الشمال (الهادئ حاليا) مهددة من جانب حزب الله؛ سديروت وبلدات غربي غزة تتعرض للقصف المتواصل والمتصاعد من جانب "الإرهاب" الفلسطيني في قطاع غزة (صواريخ "قسام" و"غراد"). إن حجم القصف المتصاعد والوسائل التي تحوزها منظمات الإرهاب يتزايد، وكذلك يتصاعد القلق من انكشاف مناطق أخرى لهذا الخطر. إن الشعور الوطني لدى المواطنين في المناطق المهددة في بلدات الجنوب والشمال قوي وعال. هذا يعكس قدرة الصمود المثيرة لدى الجمهور، ولكن لا ينبغي النظر إلى ذلك باعتباره اعتمادا غير محدود. إسرائيل ملزمة بتعديل وتطوير مفهومها الأمني وخططها العملانية بصورة فعلية، صياغة مفهوم ردع جديد محدث والعمل، بصورة جدية، على تعزيز السكان في خطوط المواجهة.

بالرغم عن تآكل صورتها جراء حرب لبنان الثانية، عملت إسرائيل على ترميم قوتها الردعية في مواجهة المنظومة الشمالية، في مواجهة سورية ولبنان، بصورة يصعب تقديرها. قيل إن مهاجمة هدف حساس في سورية [في أيلول ٢٠٠٧]، وهو ما نسب إلى إسرائيل، ساهمت في تحسين قوة الردع. الهدوء على الحدود الشمالية مستمر منذ انتهاء حرب لبنان الثانية، لكن حزب الله يواصل تعزيز قدراته. فقد جددت هذه المنظمة احتياطيها من الوسائل القتالية، بما فيها احتياطي الصواريخ، حتى أكثر مما كان في حيازتها عشية شن الحرب. حاليا، يبدو واضحا أن هذه المنظمة مردوعة ولا تتعجل العمل ضد إسرائيل، على الرغم من الخطاب

الكلامي الحاد الذي يعتمده قائد المنظمة، حسن نصر الله.

مما هو معلوم، لا تزال العلاقات بين حزب الله وسورية وطيدة، كما العلاقات بين سورية وإيران أيضا، ويجري في إطارها تنسيق عسكري وعملاني. هذا الأمر يحدّد (من الحدة) الصعوبة في تحليل نوايا دمشق والكشف عنها، سيما وأنها اعتمدت في الفترة الأخيرة ازدواجية القول والفعل: تحضيرات للحرب إلى جانب تصريحات عن الالتزام بالمساعي السلمية. إن مشاركة سورية في مؤتمر أنابوليس مثلت خطوة لا يمكن تجاهلها، بيد أن إسرائيل تؤكد أنه ليس واضحا ما هو المقابل الذي سيكون السوريون مستعدين لتقديمه في إطار تسوية سلمية، وهل سيكونون مستعدين لقطع علاقاتهم مع طهران وحزب الله؟. وفي حال وقوع عمليات عدائية، أو محاولات هجوم، على الحدود الشمالية، فسيتوجب على إسرائيل أن تحسم قرارها: إمّا لناحية العودة إلى اعتماد سياسة الاحتواء وضبط النفس، أو الرد بقوة كبيرة؟.

إن التشرذم في الساحة الفلسطينية الداخلية يصعب التحرك السياسي والأمني من جانب إسرائيل، وخاصة قدرتها (وكذلك مساعي المجتمع الدولي) على التوصل إلى تسوية نهائية ودائمة مع الفلسطينيين. وثمة من يرى في استيلاء حماس على قطاع غزة وفي التشرذم الفلسطيني تحولا دراماتيكيا وجوهريا لا يتيح بعد اليوم أية تسوية مع كيان فلسطيني واحد. رئيس الحكومة، وزيرة الخارجية ووزير الدفاع، لا يزالون يعتبرون رئيس السلطة الفلسطينية، أبو مازن، شريكا للمفاوضات ويفضلون خيار مواصلة الحوار السياسي. وثمة فرضية تقول إن البديل لمثل هذا الحوار سيكون استيلاء حماس على مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية) أيضا، وهي نتيجة غير مرغوب فيها بالنسبة إلى إسرائيل. ومع ذلك، وفي ضوء التشرذم المذكور، ثمة شكوك كبيرة حول قدرة أي اتفاق مع السلطة الفلسطينية وحركة فتح على إنهاء الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين بصورة مطلقة.

المجتمع الدولي يطالب إسرائيل باعتماد ضبط النفس والتناسبية في عملياتها العسكرية ضد الإرهاب الفلسطيني، والامتناع عن المس بالمواطنين الأبرياء. ومع ذلك، يبدي المجتمع الدولي تفهما لاحتياجات إسرائيل الأمنية. وبينما تسمع في إسرائيل أصوات تطالب بالتحاور مع حماس، تسمع تحفظات شديدة من خطوة كهذه يطلقها ساسة كبار، أجانب تحديدا. جهات

رفيعة جدا في أوروبا تصرح جهارا بمعارضتها لأي حوار مع حماس بوصفها منظمة إرهابية تدعو إلى إبادة دولة إسرائيل. وفي المقابل، ثمة من يعتقدون بأنه على الرغم من أنه لا مكان لأي حوار سياسي مع حماس ولأي تفاوض معها، إلا أن ثمة مكانا للتوصل إلى تسويات حول التهدئة. وعلى هذا، ستكون إسرائيل مطالبة بالتحرك على الساحة الفلسطينية الداخلية المشرذمة، ما بين مفاوضات مع فتح لا أحد يعرف نتائجها ودرجة أهميتها، وما بين حرب متواصلة ضد الإرهاب الفلسطيني من قطاع غزة وصياغة رؤية سياسية حيال حماس.

الحل الدائم بين إسرائيل والفلسطينيين قد يشمل أيضا مركبا من تبادل المناطق. بالإضافة إلى الأفكار والخطط المختلفة التي عرضت في الماضي في هذا المجال، ثمة مشروع آخر معروض يقضي بتبادل أراض شامل ومتعدد الأطراف بين الفلسطينيين وإسرائيل وجاراتها. البحث في خيارات كهذه قد يولد أفكارا خلاقة أخرى في السعي نحو السلام.

قيادات إسرائيلية رسمية وجهات دولية رفيعة تشدد على أهمية العنصر الاقتصادي في خلق الظروف التي من شأنها أن تتيح دفع الحوار السياسي نحو اتفاق سياسي. هذا التوجه تعزز بالرغم عن انعدام الاستقرار في الساحة الفلسطينية الداخلية، انطلاقا من الاعتقاد بأن الرخاء الاقتصادي من شأنه تضييق رقعة الاحتكاك وخفض حدته، رفع "ثمن الخسارة" وجعل خيار الإرهاب أكثر كلفة وأقل جدوى. ويبدي المجتمع الدولي تداخلا مجددا في المجال الاقتصادي في المناطق يتبدى في تجنيد مبالغ كبيرة من الأموال لغرض تعزيز الاقتصاد الفلسطيني وبناء مؤسسات سلطوية فعالة في المناطق. وتؤكد جهات دولية أن الاستقرار بين إسرائيل والفلسطينيين حيوي لضمان الاستقرار الاقتصادي في الشرق الأوسط، بل وخارجه أيضا.

على الرغم من النمو الاقتصادي اللافت في إسرائيل، خلال السنوات الأخيرة، لا تزال ثمة تخوفات من ان الأداء الاقتصادي الإسرائيلي لا يزال غير كاف لمواجهة التحديات المستقبلية كما ينبغي، وخاصة على خلفية عدم الاستقرار الاقتصادي دوليا. الوجهات على الصعيد الدولي تضع إسرائيل أيضا أمام تحديات وتهديدات جديدة مترتبة على التأثيرات المتبادلة والمتشعبة بين الأزمات والتطورات في مجالات البيئة، الطاقة، الغذاء وأسواق المال.

وعلاوة على ذلك، لم يؤد النمو الاقتصادي إلى تحسين أوضاع المجتمع الإسرائيلي الذي

تعصف به جملة من الأزمات الداخلية المتواصلة، التي بلغ بعضها ذرى جديدة. هذه الأزمات تتطلب علاجا جذريا عميقا.

أولى هذه الأزمات وأكثرها خطورة هي تلك التي تعصف بجهاز التعليم والثقافة في إسرائيل. المعطيات المقارنة بين إسرائيل وبين دول الـ OECD والاختبارات الدولية تؤشر إلى حالة متردية جدا في جهاز التعليم، إلى تحصيلات متدنية، إلى مستوى تعليمي هابط وإلى فشل حكومي متواصل في معالجة هذه المشاكل. ويمثل وضع الجهاز التعليمي مبعث قلق جدي يستوجب إصلاحا عميقا وجذريا يشمل، أولا وقبل أي شيء آخر، رفع جودة المعلمين وتحسين مستوياتهم.

إن وضع التعليم العالي في إسرائيل مثير للقلق، هو أيضا. بينما تبرز على الصعيد الدولي توجهات زيادة ميزانيات الأبحاث، يلاحظ عكس ذلك في إسرائيل. إسرائيل لا يمكنها الاعتماد بعد على هجرة العلماء اليهود من الخارج، وهي تفتقر إلى الموارد اللازمة للتنافس على أدمغة العلماء في العالم. الارتقاء درجة واحدة في مجالات البحث العلمي في إسرائيل يستلزم تخطيطا إستراتيجيا ورصد موارد مناسبة، وهو مركب حيوي جدا لنمو الاقتصاد الإسرائيلي. لا يمكن لإسرائيل ان تسمح لنفسها عدم الحفاظ على تفوقها النوعي، وينبغي عليها أن تطمح للامتياز والتموقع عاليا في لائحة الدول الريادية والسباقة. الحاجة إلى رصد الموارد للتعليم اكتسبت أهمية إضافية في مشروع "تفاهم هرتسليا" للتطوير القومي- الوطني في المجال الاجتماعي في إسرائيل.

يشعر مواطنو إسرائيل بعدم الثقة الجدي بالمؤسسات السلطوية كافة. حصل تراجع في مكانة الكنيست بين الجمهور، ويبرز بشكل خاص التآكل والتراجع في مكانة المحكمة العليا. في أوساط النخب القضائية أيضا ثمة إقرار بالحاجة إلى إصلاحات جذرية في الجهاز القضائي، لكن ثمة انتقادات حادة لمنظومة العلاقات بين رئيسة المحكمة العليا وبين وزير العدل، وتحديدا للهجوم الذي تتعرض له هذه المحكمة. التآكل الحاصل في ثقة الجمهور بمؤسسات النظام الديمقراطي يمثل مصدر خطر جسيما على استقرار السلطة في إسرائيل. وفي ضوء هذا، يتوجب العمل بطريقة محسوبة بغية استعادة هذه الثقة. درجة الفساد المتفشي في الجهاز

السياسي وفي المؤسسات العامة تستوجب اتخاذ إجراءات عملية حادة جدا من جانب سلطات فرض القانون وتطبيقه، دون أية خشية أو محاباة.

لا يزال مستوى تماهي الجمهور مع الدولة ومع قيمها مصانا بدرجة عالية، بالرغم عن مجمل التهديدات الأمنية، لكن يلاحظ في المقابل تنامي شعور من الازدراء تجاه هذه المؤسسات وغياب الثقة في قدرتها على تزويد المواطن بالخدمات التي يستحقها. منتخبو الجمهور وأصحاب المناصب السلطوية مطالبون بإيجاد الحلول لهذه المشكلات، بصورة فورية.

إن تحييد التوترات وتعزيز المساواة بين المواطنين العرب واليهود في إسرائيل هو تحد لم يعد من الممكن تجاهله، وهو يستوجب تحركا حازما من جانب المجتمع الإسرائيلي والمؤسسات السلطوية. الانخفاض الحاد في نسبة المواطنين اليهود الذين يؤيدون منح المساواة السياسية للأحزاب العربية وضمها الى الائتلاف الحكومي يعكس عمق الأزمة. ويبدو أن ما تقوم به الحكومة في هذا المجال ليس كافيا. تكريس التمييز ليس من مصلحة إسرائيل، وعليها العمل بطريقة محسوبة لتحقيق المساواة، الفعلية والحقيقية، لجميع مواطنيها، وسط المحافظة على طابع الدولة اليهودي.

في الوقت الذي تعلن فيه القيادة العربية في إسرائيل معارضتها لفكرة الخدمة الوطنية- المدنية، يتبين أن الشبان العرب يؤيدونها انطلاقا من اعتبارات الشراكة المجتمعية والمساهمة في حياة المجتمع. ومع ذلك، من الجلي أن حسم هذه المسألة يمثل قضية شخصية وعائلية تخص الشاب العربي المتطوع. إن إطار الخدمة الوطنية- المدنية قد يشكل فرصة لتحسين العلاقات بين العرب واليهود، لكن ثمة حاجة إلى خطوات إضافية لتعزيز الوعي بهذا المشروع ولتوضيح غاياته.

على صعيد العلاقات مع يهود المهاجر [الشتات]، تتعزز نزعات التباعد ما بينهم وبين اليهود سكان إسرائيل. وفي ثنايا ذلك، تضعف أيضا رابطة الإسرائيليين ويهود العالم بمدينة القدس. إن الاستقطاب الحاصل في إسرائيل بشأن الهوية اليهودية يشكل، هو أيضا، تهديدا على مستقبل الشعب اليهودي. في أوساط اليهود في العالم يسود اتفاق على أن هذه المشكلات تتطلب معالجة فورية ملحة، إذ أن انعدام الرابطة المتينة بين اليهود في إسرائيل وبين

يهود الشتات سيضع اليهود في العالم أمام مشكلات وجودية . ولكن ، ثمة فجوة بين توجهات إسرائيل وبين توجهات يهود الشتات : يبدو أن إسرائيل لا تتفق مع الرؤية التي تميز غالبية يهود الشتات الذين يعتبرون مواجهة هذه السيرورات السلبية حاجة ملحة جدا .

وفوق هذا ، يشكل يهود الشتات مركبا إستراتيجيا مهما في علاقات إسرائيل الخارجية مع العديد من دول العالم ، وثمة حاجة إلى اعتماد حوار دائم مع الجاليات اليهودية في أرجاء العالم ، بما في ذلك حول القضايا السياسية . على إسرائيل العمل بتعاون سوية مع الجاليات اليهودية لتحقيق الأهداف المشتركة .

المجال السياسي - الأمني

أ - سيرورات إستراتيجية عالمية وإقليمية

تخضع المنظومة الدولية لسيرورات تغيير عميقة تشمل تحولات في العلاقات الدولية، في توزيع القوة بين الدول، في الوجهات الاقتصادية العالمية، في وضعية الكرة الأرضية ومناخها. هذه التحولات تضع العالم بأسره أمام علاقات تبادلية متشعبة، غير واضحة المعالم دائما، تنتج تحديات ومخاطر جديدة ومتشكلة. المنظومات والمؤسسات القائمة غير كافية لبسط السلطة ولمواجهة هذه السيرورات. وعليه، فثمة حاجة ملحة الى درجة أعلى من التعاون الدولي والتنسيق الوثيق مما هو قائم حاليا.

حيال التحديات المركبة في الشرق الأوسط، تعمق الولايات المتحدة وأوروبا تدخلهما الإقليمي. أوروبا تطالب بلعب دور أكثر فاعلية وجدية في العملية الجارية بين إسرائيل والفلسطينيين، وقد أبدى قادة أوروبيون استعدادا لإرسال قوات عسكرية الى المنطقة، في تشكيلات دولية مختلفة، بغية تطبيق تسويات من شأنها ضمان الاستقرار في المنطقة. المواجهة بين أوروبا والإسلام الراديكالي، التشرذم الفلسطيني الداخلي من جهة، والاستعداد الإسرائيلي لتقديم تنازلات من جهة أخرى، أدى الى تحسن ما في علاقات عدد من الدول الأوروبية مع إسرائيل وعمق التفهم لاحتياجاتها الأمنية، الى درجة التعبير عن حساب الذات في بعض الحالات. وسوية مع ذلك، تتواصل الانتقادات تجاه إسرائيل

وتجاه سياسة استخدام قوتها العسكرية في صراعها المتواصل ضد الإرهاب الفلسطيني وتجاه الأوضاع الإنسانية في المناطق، وخاصة المطلب الأوروبي بالتزام ما يسمى العمليات العسكرية التناسبية.

الولايات المتحدة تكرس اهتماما أكبر بكثير لحل النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني. رئيس الولايات المتحدة، جورج بوش، ووزيرة الخارجية، كوندوليزا رايس، ألقيا بكل ثقلهما السياسي في هذا المجال، لكن من المشكوك فيه أن يفلحا في تحقيق أهدافهما خلال الوقت القصير المتبقي حتى انتهاء ولايتهما.

إن تدخل الولايات المتحدة في الحلبة الشرق أوسطية عميق وواسع، ويؤكد مسؤولون أميركيون على الأهمية القصوى لتحقيق الحسم في العراق. ففي المنظور الأميركي، يمثل العراق اختبارا ورمزا على غاية من الأهمية لمدى مصداقية الولايات المتحدة، هيبتها وقدراتها، بشكل خاص، والعالم الحر بشكل عام. ولهذا السبب ستواصل الإدارة الأميركية توظيف جهود جبارة في العراق في مسعى منها لإنتاج إستراتيجية منتصرة. وجهة النظر هذه تكتسب أهمية ودلالة كبيرتين جدا تتجاوزان الجدل السياسي حول الإرث الذي سيخلفه الرئيس بوش. هذه الخلاصة مشتركة لمسؤولين أميركيين من طرفي الخارطة السياسية- الحزبية في الولايات المتحدة.

حتى الآن، أخفق المجتمع الدولي في محاولاته وقف المشروع النووي الإيراني ولجم سياستها الاستفزازية. ورغم التفهم الواسع لدى الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ولدى ألمانيا (P٥+١) إلى الحاجة الماسة لمنع إيران من امتلاك السلاح النووي، إلا أن الخطوات العملية المتخذة بغية وقف النشاط النووي المقلق لا تحقق أي تأثير على النظام في طهران. صحيح أن المجتمع الدولي وإسرائيل يصرحان بتفضيل المسار الدبلوماسي لتحقيق هذه الغاية، لكن الولايات المتحدة، وكذلك إسرائيل، توضحان أن الخيارات الأخرى أيضا- العسكرية كما يمكن الفهم- موضوعة على الطاولة. التقديرات المتضاربة بشأن وتيرة التقدم الإيراني في تخصيب اليورانيوم، والموعد الذي سيظهر فيه السلاح النووي بيد إيران، يزيدان من صعوبة تقويم الوقت المتاح أمام الجهود الدبلوماسية قبل

محاولة إجهاض الجهود الإيرانية بوسائل عسكرية.

لعملية التسلح النووي الإيراني تأثير يطال الشرق الأوسط بمجمله، بل وأبعد منه أيضا. دول أخرى في المنطقة، وكذا دول في أوروبا، يساورها القلق من جراء هذه العملية التي قد تؤدي إلى زيادة الانتشار النووي في المنطقة، إلى درجة التخوف من تطور سباق تسلح نووي إقليمي غير مضبوط، ومنه إلى انهيار نظام منع انتشار الأسلحة النووية العالمي.

إيران تشجع على نشر الإسلام الراديكالي. أعمال طهران الاستفزازية لا تلقى الردود الحازمة كفاية واستخدامها الإرهاب كأداة إستراتيجية لا يحظى بالرد المطلوب. دعم طهران وتوجيهها لمنظمة حزب الله بارزان للعيان، وكذا علاقاتها مع مجموعات الجهاد العالمي في مختلف أرجاء العالم، وكذا أيضا محاولاتها المتكررة والمتواصلة للتسلل والنشاط في المناطق وفي إسرائيل.

حكومات الغرب تقف عاجزة في مواجهة مدّ الدعوة الإسلامية في أوروبا وفي الولايات المتحدة، والمصحوبة بالتلقين المتطرف. صحيح أن الولايات المتحدة تحقق نجاحات في حربها ضد البنية التحتية التابعة لتنظيم القاعدة في العراق، لكن في جنوب آسيا، في شمال أفريقيا وفي مواقع أخرى في الشرق الأوسط، يتواصل ترسيخ البنى التحتية لحركة الجهاد العالمي، وسط تفعيل شبكات من المندوبين وبدعم إيراني. الأفكار الراديكالية تجسّر الفجوات التقليدية بين الشيعة والسنة. وفي المقابل، لا يقدم الغرب تعريفا متفقا عليه للإرهاب المستوطن في داخله ولا يفلح في بناء تعاون يناسب الطابع العولمي للتهديد التنامي. ويزداد التخوف لدى أوساط معينة في الإدارة الأميركية من خطر لجوء عناصر إرهابية إلى استخدام السلاح غير التقليدي- الأسلحة الكيماوية، البيولوجية، أو حتى الإشعاعية. ويبدو أن فجوات اصطلاحية، مقرونة بدرجة من السذاجة والتخوف من المس بالسلامة السياسية- الحزبية المقبولة، تؤدي إلى انحرافات متكررة وإخفاق متواصل في فهم المشكلة وفي إيجاد الحل الملائم لها.

ثمة ظاهرة لا تقتصر على منطقة بعينها، تتمثل في تشكل كيانات من المليشيات المسلحة التي تستجمع قوة كبيرة. هذه الكيانات تضع دول العالم أمام تحديات جديدة تجعلها مطالبة بمواجهة تهديدات غير متطابقة تصدر عنها. وتجد دول العالم أيضا صعوبة في ردع هذه الكيانات.

يبدو المجتمع الدولي قلقا أكثر فأكثر حيال الغموض الذي يلف قدرته على ضمان التزود بالطاقة بصورة آمنة ورخيصة. إن الطلب المتزايد على الطاقة من جانب الاقتصاد النامي في كل من الهند والصين، إلى جانب الاعتماد المتميز بالتبعية على النفط المتوفر في الشرق الأوسط والخشية من زعزعة الاستقرار جراء المسلك الإيراني، تؤرق صناع القرارات في العالم ومزودي الطاقة، على حد سواء. وبالرغم عن أن التوقعات الحديثة تشير إلى أن موارد الطاقة المتوفرة تكفي لسد احتياجات البشرية خلال العقود المنظورة، إلا أن ثمة إدراكا وإقرارا بالتلويث البيئي الخطر المترتب على تنوع استخدام الطاقة، وخاصة جراء انبعاثات الغازات الدفيئة (المسببة لظاهرة التغير المناخي). وعلاوة على هذا، تبرز وجهة أخرى تتمثل في طلب واستخدام الطاقة من مصادر في منطقة بحر قزوين والبحر الأسود، وخاصة بسبب الحاجة الى طاقة سهلة المنال وبأسعار رخيصة، وفي البحث عن مصادر إضافية جديدة للطاقة.

يشكل تسخين سطح الكرة الأرضية تحديا مركبا يحدق بالأمن والاستقرار العالميين. ويلاحظ ازدياد الوعي بأهمية مواجهة التغيرات المناخية وبضرورة منع الأضرار الجسيمة للكرة الأرضية، أو تقليصها على الأقل. ثمة حاجة ملحة الى العديد من الخطوات العملية الواسعة للجم الارتفاع المتزايد في درجة حرارة الكرة الأرضية، وللتهيؤ لمجابهة الكوارث الطبيعية الناتجة عنه. كما أن ثمة حاجة الى خطط تنفيذية لمجابهة الإسقاطات الأمنية المتأتية عن ارتفاع درجة الحرارة هذه. إن مواجهة الأزمات المتوقعة تستدعي من دول العالم الاستعداد منذ الآن للسيناريوهات المختلفة والتهيؤ المسبق من خلال بناء أطر خاصة للتعاون المشترك في هذه المجالات.

المقاييس المتناقضة تخلق صعوبة في تشخيص وتحديد وجهة الاقتصاد العالمي: هل يمر الاقتصاد العالمي في منزلق نحو هاوية أم أن الأمر لا يتعدى انخفاضا أو تباطؤا، حتى لو عميقا، في عدد من الاقتصادات الكبيرة؟. الأسواق المالية الدولية قد تتصرف بصورة مغايرة لما يحصل في أسواق البضائع، أسواق العمل أو الأسواق في مناطق جغرافية مختلفة، رغم أن جميعها تقيم فيما بينها منظومة متشعبة من العلاقات. منظومة العلاقات هذه ليست واضحة ومفهومة دائما، لكن يبدو أنها قادرة على إحداث موجات ترددية في أسواق المال وأزمات ومخاطر

جديدة ذات تأثير على مجالات أمن الطاقة والأمن الغذائي وشبكات التزويد. وبالرغم عن أن هزات كهذه قد تصيب العالم والمنطقة في غضون العام القريب، إلا أنه ليس ثمة من يؤشر إلى منظومات ومؤسسات في مقدورها السيطرة عليها ومجابهتها.

إن أحد التفسيرات المحتملة لهذه النزعة المتفاوتة، والمستخلص من تحليل المعطيات الاقتصادية المختلفة، يتصل بالفجوات العميقة في الموازين التجارية بين الدول، والمستوى المتباين من العجز المالي القومي في الولايات المتحدة وفي جنوب شرق آسيا. ولا يقتصر الحديث هنا على العلاقة بين العجز المالي وبين مستويات الاستهلاك والتوفير القومي، وإنما هو أيضا عن حقيقة ان مصارف في شرق آسيا هي الممولة الأساسية للعجز المالي الأميركي. وكان قد عُرض إجراء إصلاح مالي لتطوير وتعزيز الأسواق المالية في آسيا. الهدف من وراء هذا الإصلاح هو خفض مستوى التوفير، من خلال الحفاظ على مستويات النمو القائمة هناك، وفي الوقت نفسه أيضا إجراء إصلاح في الولايات المتحدة يؤدي الى رفع مستوى التوفير.

المنظومة الاقتصادية العالمية تولي انتباها واهتمامًا كبيرين لوتيرة التطور السريعة في الصين التي تنتج اليوم نحو ١٥٪ من إجمالي الناتج العالمي الخام (السوق الأوروبية ٢٠٪ والاقتصاد الأميركي ٢٠٪). إنه اقتصاد نام ذو قدرة عالية على المنافسة في السوق العالمية، وخاصة بفضل معدل الأجور الذي يقل بنحو ٨٠٪ عنه في الدول الغربية. ومع ذلك، يبين تحليل الوجهات الديمغرافية البعيدة المدى أن أيا من اقتصادات الدول التي يبدو أنها تهدد مكانة الولايات المتحدة باعتبارها القوة الاقتصادية العظمى الرائدة لن يكون قادرا على احتلال مكانها مستقبلا.

ب – التحدي الإيراني والردّ الممكن

من المتفق عليه أن العام ٢٠٠٨ هو عام الاختبار لقدرة المجتمع الدولي على كبح البرنامج النووي الإيراني الذي يتقدم بخطى حثيثة. وثمة اتفاق واسع في المجتمع الدولي على ان النظام الإيراني يسعى الى إنتاج مادة انشطارية لكي يكون في مقدوره تركيب سلاح نووي.

ومن الواضح ان البرنامج النووي الإيراني يتكون، فعليا، من ثلاثة عناصر:

تخصيب اليورانيوم كمادة انشطارية للتركيب المستقبلي كسلاح نووي؛

· مواصلة تطوير وسائل الإطلاق، ومنها صواريخ أرض- أرض الطويلة المدى ("شهاب ٣"، "عاشوراء"، و"BM٢٥")؛

· تركيب السلاح النووي والتزود به فعليا.

وعلى الرغم من الاتفاق الواسع بشأن نوايا إيران وطموحاتها النووية، إلا ان ثمة خلافات حول الجداول الزمنية المتوقعة لامتلاكها السلاح النووي العملاني بصورة فعلية. هذه الخلافات حول الجداول الزمنية لها إسقاطات على تقدير الفسحة الزمنية المتبقية لوقف الإيرانيين قبل ان يحققوا طموحهم، ومنها أيضا الطرائق المفضلة لمنع تحقق هذا التهديد، أو تأخيره بصورة جدية.

تقرير الاستخبارات القومية الأميركية (NIE)، الذي نشر في نهاية العام ٢٠٠٧، يثير خلافا حادا بشأن تفسيره. الإبراز الإعلامي لجانب واحد فقط من التقرير ساهم في التشويه، وهناك من يدعي أيضا بأن معدي التقرير تعمدوا، منذ البداية، تعظيم الصدى الإعلامي لهذا الجانب تحديدا. المقصود هنا هو ما تضمنه التقرير من قول حازم بأن إيران حلت "مجموعة سلاح" كانت أنيطت بها مهمة برمجة رأس نووي حربي وأنها فككت في ذاك الوقت أيضا مشروعا سريا كان معدا لتخصيب اليورانيوم في أجهزة الطرد المركزية بغية إنتاج مادة انشطارية. من المتفق عليه ان هذا الادعاء بحد ذاته يثبت انه بالرغم عن ان إيران أوقفت، ظاهريا، برنامجها النووي، وان لا إشارات تدل على انها استأنفته حتى منتصف العام ٢٠٠٧، إلا أنه يظهر في المقابل أنه كان لدى الإيرانيين، حتى العام ٢٠٠٣، برنامج سري معد لتطوير سلاح نووي.

وفقا للتقرير، الموعد الأقرب لامتلاك إيران السلاح النووي هو العام ٢٠٠٩، والموعد الأبعد المحتمل هو ٢٠١٥. ومن هنا، فان التقرير يقر عمليا أن إيران تواصل السعي لامتلاك سلاح نووي ومن المحتمل ان تبلغ القدرة على إنتاجه خلال فترة زمنية تتراوح بين سنة واحدة- طبقا للتقديرات المتشددة- وسبع سنوات منذ اليوم، طبقا لتقديرات أقل تشددا.

أصحاب مناصب رسمية ومسؤولون كبار في إسرائيل عبروا عن تقديرهم بأن إسرائيل لا يمكن أن تتحمل امتلاك إيران السلاح النووي العسكري. امتلاك إيران سلاحا نوويا سيخلق

سباق تسلح إقليميا سعيا الى التزود بسلاح نووي، وربما يتسرب أيضا الى تنظيمات إرهابية، وسيؤدي على أي حال الى عدم استقرار شامل.

فشل المجتمع الدولي في مساعيه لكبح إيران قد يقود الى انهيار ثلاث منظومات هامة جدا في المعركة العالمية ضد الانتشار النووي:

- منظومة منع نشر السلاح النووي (ميثاق الـ NPT)؛
- مصداقية وفاعلية مجلس الأمن الدولي؛
- الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي لا تتصرف أصلا كما هو متوقع منها.

إن الفرضية الأساس هي ان عنق الزجاجة في البرنامج النووي الإيراني هو إنتاج مادة انشطارية. من الواضح أنه حينما تصبح هذه المادة في متناول الأيدي ستصبح مسألة تجهيز الوسائل القتالية النووية مسألة ثانوية وسهلة التنفيذ نسبيا.

ثمة اتفاق واسع أيضا على أن تقرير الـ NIE أعاق، بصورة خطيرة، حرية التصرف لدى الإدارة الحالية في واشنطن، وكذلك جهودها المبذولة لوقف البرنامج النووي الإيراني. وطبقا لتقديرات مصادر كانت مقربة الى الإدارة الأميركية في السابق، فان التقرير يسحب البساط من تحت رجلي الرئيس بوش بصورة قاطعة ونهائية، إذ لم يعد في وسعه الآن التحرك عسكريا لوقف الإيرانيين. وعليه، يوصي هؤلاء بأن تأخذ إسرائيل على عاتقها مسؤولية كبح البرنامج النووي الإيراني، وإذا استدعت الحاجة إجهاضه بوسائل عسكرية فيجدر بها (إسرائيل) فحص إمكان القيام بذلك بصورة مستقلة. ويدعي هؤلاء بأن الرئيس بوش لن يقدم، خلال السنة المتبقية لولايته، على أية خطوات جدية من شأنها وقف البرنامج النووي الإيراني.

فيما يتصل بالطرق الكفيلة بمنع إيران من امتلاك السلاح النووي، يسود اتفاق واسع على أن أفضل الطرق هي المسار الدبلوماسي. ومقابل الاستجابة للمطلب الدولي، تُعرض على إيران جملة من المحفزات المغرية في مجالات مختلفة، بما فيها مساعدات في التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. أما العقوبات، فقد تكون ذات أثر فقط إذا كانت بالصرامة اللازمة. لكن الشكوك تخيم على احتمالات نجاح المسار الدبلوماسي حيال التقدم المثابر قدما من جانب الإيرانيين، في مقابل التراجع الملحوظ في تصميم المجتمع الدولي.

عمليا، يتقدم الجدول الزمني بخطى واضحة نحو مفترق الحسم في توقيت غير معروف، إذ سيتم الحسم ما إذا كان يمكن القبول بواقع تسلح إيران النووي العسكري مستقبلا، أم ينبغي التحرك عسكريا لمنع ذلك. وثمة خلاف بشأن الموعد التقديري لتحقق هذا السيناريو، بين أولئك الذين يدعون بأن الأمر متوقع في غضون فترة زمنية قصيرة- بضعة أشهر، سنة واحدة أو ربما سنتين- وبين الذين يدعون بأن مفترق الحسم هذا لا يزال بعيدا كثيرا، ومن هنا فلا تزال ثمة فسحة زمنية طويلة من أجل وقف الإيرانيين بوسائل دبلوماسية. الهدف في المعركة الدبلوماسية يتمثل في اتخاذ كل الخطوات والإجراءات، بصورة ملحة، من أجل عزل إيران التام، والتأثير على اقتصادها، بما يوصل القيادة الإيرانية الى الاستنتاج أنه من الأفضل لها تعليق أنشطتها النووية الحساسة والمهددة، ومن ثم تقليصها وصولا الى وقفها كليا. هذا الأمر يتطلب عملا سريعا، صارما وفعالا، ولا يبدو أن المجتمع الدولي قد نجح حتى الآن في بلورة رد مناسب على هذا التحدي.

إيران تتجاهل، وترفض عمليا، قرارات مجلس الأمن الدولي التي تطالبها بوقف أنشطتها النووية الحساسة، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم، وكذلك إقامة منشأة أبحاث الماء الثقيل في أراك. بل هي ترفض، أيضا، الاعتراف بحق مجلس الأمن في التدخل في الموضوع وتطالب بإعادة "الملف الإيراني" الى معالجة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كذلك العقوبات الأخرى، خارج إطار الأمم المتحدة، التي بادرت اليها الولايات المتحدة بالتنسيق والتعاون مع جهات اقتصادية ومالية أوروبية، لا تحقق الانقلاب المطلوب في السياسة الإيرانية (على الرغم من أن تأثيرها أشد وأعمق من تأثير تلك التي صدرت عن الأمم المتحدة).

ثمة خلاف حاد جدا بشأن السؤال ما إذا كان الخيار العسكري، كوسيلة لوقف البرنامج النووي الإيراني، خيارا ممكنا أصلا، أو عمليا، أو ذا فرص نجاح؟. ثمة من يدعون بأنه ليس في مقدور الولايات المتحدة - ولا إسرائيل- ضرب البرنامج النووي الإيراني بحيث يتوقف عن كونه تهديدا. الادعاءات التي تطرح في هذا الشأن تشمل، من بين ما تشمل، ما يلي:

- لدى الإيرانيين منشآت سرية لا أحد يعرف شيئا عن وجودها أصلا ولا عن مواقعها،

ولذا لا يمكن المس بها.

• الإيرانيون قادرون على ترميم الأضرار بعد فترة قصيرة من أية ضربة عسكرية، ولذا فلا طائل من خطوة كهذه، وخاصة حيال عمليات الرد المتوقعة من طرف إيران ضد الولايات المتحدة، إسرائيل ومصالحهما.

في المقابل، ثمة أيضا من يدعون بأن عملية عسكرية إسرائيلية لإجهاض البرنامج النووي الإيراني هي عملية ممكنة وإلزامية، وأن احتمالات نجاحها جيدة. وطبقا لأحد الآراء، على الأقل، فإن الرد الممكن من طرف إيران ليس متوقعا أن يتجاوز أبعادا محدودة عرفت إسرائيل كيف تواجهها بنجاح في الماضي، وهكذا فليس ثمة رادع عن القيام بعملية كهذه.

وثمة رأي أقلية، عالية الصوت وبارزة، تدعو الرئيس بوش الى التغاضي عن كل المعوقات والعقبات الماثلة أمامه والتحرك بقوة ضد المنشآت الإيرانية قبل أن يختم ولايته. وطبقا لهذا التحليل، قد يتوصل الرئيس بوش الى الاستنتاج بأن لا مهرب من اللجوء الى مبادرة عسكرية فيصدر أوامره بقصف المنشآت النووية الإيرانية، وذلك انطلاقا من التقدير بأن إسرائيل ليست الوحيدة التي لن تستطيع مواصلة الحياة الطبيعية حيال إيران التي تمتلك أسلحة نووية، بل سيكون من الصعب على الولايات المتحدة أيضا حماية مواطنيها، حلفائها، ومصالحها حيال إيران نووية.

ويقول رأي آخر ان التهديد الإيراني لا يقتصر على البرنامج النووي، بل يتمثل أيضا في مجمل أنشطة النظام الإيراني بوجه عام، وعليه فالمطلوب التحرك بشكل واسع ضد النظام، وربما محاولة تغييره أيضا.

وإذا ما باءت جميع الجهود الرامية الى منع إيران من امتلاك السلاح النووي العسكري بالفشل، ووقف العالم بصورة غير متوقعة أمام حقيقة ناجزة لأن إيران قد نجحت في التزود سرا بقدرة نووية عسكرية، عندئذ سينتصب السؤال الهام: كيف يمكن ردع إيران النووية عن استخدام سلاحها النووي؟.

منذ اليوم يجري فحص الخيارات الأكثر ملاءمة لإقناع قادة النظام الإيراني بأن استخدام السلاح النووي من جانبه ستترتب عليه أضرار تفوق بكثير جدا ما يمكن ان يجنيه من فوائد.

هكذا، مثلا، يوصى بأن يتم التوضيح لقادة النظام الإيراني أنه سيُهزم وسيزول، وبذلك سيتم القضاء نهائيا على أهدافه الأيديولوجية.

إن أحد الطروحات يقول إنه من أجل تحقيق الردع المطلوب، يُفضل تهديد المجالات التي قد تكون نفيسة بالنسبة لقادة النظام. الأبحاث التي أجريت حول عمليات صناعة القرارات في القيادة الإيرانية بينت أن اعتباراتها تعتمد، بدرجة غير قليلة، على الحسم العقلاني بموجب معايير الربح والخسارة. كما يمكن، أيضا، وضع تشخيص نفسي لصناع القرار في إيران بغية تعميق وتحسين فهم العوامل التي قد تؤثر على قراراتهم.

ويجري التشديد على ان الردع ينبغي أن يكون مخططا ومعدا بصورة دقيقة ومميزة بما يتناسب مع الهدف المراد ردعه. عمليا، يمكن الإشارة الى تشكيلة من الأهداف في مجالات شتى في إيران (السكان، البنى التحتية، ممتلكات النظام، قدرات الترميم) والتوضيح بأن هذه ستشكل رهائن لضمان سلوك إيراني منضبط في المجال النووي.

ويمكن التوضيح أيضا بأن المدن الرئيسة في إيران قد تتعرض للضرب، بل وقد يتم تدميرها بالكامل، إذا ما أقدمت إيران على استخدام السلاح النووي ضد دولة من دول المنطقة.

وفضلا عن جانب "العقوبة" القاسية، ينبغي أيضا تأكيد القدرات الدفاعية، الفاعلة والسلبية، من أجل إقناع الإيرانيين بأن لا أمل لديهم في نزع قدرة إسرائيل على توجيه "رد فعال" (أو "ضربة ثانية") على أي هجوم نووي (من خلال "ضربة أولى" إيرانية) وبذلك مصادرتها من أيديهم، فعليا. القدرة على الدفاع – الفاعل كما السلبي، سواء بسواء– تنضاف، إذن، إلى أحجار الزاوية الثلاثة في الإستراتيجية الإسرائيلية– الردع، الإنذار والحسم.

وجود الدولة الإيرانية وحياتها يقفان، إذن، في رأس الاعتبارات المقررة في بلورة الردع المطلوب، استنادا الى أن قادة إيران يعمدون، في العادة ووفق ما هو معروف حتى الآن، الى اتخاذ قراراتهم على قاعدة عقلانية و"اعتبارات قومية باردة بمفاهيم الربح والخسارة". صحيح ان ثمة أيضا من يعتقدون بأن تطوير قدرة "الضربة الأولى" ضد إيران من شأنه أن يمنع التصعيد، بواسطة الردع منه مسبقا. ولكن، في المقابل، ثمة من يدعون بأن إجراء

كهذا من شأنه زعزعة استقرار الردع. والى جانب هؤلاء، وفق ما أفاد متحدثون رفيعو المستوى، ثمة من يشككون أصلا في الاعتماد الزائد على مدى عقلانية القيادة الإيرانية ويعتقدون أن من الأجدر التأكيد على ان الشكوك ستظل ماثلة على الدوام حول سلوكها المتوقع في أوقات الأزمات.

ومن هنا تنشأ الحاجة الى بلورة نسق (موديل) الردع من جديد بحيث يضع في الحسبان ضرورة ممارسة التأثير على صناع القرار، مع الأخذ بالاعتبار ظروفهم الثقافية، السياسية الداخلية، التاريخية والذاتية، وكذلك نقاط الضعف الإنسانية الشائعة. ولكي يكون الردع ناجحا، ينبغي إيجاد الطرق الكفيلة بالتغلب على هذه العقبات جميعا، وقد يتسنى ذلك، بين أمور أخرى، بواسطة تقدير مجدد لحجم الردع المطلوب.

ج – عمليات التسوية السياسية بين إسرائيل وجاراتها

يُعقد مؤتمر هرتسليا الثامن بعد نحو ثلاثة أشهر على مؤتمر أنابوليس في الولايات المتحدة، الذي عقد في تشرين الثاني ٢٠٠٧. الرئيس الأميركي، جورج بوش ووزيرة الخارجية، كوندوليزا رايس، جمعا ممثلين عن ٤٩ دولة– بما فيها إسرائيل والسلطة الفلسطينية. في مؤتمر أنابوليس أعلنت إسرائيل والسلطة الفلسطينية معا، وبرعاية الرئيس بوش، عن بدء المفاوضات حول الحل النهائي. وفي البيان الختامي للمؤتمر أعلن ان هذه العملية ستنتهي حتى نهاية العام ٢٠٠٨.

إسرائيل والفلسطينيون شرعا في عملية حوار في المسار الذي شق في أنابوليس، وتعهدا بالبحث في ما درج على وصفه بـ "قضايا الحل الدائم": الحدود، المستوطنات، القدس، اللاجئون والترتيبات الأمنية. وبالرغم عن ان التفاوض متواصل منذ أنابوليس، إلا أن أسئلة أساسية رافقت تحريك العملية السياسية من جديد لا تزال ماثلة حتى الآن ولم تحظ بأجوبة واضحة:

- ما مدى نافذية التسوية مع السلطة الفلسطينية، على ضوء التشرذم الفلسطيني الداخليو تبلور كيانين فلسطينيين منفصلين (قطاع غزة تحت سيطرة حماس، والضفة تحت سيطرة فتح)؟
- هل يستطيع أبو مازن "تقديم المطلوب"؟.

عملية التسويات في السياق الإقليمي

يعتقد كثيرون بأن الانجاز الأكثر جوهرية الذي تحقق في مؤتمر أنابوليس تمثل في اصطفاف محور من الدول المعتدلة، وبضمنها دول عربية، في مواجهة المحور الراديكالي بقيادة إيران. مشاركة سورية في المؤتمر، وإن بمستوى تمثيلي منخفض نسبيا قياسا بمستوى المشاركين الآخرين، كان بمثابة إنجاز للإدارة الأميركية.

حضور سورية في المؤتمر كان أمرا جوهريا، وخصوصا أيضا على خلفية التوتر الذي ساد بين دمشق والقدس عشية انعقاد المؤتمر وتميز بتبادل التصريحات التهديدية والخطاب المزدوج وخطوات عملية من جانب الرئيس السوري. وبسبب ذلك تحديدا، أثار الحضور السوري في أنابوليس ومحاولة إزالة التوتر المذكور السؤال بصدد احتمالات تحقيق تسوية سياسية بين إسرائيل وسورية. وقد عرضت تقديرات متناقضة بشأن مدى رغبة سورية في اتفاق سلام مع إسرائيل. وثمة من يعتقدون بأن الأقلية العلوية الحاكمة في سورية ليست ناضجة بعد إطلاقا، بل وغير قادرة حتى، للتوصل الى تسوية سلمية مع إسرائيل. وفي المقابل، أشير إلى أنه لا ينبغي نفي هذه الإمكانية بالمطلق، وخصوصا على خلفية موافقة الرئيس السوري السابق، حافظ الأسد، في العام ١٩٩٥، على تسوية السلام البارد مع إسرائيل، بعد تخليه عن السعي الى تحقيق توازن إستراتيجي معها.

على أية حال، من الواضح أن سورية تقيم علاقات إستراتيجية وثيقة مع إيران، بل وتجري تنسيقا عسكريا مع حزب الله. ليس واضحا ما إذا كانت سورية معنية بقطع هذه العلاقات وهل ستكون مستعدة للقيام بذلك في إطار تسوية سلمية مع إسرائيل. وبينما من الواضح في إسرائيل ان سورية تطالب بهضبة الجولان كاملة في إطار التسوية السلمية، ليس واضحا ما هو المقابل الذي ستكون سورية مستعدة لتقديمه. علامات السؤال هذه تزيد من عدم الوضوح بالنسبة الى احتمالات تحقيق تسوية سلمية بين إسرائيل وسورية في المدى المنظور.

إن مدى نجاح مؤتمر أنابوليس في المسارات الإقليمية منوط بمدى نجاح الولايات المتحدة في بناء تحالف ضد إيران. تشكيل تحالف مناهض لإيران بمشاركة دول الخليج أمر مشكوك

فيه، وخاصة بسبب التوتر الذي تعيشه الدول الخليجية، المضطرة الى المناورة بين الضرب في مؤخرتها من جانب إيران، وبين احتياجات واشنطن في ضمان تزويد النفط، والمحاولة الأميركية لتجنيدها في دعم عملية التسوية الإسرائيلية- الفلسطينية. مؤدى هذا الادعاء أن مناورة دول الخليج بين واشنطن وطهران لا تتيح، أو تصعّب كثيرا على الأقل، تشكيل محور جدي ضد إيران.

خيارات سياسية- أفكار جديدة

المبادرات لاستئناف المحادثات والعملية السياسية تستوجب إعادة النظر في أفكار سابقة وتطوير بدائل جديدة لحل شامل للصراع بين إسرائيل وجاراتها. أحد المركبات الجوهرية في هذا الصراع هو النزاع على الأرض. غالبية المقترحات والمشاريع التي تم تداولها والبحث فيها عبر السنين، سواء من جانب أوساط دولية أو من جانب الأطراف المعنية ذاتها، تضمنت أيضا مركبا إقليميا- جغرافيا وإعادة ترسيم الحدود القائمة. وعلى ضوء استمرار الصراع والواقع الديمغرافي، الذي تطور منذ العام ١٩٤٨، جرى البحث في السنوات الأخيرة في جملة من الأفكار المتعلقة بتبادل الأراضي. وفي العام الحالي، اكتسبت فكرة تبادل الأراضي بعدا أكثر واقعية وحيوية، على ضوء حقيقة أن غالبية المداولات المستجدة تعتبر خطوط ١٩٦٧ أساسا لحساب التسويات. في لب فكرة تبادل الأراضي يكمن المبدأ القاضي بأن كل طرف يحتفظ بحقه في مجموع مساحة الأرض، بينما التحديد (من حدود) الدقيق للمساحة قابل للترسيم وفقا لاعتبارات ديمغرافية وأمنية.

في العقود الأخيرة جرى التوقيع بين دول في الشرق الأوسط على اتفاقيات تم من خلالها "تحطيم" "قدسية" الحدود القائمة. الأمثلة على ذلك يمكن رؤيتها ليس فقط في الاتفاقيات بين إسرائيل ومصر وبين إسرائيل والأردن، بل أيضا في التسويات الحدودية بين الأردن والمملكة السعودية (١٩٦٥)، بين إيران والعراق (عدة مرات، آخرها في اتفاق الجزائر في العام ١٩٧٥)، بين الأردن والعراق (١٩٨٢)، بين الأردن وسورية (٢٠٠٤) وبين اليمن والسعودية (٢٠٠٥).

غالبية المقترحات القائمة اليوم تبحث في تبادل الأراضي الثنائي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية (مبادرة جنيف، مشروع بيلين- أبو مازن، خطة "أم الفحم أولا"). أحد المقترحات يبحث في تبادل أراض ثلاثي بين إسرائيل، مصر والسلطة الفلسطينية (مشروع بن أرييه- أيلاند).

كما عرض أيضا مشروع جديد لتبادل أراض متعدد الأطراف، هو مشروع بايغر- أراد. مقوماته الأساسية هي ما يلي:

• إسرائيل - سورية - الأردن: تقوم إسرائيل بضم جزء من هضبة الجولان، ويقوم الأردن بنقل منطقة مماثلة في مساحتها إلى سورية على طول الحدود بين البلدين (سورية والأردن) وفي المقابل تقوم إسرائيل بنقل أراض في وادي عربة إلى الأردن.

• إسرائيل- سورية- لبنان: تبقي إسرائيل تحت سيطرتها أجزاء من هضبة الجولان، بحيث تبقى في يد إسرائيل منطقة "حزام أمني" تلبي احتياجاتها الإستراتيجية إضافة إلى التجمعات الاستيطانية اليهودية في هضبة الجولان (وفي مقدمتها مستوطنة "كتسرين")، وفي المقابل ينقل لبنان إلى سورية منطقة مماثلة في مساحتها لتلك التي ستبقى تحت سيطرة إسرائيل في هضبة الجولان بموجب المطالب السورية بتعديل حدود العام ١٩٢٠ بينها وبين لبنان، وتعوض إسرائيل لبنان بإعطائه أراض في نقاط مختلفة على امتداد الحدود الإسرائيلية- اللبنانية مثل القرى الشيعية السبع التي طالب "حزب الله" باستعادتها وكذلك الدولة اللبنانية، ومنطقة "مزارع شبعا" في غرب هضبة الجولان، على أن تتحول منطقة جبل الشيخ إلى منطقة تطوير وسياحة مشتركة للدول الثلاث.

• إسرائيل- سورية- لبنان- الأردن: بحسب هذا المشروع تنسحب إسرائيل حتى "خط المنحدرات" وتحتفظ بالسيطرة على مناطق في هضبة الجولان، فيما يقوم الأردن بتعويض سورية على امتداد الحدود المشتركة بين البلدين، وبالمثل يعوض لبنان سورية على حدودهما المشتركة، بينما تعوض إسرائيل لبنان والأردن على امتداد الحدود المشتركة بمنطقة مساوية تقريباً لمساحة المنطقة التي ينقلها لبنان والأردن إلى سورية، وتتحول منطقة

جبل الشيخ إلى منتجع سياحي مشترك.

• نقل مناطق من إسرائيل إلى مصر (منطقة صحراء فارن) وإنشاء معبر حر من مصر إلى الأردن. مصر تنقل أراضي إلى الفلسطينيين في قطاع غزة، في المنطقة الواقعة بين رفح والعريش.

مشروع بايغر- أراد لم يُبحث بعد في هيئات سياسية إسرائيلية أو دولية ومن شأنه أن يشكل برنامجا للبحث والمداولات لتطوير خيارات خلاقة لتسوية متعددة الأطراف. ثمة من ادعى بأن مصر ستعارض، قطعيا، تسليم أراض للفلسطينيين بحجة الحفاظ على الأمن الوطني، وبأن المشروع طموح جدا ومنوط باعتبارات عديدة تجعل من الصعب تطبيقه.

في المقابل، ثمة من ادعى بأن مبدأ تبادل الأراضي قد حظي باعتراف ومكانة سياسية رسمية في المشاريع المختلفة للتسوية العربية- الإسرائيلية. وبالإضافة إلى هذا، فقد تحقق اعتراف رسمي بتغير الوضع الديمغرافي في الواقع، وترسخ الإدراك بأن العودة الى وضع ما قبل العام ١٩٦٧ لم تعد واقعية. وقد تم التوضيح بأن هذا المشروع الواسع هو محاولة لتطوير بدائل جديدة للسياسة، خاصة وأن الأفكار التي عرضت حتى الآن لم تؤد إلى الحل المنشود.

[طالع النص الكامل لمشروع أراد- بايغر في إطار مواد القسم الثاني من هذه "الورقة"]

مفاوضات الحل الدائم

تجدد النقاش حول القضية السياسية خلال الأشهر الأخيرة بحدة أكبر على خلفية الوقائع على الأرض، وهو يستدعي الإجابة عن ثلاثة أسئلة عميقة:

• هل بالإمكان التوصل أصلا الى تسوية في الواقع الراهن؟،

• ما الذي ينبغي عمله من أجل خلق شروط تتيح التسوية؟،

• كيف سيكون طابع الحل النهائي؟.

إن المحادثات التي تجريها إسرائيل مع السلطة الفلسطينية بوتائر مختلفة منذ تشرين الثاني ٢٠٠٧ تجري في موازاة استمرار الاحتكاك والعنف على أرض الواقع: سواء بالإطلاق

المتواصل لصواريخ القسام نحو البلدات الإسرائيلية في الجنوب، أو في المحاولات الحثيثة لتنفيذ عمليات إرهابية في قلب إسرائيل، أو في العمليات الوقائية التي ينفذها الجيش الإسرائيلي.

مع سيطرة حماس على مقاليد السلطة في قطاع غزة في العام الماضي، شهدت الساحة الفلسطينية تغيرات جوهرية. إسرائيل والمجتمع الدولي يحاولان تلمس طريقهما في الواقع المستجد ولا يزالان يعتبران رئيس السلطة الفلسطينية، أبو مازن، طرفا شريكا في المفاوضات.

في الواقع الناشئ حديثا ثمة عمليا كيانان فلسطينيان في الواقع: حماس، ممثلة برئيس الحكومة إسماعيل هنية، المسيطرة على قطاع غزة. فتح، ممثلة برئيس السلطة الفلسطينية ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية، أبو مازن، المسيطرة على المناطق الفلسطينية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية). هذا الانقسام يثقل على إسرائيل في تحركها السياسي كما في تحركها الأمني، وبالأساس، يراكم المعيقات أمام القدرة على التوصل الى اتفاق نهائي ودائم مع الفلسطينيين. ثمة من يميل الى رؤية هذا الانقسام بوصفه قضية فلسطينية داخلية وقابلة للحل، بينما يرى آخرون في هذا الانقسام تحولا دراماتيكيا وجذريا يحول دون التوصل الى تسوية مع كيان فلسطيني واحد.

كان ثمة من ادعى أن استيلاء حماس على قطاع غزة، كتعبير عن استيلاء الإسلام الجهادي على النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني، يجعل الحديث عن تسوية إقليمية عديم الجدوى، وذلك لسببين اثنين:

- طبقا لما يعتقده الإسلاميون، فهم لا يملكون صلاحية التنازل عن أرض البلاد (لكونها مقدسة- وقف)؛
- الانسحابات من طرف واحد، في محاولة لسحب بساط حجة الاحتلال من تحت أقدامهم، عززت قوة الإسلام الجهادي بالذات.

وهناك من يقترح التخلي عما يسمى "المفهوم الفاشل" الذي يقول بإمكان حل النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني بمصطلحات الزمن القريب، وبدلا من ذلك يقترحون اتخاذ خطوات

عملية لـ " إدارة الصراع " .

إن إستراتيجية إدارة الصراع تقترح المبادئ التالية :

• الحفاظ على المصالح الإسرائيلية وتعزيزها وسط تهيئة الظروف لاستقرار الوضع في المستقبل البعيد ؛

• تعميق الفصل السياسي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية ؛

• الانفصال التدريجي التام بين إسرائيل وقطاع غزة (من دون خلق أزمة إنسانية خلال العملية، لكن وسط سعي إلى الفصل التام بين البنى التحتية في مجالات المياه، الكهرباء ونقل البضائع وما شابه) .

في المقابل، يدعي آخرون بأن خريطة الطريق التي وضعها الرئيس بوش لا تزال ذات جدوى وأنه ينبغي العمل في المسارات التالية :

• أجهزة الأمن الفلسطينية : تنفيذ الالتزامات الفلسطينية فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية وبناء الأجهزة الأمنية ؛

• المستوطنات : ينبغي على حكومة إسرائيل تنفيذ التزاماتها وتطبيق قوانينها في موضوعة البناء غير القانوني في المناطق .

وقد تم التعبير أيضا عن مركبات إضافية أخرى من شأنها الدفع في اتجاه استقرار الوضع وخلق شروط أفضل للتسوية السياسية . إن التوصيات والأفكار تتمحور في مجالين اثنين أساسيين :

• المركب الاقتصادي : استثمار في القطاع الفلسطيني الخاص، مثل المبادرة إلى مشاريع سياحية مشتركة ؛

• بناء قدرة فلسطينية على الحكم : قضاء، إدارة، تعليم، ومؤسسات ديمقراطية فعالة، من شأنها ملء السيادة الفلسطينية المستقبلية بمضامين حقيقية .

للبعد الاقتصادي أهمية قصوى في خلق الظروف ودعم السيرورات التي تتيح التوصل الى تسوية سلمية . الاستثمار في القطاع الفلسطيني الخاص سيحدث تغييرا حقيقيا على أرض الواقع . مثال على هذا نجده في مجال البناء والأعمال العديدة المطلوبة من أجل تلبية الطلب المتزايد على

الشقق السكنية. وقد اقترح رئيس المعارضة (بنيامين نتنياهو) أيضا إطارا فكريا وصفه بـ "السلام الاقتصادي": ممر اقتصادي الى الحلول السياسية يكون قادرا على إنضاج الظروف المواتية للمفاوضات وللتوقيع على تسوية. وللنمذجة، فقد أشير الى مشاريع محتملة، إسرائيلية-فلسطينية مشتركة، في قطاع السياحة في منطقة غور الأردن. طبقا لهذه الصيغة المقترحة، ترتكز المشاريع المذكورة على الترتيبات الأمنية الإسرائيلية وعلى قوى السوق الطبيعية.

إن بناء القدرة الفلسطينية على الحكم هو مركب حيوي في الطريق نحو خلق الظروف التي تتيح رفد السلطة الفلسطينية المستقبلية بمضمون حقيقي في إطار التسوية النهائية. هذا الفهم أصبح شائعا في المجتمع الدولي والمطلوب من الفلسطينيين بذل جهد جدي لتحسين الأداء في مجالات الأمن، التعليم، القضاء وتطبيق القانون، بدعم دولي. هذه المركبات ستسهم في حفظ الاستقرار الفلسطيني الداخلي ومن شأنها رفع قدرة الفلسطينيين على الحكم. من وجهة نظر الحكومة الإسرائيلية، إذا لم يفلح الفلسطينيون في إدارة مقاليد الحكم والسيطرة على المناطق ومحاربة الإرهاب، فلن يكون بالإمكان التقدم في العملية السياسية. إسرائيل تواصل اعتبار العمليات الفعلية، الجدية، من جانب الفلسطينيين لإجهاض الإرهاب ومنعه شرطا ضروريا وإجباريا، كما أقر في خريطة الطريق.

إن طابع التسوية مرهون بالقضايا التي سيتم الخوض فيها في مفاوضات الحل النهائي. وقد ادعى البعض بأن الصيغة المتداولة في المناقشات الدبلوماسية الدولية تتبنى الرواية الفلسطينية بالذات- والتي تدعي بأن احتلال المناطق هو مسبب النزاع- بينما اندلاع النزاع كان قد سبق استيلاء إسرائيل على المناطق. هكذا مثلا، ثمة من يقترح إعادة وضع تعريف دقيق للقضايا الجوهرية في مفاوضات الحل النهائي، بحيث تأخذ بالحسبان أيضا الضرر الذي لحق بلاجئين يهود من الدول العربية ممن فروا أو طردوا بالقوة. وكمثال إضافي، أشير الى أنه بينما يسود اتفاق على تعريف المستوطنات بوصفها من القضايا الجوهرية، فليس ثمة توافق في التداول السياسي الدولي على تعريف وقف التحريض، الذي يحمل بعضه مميزات لاسامية، كقضية جوهرية. في إطار مفاوضات الحل النهائي ينبغي البحث أيضا في قضايا مثل وقف التحريض، اللاجئين اليهود والتعويض عن الممتلكات اليهودية التي تم سلبها.

القدس – لبّ القضية

لا تزال القدس تشكل المسألة الأكثر مركزية وتعقيدا والأكثر صعوبة للحل في مفاوضات الحل النهائي بين إسرائيل والفلسطينيين. ينبغي مناقشة مسألة مصير القدس أيضا في إطار علاقات إسرائيل مع اليهود في المهاجر (الشتات).

البحث عن تسويات سياسية خلاقة لحل الخلاف العميق بشأن القدس في إطار مفاوضات الحل النهائي مع الفلسطينيين ولّد في السابق أفكارا مختلفة تتحدث عن تقسيم المدينة.

في أية مفاوضات حول تسوية مستقبلية، ينبغي على إسرائيل المطالبة بالسيادة الكاملة على القدس، ليس فقط لكونها العاصمة، أو بسبب العلاقة التاريخية غير القابلة للنقض أو التشكيك، بل أيضا بسبب الضرر المتوقع لنسيج هذه المدينة في حال تقسيم السيادة. إن تقسيم السيادة في المدينة القديمة سيتطلب ترسيم حدود ونصب حواجز في داخلها، ما سيؤدي الى ضرر حقيقي في نسيج الحياة المدينية الفريدة، والى ضرر جدي في مكانة المدينة كوحدة مدينية وتنظيمية واحدة. مثل هذا المس ليس في مصلحة أحد، لا مجموعة ولا طرف من المجموعات أو الأطراف في هذا النزاع.

إن السيادة الإسرائيلية الكاملة في القدس لن تمس بالإدارة الذاتية التي ستمنح لأحياء في المدينة القديمة أو في المدينة عامة في إطار تسوية "تعتيم (خفوت) السيادة". تسوية كهذه ستتيح للمسلمين وللمسيحيين، مثلا، إدارة حياتهم ومؤسساتهم بأنفسهم من دون المس باتفاقية السلام مع الأردن التي تمنحه مكانة خاصة بالنسبة الى الأماكن المقدسة في القدس. وفي إطار ذلك، تشكل قضية المدينة القديمة و"الحوض المقدس" لب المشكلة ويبدو أن تحقيق تسوية بشأنها يستلزم تدخل طرف ثالث.

بما أن النزاع والخلافات في القدس وحولها لم تتم تسويتها بعد، فالمقترح هو العمل بنهج إدارة الصراع. وعلى أي حال، المقترح هو أن تعمل إسرائيل من أجل رخاء العرب في القدس بواسطة تقديم الخدمات اللائقة، انطلاقا من الوعي بأن ليس من مصلحة إسرائيل تعميق التمييز.

الحاجة الى التمعن في كتاب القوانين الإسرائيلية تنشأ على خلفية المقترحات المختلفة القاضية بتغيير مكانة القدس: مقترحات لتقسيم السيادة على المدينة من جهة، ومقترحات لإعلان القدس عاصمة للشعب اليهودي بأكمله، من الجهة الأخرى. صورة الوضع القانونية تبين أنه سيكون من الصعب على إسرائيل إجراء تغييرات فعلية أو تنازلات في القدس، بينما سيكون أكثر سهولة إجراء تعديلات تقريرية بشأن القدس. مكانة القدس كعاصمة لدولة إسرائيل مكرسة في نص القانون الذي ينص، أيضا، على أن أي تغيير- بما في ذلك نقل صلاحيات إلى طرف سياسي أجنبي في المدينة- يستلزم إجراء تعديل في نص القانون بواسطة قانون أساس يتطلب إقراره أغلبية واحد وستين عضوا من أعضاء الكنيست. في المقابل، التغيير التقريري بشأن مكانة القدس كعاصمة للشعب اليهودي يمكن إجراؤه بواسطة سن قانون عادي لا يتطلب أغلبية استثنائية. هذا التغيير لن يكون له تأثير على منطقة النفوذ وعلى الحدود في العاصمة.

بالنسبة للشعب اليهودي كله وليس فقط بالنسبة لليهود مواطني إسرائيل، فإن للقدس قيمة ودلالات رمزية، ثقافية ودينية عميقة. ومع ذلك، فإن موقع يهود الشتات فيما يتعلق بمسألة التنازلات في القدس في إطار مفاوضات الحل النهائي ليس واضحا. ورغم ان يهود الشتات لا يتمتعون بحق قانوني رسمي في المفاوضات، التي تجريها الحكومة السيادية في دولة إسرائيل، إلا ان موقفهم وحساسيتهم يحظيان بوزن نوعي هام ينبغي البحث فيه. هذا الاستنتاج يكتسب حدة أكبر على ضوء السيرورة الحاصلة بشكل متواز في العالم العربي خلال السنوات الأخيرة. فالقدس تتحول الى مركب أساس حاسم، ذي دور ديني وقومي يوحد حوله حتى التيارات الإسلامية المتخاصمة. هذه الظاهرة تميز، أساسا، الإسلام الراديكالي. وفي الوقت نفسه، يلاحظ بين الإسرائيليين هبوط مستمر في مدى الارتباط بالقدس، في مدى الوعي بتاريخها ومكانتها المركزية بالنسبة الى الشعب اليهودي.

إن تراخي الارتباط الإسرائيلي واليهودي بالقدس غير مقصور على الجيل الشاب فحسب، كما تبين من استطلاع الوطنية ٢٠٠٨ ومن استطلاع معهد القدس للدراسات الذي عرض في المؤتمر. كما يبرز هذا التوجه أيضا بين مفكرين مركزيين في إسرائيل في

العقدين الرابع والخامس من العمر .

إن العلاقة السلبية تتصل بكون القدس "مدينة الحريديم" ، "مدينة الحجارة" ، "مدينة ميتة" .

هناك عاملان اثنان يسهمان في هذا التراخي ، وهما يغذيان بعضهما البعض :

- وضع اقتصادي متدن وفقر متصاعد في القدس ؛
- هجرة سلبية للفئات القوية من القدس .

ينبغي التعامل مع هذه المميزات السلبية باعتبارها وصفات للعمل ، والبحث فيها عن نقاط الضعف التي تستدعي المعالجة . من هذه المميزات ، ومن معطيات الاستطلاعات ، يمكن أن نرى أن الشرخ في ارتباط الجمهور عامة بمدينة العاصمة عميق وخطر ، وأنه يشمل جميع شرائح المجتمع في إسرائيل . وبناء على هذا ، ثمة حاجة الى بلورة خطة إستراتيجية وطنية وشاملة ، والى رصد الموارد اللازمة لتعزيز الارتباط بالقدس ، وخاصة بواسطة تثقيف الجمهور وتوعيته في مختلف مناطق البلاد ومختلف المراحل العمرية . ينبغي التطلع الى قدر أكبر وأفضل من تعرف الأجيال الشابة على مدينة القدس ، سوية مع إبراز مكانتها المركزية في ثقافات أخرى أيضا . ينبغي التطلع الى استكمال معرفة الحقائق الأساس حول موقع القدس وأدوارها من الناحية السياسية على امتداد التاريخ اليهودي ، وارتباط اليهود بها وتشبثهم فيها .

د – تحدي الإسلام الراديكالي

ـالإسلام الراديكالي ماض في تعزيز قوته فيما تفتش حكومات الدول الغربية عن طريقها وتجد صعوبة كبيرة في بلورة إستراتيجية لمواجهة ناجعة . الخبراء والمراقبون يشيرون الى انتشار الدعوة الإسلامية في أوروبا وفي الولايات المتحدة ، مصحوبة بتنظيرات دينية متطرفة . الجهاد العالمي يتسع ويتعزز في مناطق مختلفة من العالم . هذه هي الوجهات الأساسية والمستجدة للجهاد في الحلبات الدولية كما تم عرضها :

- القاعدة في جنوب آسيا : تتعزز القدرة على المس بأهداف غربية ؛
- القاعدة في العراق : في النصف الثاني من العام ٢٠٠٧ حققت الولايات المتحدة بعض الإنجازات في حربها ضد البنية التحتية للقاعدة ؛

• القاعدة في شمال أفريقيا (دول المغرب العربي): تجري تعديلات على أنماط عملها، بما في ذلك اللجوء الى التفجيرات الانتحارية لضرب أهداف غربية؛

• القاعدة في الشرق الأوسط: محاولات متواصلة للتسلل الى تركيا، لبنان، قطاع غزة والى يهودا والسامرة (الضفة الغربية)؛

• النشاط العالمي لحزب الله: غالبا ما يجري تركيز الانتباه على القاعدة باعتبارها منظمة عالمية، رغم أن حزب الله أيضا ينشط في مختلف أنحاء العالم. وقد تم التأكيد على أن حزب الله ينشط أيضا كتنظيم مبعوث (proxy) وكمشغّل لتنظيمات مبعوثة (proxies) أخرى، مثل الجهاد الإسلامي وحماس؛

• نشاط إيراني تجسيري بين السنة والشيعة: في إطار الجهود لتصدير الثورة الإسلامية، من خلال ممارسة الإرهاب حول العالم واستغلال تنظيمات مبعوثة والتعاون مع القاعدة وتنظيمات متفرقة في العراق؛

• خشية متزايدة من الدمج بين الإرهاب وسلاح الدمار الشامل و/ أو المواد الإشعاعية.

بينما تتواصل وجهات تعزز واتساع الجهاد العالمي، يبدو ان الغرب لم يفلح بعد في تطوير الوسائل والإستراتيجية المناسبة لمواجهة جيدة وناجعة. ويمكن القول إن الغرب يعاني فشلا متواصلا في تعريف المشكلة. باحثون أميركيون يعزون ذلك الى جملة أسباب:

• الغرب لا يفهم مضمون الإسلام الراديكالي، ولا يستيقظ في العادة إلا لدى وقوع عملية إرهابية؛

• الناس لا يدركون أن أيديولوجية الإخوان المسلمين هي أيديولوجية تقويضية تدميرية وأن انتشارها يزعزع الاستقرار؛

• باسم سلامة الأداء السياسي الداخلي تترسخ لغة مخطوءة في التخاطب الجماهيري تؤثر على السياسة التنفيذية لسلطات تطبيق القانون وعلى أذرع السلطة الأخرى في الغرب، ولذلك فهي لا تتصدى للظاهرة.

هـ - المجموعة الأطلسية، الشرق الأوسط الواسع وإسرائيل

تقف المجموعة الأورو- أطلسية في مواجهة تهديدات أمنية جدية تتصل بالتطورات الحاصلة

في الشرق الأوسط. إن انعدام الأمن، المتأتي عن خليط من العولمة، الأفكار والحركات الراديكالية وانتشار السلاح الحديث والمتطور، يضع المجموعة الأطلسية، الى جانب إسرائيل، في جبهة التهديدات. وتحديات الأمن المشتركة تشكل أرضية جيدة للتعاون بين إسرائيل والمجموعة الأطلسية ومؤسساتها المركزية- الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، الناتو- وكذلك لتعزيز أواصر الشراكة الإستراتيجية بينهما.

التحديات الأمنية جدية جدا الى درجة أن البعض يدعي أن الواقع الإستراتيجي الجديد يضع القاعدة الإقليمية- الجغرافية المشتركة للمجموعة الأطلسية موضع الشك، وبدلا منها ينبغي التركيز على مجموعة الدول الديمقراطية، التي تكتسب أهمية أكبر بكثير.

هذه الوجهات تفسر أيضا التدخل الإستراتيجي المتصاعد من جانب المجموعة الأطلسية في الساحة الشرق أوسطية. هذا التدخل، الذي تقوده الولايات المتحدة، يتوقع ان يستمر أيضا بعد تغيير الإدارة الأميركية الحالية في مطلع العام ٢٠٠٩. ومع ذلك، فإن القيادة الأميركية للمنطقة ستحتم على الإدارة الأميركية المقبلة دفع الحوار مع شركائها الأوروبيين وضمان المساندة الأميركية الداخلية لهذا التدخل.

الى جانب الولايات المتحدة، توسع دول مركزية في أوروبا حضورها السياسي والعسكري في المنطقة. إن فرنسا، بقيادة ساركوزي، هي الأبرز بين الدول الأوروبية في نشاطها الإقليمي. فرنسا، التي تقاربت مواقفها كثيرا جدا من المواقف الأميركية، ترى اليوم الى دورها باعتباره مدماكا مكملا للقيادة الأميركية. في العام الأخير عززت فرنسا من تواجدها العسكري في الخليج وفي لبنان. وهي تدفع نحو تشكيل إطار جديد للتعاون المتوسطي، سيتم تسريع إقامته خلال ترؤس فرنسا للاتحاد الأوروبي في النصف الثاني من ٢٠٠٨، بل وتعرض مساعداتها لبرامج نووية لأغراض سلمية في دول عربية. كذلك عززت كل من بريطانيا، إيطاليا وألمانيا من حضورها السياسي والأمني في المنطقة.

هذا التدخل يقابل بالترحاب من جانب الولايات المتحدة التي تجسد أهداف السياسة الإقليمية المشتركة لدول المجموعة الأطلسية. التقارب الاستراتيجي بين الولايات المتحدة

وأوروبا ينسجم تماما مع المطلب الأميركي بأن تقدم أوروبا مساهمة أكبر- بالوسائل العسكرية وبالوسائل الاقتصادية على السواء- للمواجهة في أفغانستان وفي حلبات شرق أوسطية أخرى.

التعقيدات التي تنطوي عليها التحديات الأمنية تحسّن مكانة إسرائيل الدولية والإستراتيجية في نظر المجموعة الأطلسية. إسرائيل تعتبر، في نظر كثيرين، حليفة طبيعية لأوروبا وللولايات المتحدة، وهي جديرة بأن تشكل جزءا عضويا من المنظومة الإستراتيجية- السياسية المشتركة لدول الغرب الديمقراطية، كشريكة كاملة وطبيعية. وسوية مع البحث في أفكار جديدة لتوثيق التعاون الإستراتيجي مع الولايات المتحدة، ثمة مكان لإسرائيل أيضا للعمل من أجل توثيق العلاقات المؤسساتية، للحوار السياسي وللتعاون العيني مع مؤسسات المجموعة الأطلسية.

على إسرائيل ان تسعى الى تحقيق تعاون رسمي كامل مع حلف شمال الأطلسي. حقا، ان الإطار المتوسطي التابع للناتو يجعل من الصعب على إسرائيل دفع وتطوير التعاون الجوهري، الذي يبدي الطرفان اهتماما به. رفع مكانة إسرائيل في هذا السياق يستلزم بذل جهود دبلوماسية في أوروبا وممارسة التأثير في الولايات المتحدة.

التعاون بين إسرائيل والناتو آخذ في التعمق والاتساع خلال السنوات الأخيرة في مجالات وفي أنشطة، توجد لدى الطرفين رغبة ومصلحة مشتركتان فيها. من الواضح للناتو ان إسرائيل قادرة على تقديم مساهمة أكبر وأجدى بكثير في القضايا المطروحة على جدول أعماله الاستراتيجي، بما في ذلك المنظومات الدفاعية لمواجهة الصواريخ، الأبحاث والتطويرات الأمنية، حماية البنى التحتية للطاقة، استخدام أجهزة الطيران من دون طيارين ومعالجة المواد التفجيرية المرتجلة. إسرائيل، من جهتها، تستطيع تحقيق نتائج عينية غير قليلة من توثيق العلاقات مع الناتو ومن رفع مكانتها في علاقاتها مع حلف شمال الأطلسي، تصريح بالمشاركة في مشاريع وأطر لم تفتح أبوابها أمامها حتى الآن. وفضلا عن ذلك، التفاهم الاستراتيجي المتزايد بين الولايات المتحدة وأوروبا يجعل من الناتو أكثر أهمية في مواجهة التحديات الإستراتيجية في الشرق الأوسط - ومن هنا، فإن لإسرائيل مصلحة سياسية- أمنية

حيوية في ان تكون شريكة، قدر المتاح، في وضع وتنفيذ الخطوات التي يقررها الحلف.

وهناك حاجة الى تعميق التعاون الأمني مع الاتحاد الأوروبي أيضا، خاصة في مواجهة الإرهاب. في منتصف ٢٠٠٨ يفترض ان تقدم "مجموعة التفكير" الأوروبية- الإسرائيلية استخلاصاتها بشأن رفع مستوى العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل. والى جانب هذا، لا يمكن التغاضي عن وجود تباينات بين أوروبا وإسرائيل. أوروبا لم تحسن دائما تفهم التحديات الأمنية والمعضلات السياسية والإستراتيجية التي تواجه إسرائيل وأخذها بالحسبان. ومع ذلك، يبدو ان هذا النهج بدأ يتغير تدريجيا على خلفية تصاعد التهديدات الإرهابية في أوروبا والوعي المتزايد لتأثيرات الإسلام الراديكالي.

مع توثيق العلاقات الثنائية بين إسرائيل ومؤسسات المجموعة الأطلسية، ينبغي على إسرائيل ألا تتخلى نهائيا عن أطر حوض المتوسط في هذه المؤسسات. صحيح ان الاتحاد الأوروبي والناتو شددا في السنوات الأخيرة على تنمية العلاقات الثنائية مع دول المنطقة على حساب الأطر المتعددة الأطراف، لكن ثمة من يعتقد أن المفهوم الاستراتيجي المتوسطي قد يشكل تعبيرا منظما للمفهوم الواسع بشأن الشرق الأوسط، وفي مثل هذا الإطار تستطيع إسرائيل الاندماج بصورة جيدة. وعلاوة على هذا، قد تنجح مبادرة الرئيس ساركوزي بشأن حوض المتوسط في خلق فرص جديدة لإسرائيل من اجل دفع العلاقات الإقليمية الى الأمام، وهي أفضل من الإطار القائم المتمثل في عملية برشلونة. في الإطار الجديد، لا يتوقع اشتراط تطوير التعاون الإقليمي بوضع العلاقات الإسرائيلية- الفلسطينية وبعملية التسويات.

و - أمن الطاقة

إن ضمان تزويد الطاقة يشكل تحديا متعاظما إزاء التحولات الحاصلة في أسواق النفط العالمية وإزاء التطورات الجيو- سياسية في الشرق الأوسط. ويتزايد الانشغال في موضوعة أمن الطاقة في الدول الغربية، كما في إسرائيل أيضا، باعتبارها مسألة دولية ذات عواقب جسيمة على مختلف مناحي الحياة وعلى الاستقرار العالمي.

تقديرات الخبراء تتوقع ارتفاعا حادا في الطلب على الطاقة خلال العقود القريبة. وفي

المقابل، لا ارتفاع في العرض في أسواق النفط وجزء من احتياطي النفط موجود في مناطق نفوذ دول لا تجتذب الرأسمال الخاص في الغرب. الاقتصاد النامي في الصين وفي الهند، ووتيرة النمو المتسارعة فيهما، تقودان الى استخدامات إضافية والى استهلاك متزايد للطاقة. فقد أشير، مثلا، الى وتيرة تطور وسائط النقل في الصين والتزايد الحاصل في استخدام وطلب المحروقات والكهرباء المنتجة من الفحم. ويتوقع الخبراء ان يزداد حجم الطلب العالمي على الطاقة في العام ٢٠٣٠ بنسبة خمسين بالمائة. ويضيفون ان سوق الطاقة يواجه تغيرات جوهرية ومتواصلة تعادل في حجمها التغيرات التي حصلت في سوق الطاقة العالمية في السبعينيات. وأمام صناع القرار في إسرائيل وفي الخارج ينتصب الآن التحدي المركزي: ضمان استمرار تزويد الطاقة بصورة مضمونة وآمنة، موثوق بها وممكنة من ناحية اقتصادية.

التوقعات الأساسية للعقود القريبة:

- الطلب على النفط سيبلغ ٨٠٪ من مجموع الطلب الكلي على الطاقة؛
- الطلب على الغاز سيزداد، لكن الفحم لا يزال يشكل مصدر الطاقة الثاني الأكثر شيوعا؛
- موارد الطاقة في العالم ستكفي لسد احتياجات البشرية خلال العقود القريبة، لكن في مجالات يتوقع أن تكون ضارة لجودة البيئة.

الحلول المقترحة تتركز في ثلاثة مجالات أساسية:

- تطوير مخزونات جديدة من الغاز، بغية ضمان تزويد أوروبا بالغاز؛
- رفع درجة الشفافية فيما يتصل بالمعطيات وبالحوار بين الدول ومنظمات المستهلكين والمزودين، سعيا الى تمكينها من اتخاذ قرارات أكثر حكمة وتعقلا؛
- تحسينات تقنية تتيح حفر مناجم ذات جودة أعلى واستخداما أفضل للطاقة.

وقد أشار أحد التقديرات الى انه كلما تفاقمت الأزمة مع إيران، زادت احتمالات ارتفاع أسعار الوقود. هذا التقدير ينسجم مع التحليل السائد بشأن الوجهات المرتسمة في مجال الطاقة، والذي يؤشر إلى ميل متزايد لاستخدام النفط والغاز المستخرجين في دول أوبك وفي روسيا.

وبسبب وضعيتها الجيو- سياسية الحساسة، فان مسألة تزويد الطاقة بصورة منتظمة قد تكون أكثر تعقيدا بكثير. إسرائيل تسعى الى توثيق وتوسيع التعاون مع تركيا ومصر. وزير البنى التحتية عرض أهدافا طموحة بشأن مصادر الطاقة للاستخدام المحلي خلال العقد القادم:

- ٥٠٪ فحم.
- ٤٠٪ غاز طبيعي.
- ١٠٪ "طاقة متجددة" (رياح، طاقة شمسية).

وطبقا للتوقعات التي عرضها وزير البنى التحتية، فالمتوقع ان يستهلك الاقتصاد الإسرائيلي خلال العقد القادم كمية مضاعفة من الكهرباء، ولذا فإن جل الجهود موظفة الآن في مجال الغاز الطبيعي. مصادر الغاز التي تستخدمها إسرائيل اليوم لا تكفي لسد احتياجاتها، ما يدفعها الى البحث عن مصادر أخرى في مجال الغاز الطبيعي والغاز السائل.

إسرائيل تقف اليوم في مصاف الدول الرائدة دوليا في تطوير تقنيات إنتاج الطاقة الشمسية، وليس من الواضح حجم الكميات التي تستطيع إسرائيل إنتاجها بهذه الطريقة. وفضلا عن هذا، لم تضع إسرائيل بعد خيار الذرة موضع التنفيذ، كمصدر بديل للطاقة.

ينبغي إجراء فحص مهني للخيارات العملية بشأن إنتاج الطاقة من مصادر متجددة وأخرى.

التحولات والوجهات المتفاعلة في مجال الطاقة دوليا تضع إسرائيل على مفترق طرق إستراتيجي، على الخط الفاصل بين مصادر الطاقة في أورو- آسيا، وبين الأسواق النامية في شرق آسيا. وقد عرض مشروع خط الأنبوب بين إيلات وأشكلون (عسقلان) بالتعاون مع جهات تجارية دولية، والذي سيسمح بشحن الطاقة من دول الاتحاد السوفييتي السابق، عبر البحر الأسود وبحر البلطيق، الى الأسواق الآخذة بالازدهار في الشرق. هذا المشروع قد يقلل من اتكال دول العالم عامة ودول شرق آسيا خاصة على الدول الخليجية وعلى النفط المستخرج فيها.

ز - التغيرات المناخية والأمن القومي

يتعمق، باستمرار، الوعي بأن القضايا التي سميت سابقا "قضايا جودة البيئة" هي أيضا، في المستوى الفعلي، ذات تأثيرات بعيدة المدى على تشكيلة واسعة من المصالح الحيوية

والوجودية، إذ منها تشتق أيضا تأثيرات على الأمن القومي. مؤتمر بالي، الذي انعقد قبل مؤتمر هرتسليا بنحو شهر ونصف الشهر، ركز الانتباه على الرأي العام الدولي في مسائل التغيرات المناخية وجودة البيئة.

وقد حدد (من حدة) المؤتمر البعد العولمي لهذا البحث من حيث كونه أحد تجليات الوعي البشري لمفهوم العولمة: الكوارث، الأزمات الاقتصادية والسيرورات البيئية التي لم تعد مجرد أحداث محلية محدودة.

وقد نوقشت في المؤتمر إسقاطات التحولات المناخية في منطقتنا على الأمن القومي. وعرضت معطيات محدثة بشأن الاحتباس الحراري في الكرة الأرضية، أبعاد الظاهرة وإسقاطاتها العولمية، سواء في المنظور البيئي أو في منظور الأمن القومي. وبحثت، أيضا، إسقاطات الأزمة المناخية على الأمن القومي وعلى مناعة إسرائيل، كما قدمت توصيات عملية بهذا الصدد.

فيما يتعلق بالصورة العولمية، قيل ان وتيرة انبعاث الغازات الدفيئة، وخاصة ثاني أكسيد الكربون (CO_2)، هي أعلى وأسرع بكثير جدا مما توقعه الخبراء في السابق. وتيرة إطلاق الغازات الى الغلاف الجوي آخذة في الازدياد المستمر، والتعبير الأكثر ملموسية عن النتيجة المتوقعة هو ذوبان الجبال الجليدية في القارة الجنوبية (في القطب الجنوبي).

إن غرس الأشجار بغية إغماء الجو بالأكسجين سعيا الى لجم انبعاث الغازات الدفيئة، والتوقف عن قطع الأشجار والأحراج في العالم، من شأنهما ان يشكلا عاملا معوقا، لكن من الواضح أنهما لا يقدمان دواء شافيا يمكن أن يضمن حلا لهذه المعضلة. لدى إسرائيل و "الكيرن كييمت ليسرائيل" فرصة للإسهام في هذه المعركة ضد تسخين الكرة الأرضية، وذلك بفضل ما تراكم لديهما من تجارب في مجال التحريج، وخاصة في مناطق شبه صحراوية. مثل هذه المساهمة لن تقتصر على غرس المزيد من الأشجار فحسب، بل تشمل أيضا نقل الخبرات المعرفية، التعليم والتدريب في مناطق أخرى في العالم يشكل الأمر فيها حاجة ملحة وحيوية.

إن الأبحاث المختلفة التي أجريت في إسرائيل خلال السنوات الأخيرة بينت تحولات

جذرية في المناخ. وقد عرضت في المؤتمر التغيرات الأساسية التي تميز منطقتنا: الصيف يصبح حارا أكثر والشتاء باردا أكثر؛ يطرأ ارتفاع في وتيرة ومعدلات ظهور درجات حرارة شاذة عن مواسمها؛ ارتفاع جدي جدا في عدد الأيام الحارة؛ ارتفاع في نسبة موجات الحر؛ ارتفاع سطح البحر بمعدل ١٠ مليمترات في السنة؛ انخفاض كميات الأمطار السنوية؛ جفاف واتساع ظاهرة التصحر.

ثمة اتفاق على أن الحلول الجدية لظاهرة الاحتباس الحراري ستتمثل في الطاقة المتجددة وفي الانتقال الى الطاقة الأكثر خضرة: ذرية، شمسية وما إلى ذلك. ولكن، بينما لا يزال يسود اتفاق حول الحاجة الى تقليص جدي في مصادر الطاقة النافثة للغازات الدفيئة، وخاصة ثاني أكسيد الكربون، ظهر أيضا موقف مغاير يقترح تحليلا آخر للمعطيات بشأن تسخين الكرة الأرضية. البروفسور بيورن لومبرغ من الدانمارك يدعي بأن المعطيات تفهم بصورة مبالغ فيها. ويضيف بأن دولا غنية قد تتصدى، بنجاعة أكبر، لإسقاطات الاحتباس الحراري العالمي، وينمذج على ذلك بالإشارة الى هولندا التي ستتصدى بالتأكيد، بصورة فعالة أكثر، لأخطار الفيضانات جراء ارتفاع سطح المياه في البحر. لومبرغ لا يزعم بأن الكرة الأرضية لا تسخن، إنما يعتقد أن الحل المطلوب هو المساعدة بصورة مختلفة حيث يتطلب الأمر، مثلا في مجال محاربة الأمراض بحيث تتمكن الدول في المناطق غير المتطورة من التصدي بشكل أفضل لنتائج التغيرات المناخية.

تحمل التغيرات المناخية العولمية تأثيرات واسعة جدا على جملة من مجالات الحياة، وكذلك على الأمن القومي. حكومة إسرائيل ملزمة بتعميق الدراسة الجدية للتغيرات المناخية على اختلاف مناحيها، بما في ذلك الأمني- السياسي، والاستعداد طبقا لذلك.

ثمة حاجة للاستعداد الفوري لمواجهة تناقص مصادر المياه، القائمة والمستقبلية. مصادر المياه في إسرائيل شحيحة، وقد بدأنا نلمس تأثير التغيرات المناخية على اقتصاد المياه الذي يعاني أزمة حادة. مستودعات المياه ملوثة ومستوياتها أدنى من الخط الأحمر. التغيرات المناخية ستقلص، أكثر فأكثر، كميات المياه المتاحة وستؤدي الى تدن إضافي في جودتها.

وقد انخفض أيضا مستوى بحيرة طبرية، كما مستوى البحر الميت. ومن المتوقع أن تتفاقم أيضا ظاهرة الفيضانات، جراء الازدياد في كثافة الأمطار، ومعها ستتفاقم أيضا ظاهرة الجرف الترابي وتقل كميات المياه المتغلغلة الى الآبار الجوفية. وعليه، من الضروري تطوير الزراعات المنسجمة مع هدف التوفير في المياه وفي الطاقة، وتخطيط احتياطي المياه في إسرائيل.

ثمة حاجة إلى بلورة خطة عمل لحالات الطوارئ المتوقعة نتيجة التغيرات المناخية. هذه التغيرات ستؤثر على القطاع الزراعي، على المنشآت السياحية على امتداد السهل الساحلي، على القطاع الصناعي، على المساكن وغيرها. الشرائح السكانية الضعيفة اقتصاديا- اجتماعيا ستجد صعوبة بالغة في مواجهة الحالات المتأزمة من هذا القبيل، وقد تتفاقم الضائقة حيال ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية وأسعار المحروقات. ينبغي التأكد من أن لدى منظومات الخدمات الصحية الأدوات الكفيلة بمواجهة ومعالجة تفشي الأمراض الوبائية وناقلي الأمراض (البعوض والحشرات).

سيكون لزاما على إسرائيل التفكير والاستعداد لاحتمال اهتزاز الاستقرار الإقليمي جراء التغيرات المناخية. إن الارتفاع في سطح مياه البحر والفيضانات المحتملة من جهة (مثلا: في دلتا النيل)، والقحل واتساع التصحر من جهة أخرى، من شأنها زعزعة الاستقرار السياسي في عدد من دول المنطقة والدفع باتجاه تنقلات سكانية في الشرق الأوسط. وهكذا الحال أيضا بالنسبة لموجات اللاجئين والمهاجرين الذين سيبحثون عن مأوى وحل، الى جانب التصعيد المتوقع في المطالبة بتحويل المياه من إسرائيل إلى الدول المجاورة.

على ضوء الإسقاطات المتوقعة على اقتصاد المياه، ستكون إسرائيل مطالبة بإجراء فحص معمق وجدي لقدرتها على الالتزام بالاتفاقات السياسية القائمة وعلى عقد اتفاقيات مستقبلية جديدة. في ظروف الجفاف سيكون من الصعب على إسرائيل الاستمرار في تأدية حصتها في اتفاقية المياه الموقعة مع الأردن، والتي تشمل موارد مشتركة للمياه: نهر الأردن ونهر اليرموك، البحر الميت، وادي العربة والبحر الأحمر. وفي هذا السياق، تنبغي الإشارة الى موارد المياه المشتركة لإسرائيل وللسلطة الفلسطينية. وفي أية اتفاقات سياسية

مستقبلية مع سورية ولبنان ستحتل قضية المياه مكانة مركزية، إذ أن جزءا من مياه نهر الأردن يصل من الجولان، وهناك جزء من مصادر نهري البانياس والحاصباني يمر في منطقة سورية أو لبنانية. مسألة ضخ المياه من بحيرة طبرية الى سورية هي أيضا من المسائل التي قد تطرح على جدول الأعمال، وسيكون مطلوبا من إسرائيل ضمان حقوقها في المياه.

يتوجب على إسرائيل فحص الطرق المناسبة للتصدي الجدي والفعال للإسقاطات الواسعة المتوقعة للتغيرات المناخية على مختلف مناحي الحياة، وخاصة الأمن القومي. هذا، إلى جانب التركيز على الأبحاث والدراسات النوعية في مجال البيئة، تشجيع إنتاج الطاقة المتجددة واتخاذ إجراءات فعلية جدية لتقليص الاستخدامات التلويثية والتي تؤدي إلى تسخين الكرة الأرضية.

المجال الاقتصادي - الاجتماعي

يمكن أن نلاحظ في إسرائيل وجهات مختلطة، بل ومتناقضة أحيانا، في موضوعة المناعة القومية في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسلطوية- التنفيذية.

مقاييس [مؤشرات] هرتسليا تتفحص وضع إسرائيل قياسا بدول الـ OECD (منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي)، وفق جملة من المعايير والتصنيفات المركزية المعمول بها أيضا في الدراسات الدولية. يتمحور الفحص في المجالات الاقتصادية والسلطوية- التنفيذية. وتبين نتائج الفحص ان أداء إسرائيل قد تحسن على الصعيد الاقتصادي، إذ تنتقل من مرحلة أزمة، في أعقاب موجة الإرهاب التي ميزت مطلع العقد، إلى مرحلة الانتعاش. وهي تحافظ على موقعها كصاحبة القوة الاقتصادية الأكثر تفوقا بالمقارنة مع دول المنطقة، رغم التحسن الاقتصادي التي طرأ في بعض منها.

وفي المقابل، تشير معطيات المعيار الاجتماعي في مقاييس هرتسليا إلى تراجع في إسرائيل وإلى اتساع الفجوة بينها وبين دول الـ OECD. فمثلا، بقي على حاله دون تغيير اتجاه اتساع الفجوات في المداخيل في إسرائيل والذي ميزها في الفترة بين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٣. وهذا على الرغم من التحسن الذي حصل في المناخ الاقتصادي العام، من الزاوية السياسية- الحزبية- الإدارية (الذي يشمل أيضا فحص مستوى الفساد، مستوى تطبيق القانون ودرجة الاستقرار السياسي- الحزبي).

في مقاييس المناعة الاجتماعية والسياسية- الحزبية لم يسجل أي تحسن أو انتعاش، بل وتشير المقاييس الى مستويات أدنى حتى من تلك التي سبقت الأزمة.

المشاركون في الأبحاث اتفقوا على أنه يجب على إسرائيل وضع رؤية وصوغ أهداف واضحة أمامها سعيا إلى تحسين وضعها، "للقفز درجة"، واحتلال موقع أكثر تقدما في تدريج الدول الريادية. كما اقترح المشاركون النظر إلى مقاييس هرتسليا بوصفها أداة سياسية عملية لاستخدام مزدوج: لتشخيص مشكلات إسرائيل بصورة دقيقة، ولقياس مدى تحسن الأداء.

الانتماء الوطني

إن مستوى الانتماء الوطني في إسرائيل حافظ على ثبات، وفقما يبين استطلاع الوطنية الحديث الذي أجري في الأسبوع الأخير من شهر كانون الأول ٢٠٠٧، مقارنة بمستواه في الاستطلاع السابق. وقد جرى في هذا الاستطلاع فحص مستويات الانتماء الوطني بين سكان مناطق المواجهة: الحدود الشمالية، سديروت، والبلدات المحيطة بقطاع غزة. سكان هذه المناطق يظهرون درجة عالية من الانتماء الوطني.

وفي مقابل هذا، يشير الاستطلاع إلى منحى مقلق من التآكل المستمر في ثقة الجمهور بمؤسسات السلطة، وخاصة المحكمة العليا. هذا التآكل الدراماتيكي يزداد حدة على ضوء الدعم المتين الذي حظيت به المحكمة العليا قبل سبع سنوات فقط.

ودل الاستطلاع أيضا على ثبات في المعيار القيمي بين الجمهور الإسرائيلي، إذ رأت غالبية المستطلعة آراؤهم في "حب البلاد" القيمة الأكثر ارتباطا بمفهوم الوطنية.

أحد الاستنتاجات المستخلصة من نتائج الاستطلاع هي أن المواطنين في إسرائيل يتمتعون حقا بشعور المناعة والقوة، لكنهم يرون أن المؤسسات السلطوية ليست قوية كفاية وأن أداءها غير مرض.

وفي تحليل نتائج الاستطلاع يمكن التمييز بين وجهتي نظر مختلفتين: ثمة من ينظر بإيجابية كبيرة إلى حقيقة أن ذوي المستويات الأعلى من الانتماء الوطني في الاستطلاع هم من اليهود المتدينين (لكن ليس الحريديم)، بينما يرى إليها آخرون، في المقابل، بوصفها مؤشرا على

تراجع مستوى الالتزام لدى الفئات "النخبوية" وعلى الحاجة إلى تعزيز الانتماء الوطني لدى هذه الفئات.

وقد أشار أحد منتخبي الجمهور بقلق إلى الفجوات الاقتصادية الآخذة في الاتساع باستمرار في إسرائيل، وإلى تأثير ذلك على مشاعر الانتماء الوطني، التي تنعكس في العلاقة التناسبية بين مستويات الدخل المنخفضة وبين مستويات الانتماء الوطني المتدنية.

تأثير الوضع الأمني على الانتماء الوطني

إن التهديدات الأمنية المتغيرة في الشرق الأوسط، ونشوء تهديد نووي من طرف إيران، لا تمس بمستويات الانتماء الوطني. وقد فحص الاستطلاع ما إذا كان وجود دولة معادية تمتلك سلاحا نوويا في المنطقة يشكل سببا لمغادرة البلاد. وطبقا لنتائج الاستطلاع، فإن الغالبية الساحقة من الجمهور الإسرائيلي- اليهودي لا تفكر في مغادرة البلاد.

وإضافة إلى ذلك، وعلى خلفية القصف المستمر لبلدات الجنوب، وخاصة سديروت، بصواريخ القسام، يبدو أن التضامن الاجتماعي بين مواطني إسرائيل اليهود بارز جدا. فقد رأى معظم الذين شملهم الاستطلاع أن بُعد هذه البلدات عن مركز البلاد هو السبب الأساس في إهمالها، وأن قوة صمود المواطنين في تلك المنطقة جدير بالتقدير والاحترام. كما تبين من الاستطلاع أيضا أن مواطني إسرائيل مستعدون، في غالبيتهم الساحقة، لتقديم الدعم والمعونات المختلفة لسكان سديروت والمنطقة.

ظاهرة التهرب من الخدمة العسكرية

ثمة فجوة بين احتياجات الجيش الإسرائيلي وأجهزة الأمن الأخرى في مجال القوى البشرية وبين نسب التجند المتوقعة خلال السنوات القادمة. ومن بين العوامل لذلك: تفشي ظاهرة التهرب من الخدمة الإلزامية بنسبة مرتفعة؛ التآكل الحاصل في قيمة الخدمة العسكرية؛ التناقص المستمر في حجم التجنيد عبر السنين.

رئيس هيئة أركان الجيش العامة قال إن الجيش سيكون ملزما بأن يحارب على كل متجند جديد مؤكدا، سوية مع رئيس شعبة التثقيف، على أن المشكلة لا تواجه الجيش وحده، بل ينبغي أن تشغل المجتمع بأسره ومختلف أذرع السلطة. ينبغي اتخاذ خطوات عملية، بما في ذلك توعية الجيل الشاب وتثقيفه، بما يضمن ترسيخ وتعزيز قيم الخدمة العسكرية في الجيش النظامي وفي الاحتياط على حد سواء.

وقد عبر رئيس هيئة الأركان العامة عن تأييده لتوسيع دائرة الخدمة الوطنية في إسرائيل، سعيا إلى تقليص الفجوة بين المستعدين للتضحية بأنفسهم من أجل أمن الدولة، وبين الذين لا يخدمون قطعيا.

تفاهم هرتسليا- تفضيل برامج لتقوية المجتمع الإسرائيلي

يهدف "مشروع تفاهم هرتسليا" إلى توفير أداة منهجية لبناء سلم أولويات على المستوى الوطني بغية تخصيص الموارد الضرورية لمواجهة احتياجات المجتمع في إسرائيل. وبغية إجراء بحث معمق حول "أفضليات الاستثمار من الناحية الوطنية" جرى تشكيل مجموعتين مختلفتين أوكلت إليهما مهمة بحث الموضوع في إطار بنيوي وخاضع للرقابة- المجموعة الأولى تشكلت من سبعة خبراء إسرائيليين لامعين في مجال الاقتصاد، فيما تشكلت المجموعة الثانية من شبان ذوي إنجازات أكاديمية وقدرة على القيادة.

المشروع يتركز في أفضليات الاستثمار الوطني في المجالات الاجتماعية ولا يتطرق إلى تخصيص الموارد للاحتياجات الأمنية. وقد طرح على المجموعتين سؤال واحد: لو توفرت لدى إسرائيل ٦ مليارات شيكل إضافية للصرف على مشاريع في المجال الاجتماعي خلال السنوات الست المقبلة، فأي القطاعات هي الأجدر باستثمار الأموال فيها؟. وقد طلب من أعضاء المجموعتين توزيع المبلغ، وسط التركيز على معادلة التكلفة- الفائدة.

ويشكل "تفاهم هرتسليا"، عمليا، حساب متوسط التدريجات التي وضعها أعضاء مجموعة الخبراء الاقتصاديين، الذين ساد الإجماع بينهم على أن الاستثمار في التعليم (وخصوصا التعليم في المراحل الابتدائية) هو الهدف المركزي، فيما تباينت آراؤهم بالنسبة

للقطاعات الأخرى. وفي المقابل، اقترح أعضاء مجموعة الشباب تركيز الجهود في قطاعين أساسيين فقط: التعليم وتحسين الخدمات العامة.

تشجيع التفوق- تحدي التعليم في إسرائيل

تشجيع التفوق كقيمة وطنية

إن التعليم في إسرائيل، في جميع المستويات والمراحل، تدهور إلى حضيض مقلق لا يمكن التعايش معه في ظروف إسرائيل القاسية وغير العادية. ثمة حاجة ملحة إلى خطوات عملية حثيثة وإصلاحات عميقة لكبح هذا التدهور الخطر. وحيال مميزاتها الفريدة، يتوجب على إسرائيل موضعة نفسها في القمة الدولية في مجال الإنجازات العلمية والتفوق في التعليم والثقافة.

ويسود قلق شديد جراء الموقع الذي تراجع إليه جهاز التعليم في إسرائيل- سواء قياسا بالدول المتطورة، أو قياسا بالموقع الذي كانت تحتله في العقود الماضية. ولئن كانت ثمة "جزر" في التفوق الإسرائيلي في مجال العلوم (فرع علوم الحاسوب، وفرع البيوتكنولوجيا) إلا أن هذه لا تغطي على وسطية آخذة في التفشي والاتساع في التعليم، ومنه إلى مجالات أخرى عديدة في المجتمع.

إن نقطة الانطلاق في مقارنة التحصيلات الإسرائيلية في مجال التعليم بتحصيلات دول أخرى هي معطيات الـOECD، التي تعتبر الأكثر تعبيرا وموثوقية من بين كل مقاييس التقويم والتدريج في مجال التعليم والثقافة. وفي هذا الإطار يحتل اختبار PISA [1] مكانة متقدمة بارزة. ووفقا لنتائج الاختبار الأخير (٢٠٠٦) احتلت إسرائيل المرتبة الـ ٤٠، أي أدنى من المتوسط العام بقليل. ويدل تحليل المعطيات على أن في إسرائيل فجوة استثنائية في شذوذها عما هو مقبول في دول الـ OECD بين المتفوقين، وبين ذوي التحصيلات المتدنية.

وقد أكدت الدراسات العديدة والتجارب العملية في العديد من دول العالم أن المفتاح في إصلاح الوضع التعليمي يكمن في رفع مستوى المعلمين وتأهيلهم. وحيال هذا، يبرز بؤس مكانة المعلم في إسرائيل بشكل خاص: نحو ثلث المعلمين في مرحلة التعليم الابتدائي يفتقرون إلى أي تأهيل أكاديمي، ويقبع المعلمون في أدنى سلم الأجور في القطاع العام.

وقد عرضت وزيرة التربية والتعليم خطة لتحسين الأوضاع في جهاز التعليم تشمل ما يلي:

- تحسين دراماتيكي في أجور المعلمين؛
- إقامة أجهزة خاصة لتأهيل معلمين رفيعي المستوى؛
- رفع شروط الحد الأدنى لقبول الطلاب في كليات تأهيل المعلمين؛
- بناء علاقات شخصية حميمة بين المعلمين والطلاب؛
- تقليص عدد الطلاب في الصفوف التعليمية.

ينبغي تعريف السعي إلى التفوق كقيمة وهدف في مختلف المجالات، وخاصة في مجال التعليم. كما يتوجب على إسرائيل الاستثمار في تشجيع التفوق في الأكاديميا، حيث يشكل البحث العلمي شرطا لتحقيق أهداف اقتصادية طموحة، مثل مضاعفة الناتج القومي.

في دول رائدة في العالم تزداد ميزانيات البحث العلمي باضطراد مستمر، بينما ليس الأمر كذلك في إسرائيل. ينبغي تخصيص موارد أكبر للبحث العلمي ولتشجيعه بصورة جدية.

وقد اقترح بعض المتحدثين تشكيل سلطة وطنية خاصة لتشجيع التفوق في التعليم، ولرفع مستوى الأداء في معالجة مشاكله.

محركات نمو مستقبلية للاقتصاد الإسرائيلي

أداء الاقتصاد الإسرائيلي إيجابي بوجه عام. الاقتصاد الإسرائيلي يواصل النمو، ومنذ التسعينيات أصبح لاعبا دوليا. وقد تجسد هذا في ازدياد الناتج القومي الإجمالي بنسبة ٤٥٪، في الاستثمارات، في تدريج الاعتماد المرتفع، في التقدير الذي تبديه مؤسسات مالية دولية، مثل صندوق النقد الدولي، وفي دعوة إسرائيل إلى الانخراط في صفوف الـ OECD. ولكن، لا تزال ثمة مخاوف من أن أداء الاقتصاد الإسرائيلي غير كاف لمواجهة التحديات المستقبلية بصورة لائقة.

إن التوقعات في مجالات الديمغرافيا (معدلات الولادة) والعمالة، إلى جانب الوجهات المتوقعة في المنافسة مع اقتصادات أخرى في العالم، تضع إسرائيل في موقع أدنى مما هو مرغوب ومطلوب لها.

رؤساء المعهد الإسرائيلي للتخطيط الاقتصادي عبروا عن القلق من أن شعور النشوة السائد

حاليا إزاء الوضع الاقتصادي الجيد سيؤدي إلى "توزيع ثمار الغنى"، وإلى تراخي الجهود من أجل زيادة وتائر النمو وتسريعها، ما قد يتضح مستقبلا أنه خطأ جسيم. الشعور بأن الاقتصاد الإسرائيلي "آمن ومضمون" قد يتبين أنه ليس سوى سراب، إذ تقاس متانة الاقتصاد بقدرته على حمل المشاكل في المدى المتوسط، وليس بأدائه الناجح في المدى القصير.

ينبغي، في أسرع وقت، وضع سياسة اقتصادية تأخذ في الحسبان الزيادة المتوقعة في الطلب على العمل، التحولات الديمغرافية والاجتماعية، الحاصلة والمتوقعة: معدلات النمو في إسرائيل غير مرضية، الفجوات بين إسرائيل وبين الدول الرائدة آخذة في الاتساع، والفقر وغياب المساواة أصبحا جديين.

ومن المتفق عليه أن مصدر مشكلات الاقتصاد الإسرائيلي لا يكمن في عدم الاستقرار الأمني فحسب، بل يكمن أيضا في غياب الاستقرار الاجتماعي – الاقتصادي، وفي غياب قرار وطني بشأن تشجيع محركات نمو محددة.

القائم بأعمال عميد بنك إسرائيل (البنك المركزي) اقترح وضع هدف الناتج القومي للفرد في إسرائيل للسنوات العشر القريبة عند نسبة ٨٠٪ منه في الولايات المتحدة.

صحيح أن ثمة توافقا على الحاجة إلى تدخل حكومي في توجيه السياسة الاقتصادية، لكن ثمة خلافا حول مدى التدخل المطلوب والمناسب. ثمة من يؤيد تنظيم قطاع العمال الأجانب، الاستثمار في الصناعات وفي الخدمات، بل وتنظيم الدعم للقطاع التجاري. ومع ذلك، فإن الرأي الغالب يدعو إلى الإحجام عن سياسة "تشجيع الاستثمارات" في صيغتها الحالية والانتقال إلى تشجيع الاستثمارات في محركات النمو.

يتوجب على إسرائيل التوقف عن التركيز على الصناعات وحدها فقط والسعي إلى الاندماج في القطاعات الخدماتية. وقد اقترح، بين أشياء أخرى، الدمج بين الاستثمار في الصناعات المتطورة علميا، ذات الطاقة الكامنة على النمو والاتساع، وبين الاستثمار في قطاع الخدمات، مثل السياحة الإسرائيلية، التي تمتاز بقوة عاملة غير متعلمة. وفي هذا الإطار، اقترح أن تقدم الدولة مساعدات لقطاع الفندقة من خلال تسويق السياحة المسيحية في إسرائيل، سوية مع تقديم ضمانات للاستثمارات في حال اهتزاز الاستقرار على خلفية أمنية.

تشجيع الفرص

الملايين في العالم وكثيرون في إسرائيل يعيشون تحت خط الفقر. إذا ما استمر الاتساع في حجم هذه الظاهرة فسيبلغ عدد سكان أحياء الفقر في دول العالم نحو ٤ر١ مليار إنسان في العام ٢٠٢٠. إسرائيل ليست بمعزل عن هذه الظاهرة. فمثلا، نصف مجموع الأطفال في مدينة القدس و٣٢٪ من مجموع العائلات في المدينة يعيشون تحت خط الفقر.

تعريف الفقر في إسرائيل يعتمد على مصطلحات نسبية: الإسرائيلي الذي يقل مدخوله عن نصف متوسط الأجور في الدولة يعتبر فقيرا. في أساس هذا التعريف، عمليا، قياس للفجوات النسبية في المجتمع وليس انعكاسا لمستوى المعيشة وجودتها بقيم مطلقة. والفقر في إسرائيل يتركز، أساسا، في مجموعتين سكانيتين: ٦٠٪ من اليهود الحريديم معرفون بأنهم فقراء، وتوجد مثل هذه النسبة أيضا بين الجمهور العربي. وقد أشارت أبحاث عديدة إلى العلاقة بين الظروف المعيشية الباعثة على اليأس وبين التعصب الأصولي.

مقترح هنا أن تجري معالجة هذا الوضع البائس، كما ينعكس في المعطيات الإحصائية، بواسطة تشجيع الفرص وتطويرها.

ومن أجل تقليص هوة التقاطب بين الذين "معهم" وبين الذين "ليس معهم"، يوصى هنا بأن تعمل إسرائيل وفق المبادئ التالية:

- تحرير الاقتصاد من أعباء الضريبة غير العادلة والاحتكارات غير المضبوطة؛
- مواصلة تكريس وتعزيز ومأسسة التعاون الاقتصادي بين إسرائيل وبين الفلسطينيين، ما سيؤدي إلى تعزيز فرص الأمن والسلام؛
- تطوير ودفع مبادرات اقتصادية تشجع الحوار الإيجابي في السلطة الفلسطينية؛
- المبادرة إلى "جزر" ازدهار في قطاعات الزراعة، الصناعة والسياحة؛
- التركيز على سبل لزيادة الموارد التي في حيازة إسرائيل بهدف تطوير ودفع الأوساط الأكثر حرمانا بصورة مسؤولة وفي إطار رؤية بعيدة المدى.

الحكم ومؤسسات السلطة

اتخاذ القرارات في إسرائيل في مجال الأمن القومي

إن البحث في عملية اتخاذ القرارات في إسرائيل جرى استمرارا للمداولات السابقة حول الموضوع، والتي جرت خلال السنوات الأخيرة في إطار مؤتمر هرتسليا، قبل أيام قليلة من نشر التقرير النهائي للجنة فينوغراد بشأن حرب لبنان الثانية، وعلى خلفية المداولات المستمرة في لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست حول مشاريع القوانين المقترحة لإجراء إصلاح في مجلس الأمن القومي. إن مشروع القانون الذي سيتم اعتماده في نهاية المطاف سيصوغ من جديد سيرورات اتخاذ القرارات في إسرائيل في مجال الأمن القومي.

إن سيرورة اتخاذ القرارات، التي أدت إلى شن حرب لبنان الثانية، تمثل نموذجا سلبيا للأداء في أوقات الأزمات. من بين القصورات التي أشير إليها، برز بوجه خاص غياب إمكان الاختيار بين بدائل مختلفة، وهو ما يشكل مركبا أساسيا في سيرورة سليمة لاتخاذ القرارات، وهو ما لم يتوفر عشية شن الحرب. وقد اتفق المشاركون في البحث على أنه لم يتم تحديد أهداف واضحة للحرب. أحد المشاركين اقترح ثلاثة مبادئ موجهة، مصاغة كأسئلة، ينبغي على صناع القرار العمل طبقا لها في بحث خيار شن عملية عسكرية:

- هل ثمة سبب للخروج إلى الحرب؟ بمعنى: هل ثمة "دافع"؟؛

• ما الذي نبغي تحقيقه؟ أي تحديد أهداف واضحة للحرب؛

• ما هي المهمات القابلة للتحقيق والمتفق عليها بين المستوى السياسي والمستوى العسكري؟.

لا تزال إسرائيل، بعد حرب لبنان الثانية أيضا، تفتقر إلى الأجهزة الناجعة وإلى أنظمة العمل الواضحة والمفهومة التي تسند متخذي القرارات الكبار. لم يترسخ في إسرائيل، بعد، نهج العمل الجماعي المنظم والجدي، ولم يتم استغلال مجلس الأمن القومي بصورة ناجعة، وهو الذي يفترض أن يكون قيما على تنظيم العمل الجماعي من هذا النوع.

على طاولة الكنيست اليوم مشروعا قانون يعالجان مسألة مجلس الأمن القومي: مشروع قانون خاص ومشروع قانون حكومي.

وثمة من ادعى بأن مشروع القانون الحكومي إنما يكرس الوضع القائم حاليا، حيث لا تأثير جديا وفاعلا لمجلس الأمن القومي على عملية اتخاذ القرارات. وفي المقابل، يسعى مشروع القانون الخاص إلى تثبيت مكانة مجلس الأمن القومي وجعله هيئة أركان أمنية- سياسية جدية وذات وزن تعمل إلى جانب رئيس الحكومة.

وقد جرى التشديد على الحاجة إلى مأسسة منهجيات تضمن اكتساب صناع القرار الكبار، مسبقا وفور تسلمهم مهام مناصبهم، الأدوات المعرفية والعملية اللازمة لاتخاذ القرارات. وتشتد هذه الحاجة إلحاحا حين يكون الشخص المنتخب عديم التجربة والمعرفة السابقتين في مجالات الإدارة السياسية والأمنية.

هذا المبدأ صحيح ليس فقط بالنسبة إلى المستوى المنتخب، بل أيضا بالنسبة إلى طواقم الاستشارة، التي يفترض فيها تقديم المساعدة والدعم لمتخذي القرارات. وجرت الإشارة، أيضا، إلى ضرورة عدم الاتكال على التميز الشخصي للمستشارين وأعضاء الطواقم، بل ينبغي تشجيع بناء منهجيات عمل واضحة تتيح عملية اتخاذ قرارات سليمة، تطوير البدائل السياسية والعملية واختبارها، على تعدد إسقاطاتها وتنوعها، بصورة تكاملية.

وإلى جانب الاتفاق على الحاجة الضرورية لمنهجيات صناعة القرارات السليمة، ساد الاتفاق أيضا على أن المنهجيات الواضحة والمنظمة ليست بديلا عن القيادة الجيدة.

تراجع مستمر في مكانة المحكمة العليا وفساد في الجهاز السياسي- الحزبي

التآكل في ثقة الجمهور بمؤسسات الحكم في إسرائيل شهد تفاقما خطرا، وبوجه خاص وبارز تفاقم التآكل في ثقة الجمهور بالمحكمة العليا. النقاش حول الإصلاحات المقترحة في الجهاز القضائي، بما في ذلك النقاش حول طريقة تعيين القضاة، يدور تحت تأثير حاد لتبادل الاتهامات بين المحكمة العليا والمقربين منها من جهة، وبين وزير العدل من جهة ثانية.

ثمة من يشير إلى جملة من العوامل التي سببت التآكل الحاصل في مكانة المحكمة العليا وفاقمته:

- سهولة الوصول الحر إلى محكمة العدل العليا- "كل فرد يمكنه الالتماس"؛
- التدخل الزائد من جانب محكمة العدل العليا في الأنشطة الحكومية؛
- أداء وزير العدل وسلوكه: فبينما ثمة اتفاق على جزء من الإصلاحات التي يسعى الوزير إلى إجرائها، ثمة خلاف حول التوجه الذي يميز طريقه.

رئيس المحكمة العليا السابق، القاضي أهارون باراك، حذر من مغبة تقريب السياسة الحزبية إلى مسألة تعيين القضاة. وعبر، في كلامه، عن القلق الشديد من كثافة التغييرات التي أجريت من دون مداولات مهنية أو نقاش جماهيري، وأشار إلى ثلاث نتائج لهذه التغييرات:

- شطب منجزات مركزية في مجال القضاء، من بينها: المعقولية، التناسبية، المكانة والقابلية للقضاء؛
- حملات قاسية ومتواصلة على المحكمة العليا ورئيستها؛
- المس بجودة القضاة واستقلاليتهم.

كما علت أيضا دعوة لاستكمال وضع دستور لإسرائيل يضمن حقوق الإنسان، المساواة، كرامة الفرد، ويحمي مكانة المحكمة العليا ورئيسها.

رؤساء أذرع السلطة الثلاثة، سوية مع منتخبي الجمهور جميعهم، مطالبون بالعمل السريع لإزالة التوتر الحاد الذي يلف المحكمة العليا. إن هذا التوتر يسبب تراجعا متواصلا في مكانة المحكمة وتآكلا في ثقة الجمهور بالجهاز القضائي عامة.

الحرب ضد الفساد أضحت حاسمة لضمان وجود النظام الديمقراطي في إسرائيل

واستقراره. النتائج التي تدل على مكانة المؤسسات السلطوية المتدنية في نظر الجمهور الواسع تعكس المس العميق الحاصل في قاعدة الثقة ما بين المواطن ودولته. وبالرغم عن الوعي المتزايد لعمق المشكلة وخطورتها، حتى بين منتخبي الجمهور، إلا أن مظاهر المس بنقاء المعايير، خيانة الثقة واستغلال موارد الجمهور ومقدراته لا تزال كثيرة.

وقد حذر مراقب الدولة من حجم ظواهر الفساد المتفشية وتوقف عند ثلاثة مبادئ موجهة للعمل:

- رقابة في الوقت- إجراء رقابة وفحص في وقت وقوع الأحداث، وليس الفحص المتأخر؛
- مبدأ الشفافية- ويشتق منه: نشر أسماء الخاضعين للرقابة مع ضمان حقوقهم؛
- إلقاء مسؤولية شخصية- المطلب باستخلاص استنتاجات شخصية في تقرير مراقب الدولة، حينما يكون المتهم في رأس الهرم السلطوي أو قريبا منه.

وأكد مراقب الدولة على معنى المسؤولية الشخصية ومدلولاتها، والتي تشمل إمكان فرض العقوبات على مستخدمي الجمهور الذين يتصرفون بما يتناقض مع القانون. المسؤولية الشخصية تنطوي على قيمة رادعة وتسهم في بناء إدارة سليمة وقانونية. كلما كان القصور أكبر، هكذا تكون مسؤولية مستخدم الجمهور أكبر أيضا.

إن الظواهر التي تم تشخيصها خطرة ومقلقة، ومن المشكوك فيه أنه تتخذ خطوات كافية لكبح هذا التدهور وتغييره.

الدمج والمساواة بين اليهود والعرب والخدمة الوطنية – المدنية

تستمر وجهة الاتساع في المفاهيم الجماعية المميزة للمواطنين اليهود والعرب في إسرائيل. وفي ضوء هذه الوجهة، تشتد إلحاحا الحاجة إلى تحرك شامل لتقليص الفجوات ولإزالة التوترات بين اليهود والعرب.

إن استعراض المعطيات، الحقائق والأبحاث، التي أجريت خلال العقد الأخير، يشير بوضوح إلى تقاطب متصاعد في العلاقات بين العرب واليهود في إسرائيل. وتتضمن الأطروحة التي قدمها صندوق أبراهام معطيات تجسد هذا المنحى، بما في ذلك هبوط معدلات

التأييد بين الجمهور اليهودي لمنح المساواة السياسية لمواطني الدولة العرب، ولضم الأحزاب العربية إلى الائتلاف الحكومي. ٢٢٪ فقط من الجمهور اليهودي يؤيدون، اليوم، منح المساواة السياسية لمواطني إسرائيل العرب، مقابل ٤٥٪ في العام ٢٠٠٠.

إن تعمق الفجوات مرده ليس فقط الحجج القومية المعروفة، بل أيضا مشاعر الخوف والتشكك المتبادلة بين اليهود والعرب مواطني الدولة. وقد أشير إلى نماذج لعوامل الخوف بين المجموعتين السكانيتين:

- اليهود يتخوفون من تفاقم التهديد على الأمن الشخصي ومن التغيير في هوية الدولة؛
- العرب يتخوفون من عملية ترانسفير (تحت ستار تبادل الأراضي) ومن تعميق الهوية اليهودية للدولة.

وقد طرحت وجهتا نظر مختلفتان حول تحديد مصدر المشكلة:

- تعمق الفجوة نابع من النزاع القومي ومن المشكلة السياسية- الحزبية العميقة؛
- تعمق الفجوة نابع من الاضطهاد المستمر، من عدم تخصيص الموارد ومن انعدام المساواة في الحقوق.

وجرى التشديد على أنه حينما بذلت حكومات إسرائيل جهودا في تجسير الفجوات، وفي تخصيص موارد للتطوير في الوسط العربي، رد المجتمع العربي بإيجابية. ومع ذلك، جرى الادعاء أيضا أن المجتمع العربي متنوع وتعددي يشمل بين ظهرانيه مجموعات مختلفة تعتمد مواقف مختلفة، بينها أيضا مجموعة من المشكوك فيه أن تتأثر بسياسة تقليص التمييز.

بين المشاركين في المناقشات، يهوداً وعربا، برز الادعاء بوجود ظواهر عنصرية في إسرائيل، واتفق على أن هذه تشكل معضلة أساسية تستلزم علاجا شاملا وعميقا. وطرح، أيضا، ادعاء حول إقصاء المواطنين العرب واستبعادهم من الحوار الجماهيري العام، سوى في السياقات الأمنية السلبية، بأن الجمهور العربي وقضاياه لا يحظى بالتعبير الحقيقي المناسب والمثابر في البث التلفزيوني (في النشرات الإخبارية، مثلا) وبأن هذا الإقصاء يعمق من حدة التقاطب.

إن الاستنتاج الأساس، وإن يكن غير جديد، يقضي بضرورة تكريس المساواة الحقيقية بين مواطني الدولة. وينطبق هذا على ميادين شتى ويستوجب بذل الجهود وتخصيص الموارد، مع التشديد على أن اعتبارات الميزانية تتراجع حيال الحديث عن ضمان حقوق أساس.

ديوان رئيس الحكومة عرض توجها ينطوي على تغيير ما عن الصياغات المعتادة: بدلا من تعريف المساواة بأنها "تقليص الفجوات"، جرى تعريفها بصورة محدثة بكونها "الدمج والشراكة في الطريق نحو المساواة". وعلى أية حال، فمن أجل بلوغ الدمج المأمول، ينبغي العمل على تقليص الفجوات. ويبدو أن الطريقة المثلى هي في المزج بين هذين التوجهين.

الاستنتاج المطلوب هو أن على الحكومة مواصلة العمل في خطوات تعمق المساواة بين المواطنين العرب واليهود، اتخاذ إجراءات إضافية وتطوير مبادرات جديدة في هذا الصدد، انطلاقا من الوعي والفهم بأن التمييز والاضطهاد ليسا مصلحة إسرائيلية.

الخدمة الوطنية- المدنية

إن أحد الأطر الممكنة لتجسير الفجوات بين المستعدين لخدمة الدولة وبين الذين لا يخدمون، وخاصة بين اليهود والعرب، يتمثل في الخدمة الوطنية، الموكلة حاليا إلى مديرية الخدمة المدنية التي أقيمت في ديوان رئيس الحكومة. هذه المديرية أنشئت برسم توصيات "لجنة عبري" التي وضعت تقريرا شاملا حول الموضوع، وتمت ترجمته إلى قرارات حكومية.

عدد العرب المتطوعين للخدمة المدنية- الوطنية تضاعف منذ إنشاء المديرية، إذ يخدم المتطوعون في مؤسسات تعليمية، اجتماعية وصحية.

دمج المواطنين العرب في الخدمة المدنية ليس مفهوما ضمنا وهو يواجه معارضة حادة من طرف قطاعات في القيادة العربية في إسرائيل، مثل لجنة المتابعة العليا.

في مؤتمر هرتسليا طرح التوجهان، المؤيد والمعارض، لمشروع الخدمة الوطنية المدنية.

الموقف العربي المعارض اعتمد مبررين أساسيين:

• الخدمة والمساهمة في المجتمع مرهونتان بمدى المساواة، ولا يمكن توقع المساهمة في ظل غياب المساواة للعرب (أشير، مثلا، إلى التمييز في تخصيص الأراضي)؛

• المشروع يمثل تعبيرا إضافيا آخر للتوجه الذي ينظر إلى المواطن العربي باعتباره "هدفا أمنيا" (أشير، في السياق، إلى أن مديرية المشروع جعلت مقرها في ديوان رئيس الحكومة، الذي تخضع لمسؤوليته أجهزة أمنية أيضا).

النتائج التي ظهرت في استطلاع المواقف الذي أجري بين الجمهور العربي تضيء زوايا أخرى في مبررات المعارضين:

• التخوف من تحول الخدمة التطوعية إلى خدمة إجبارية؛

• الخدمة التطوعية ستسرّع عملية "الأسرلة" وتشويش الهوية القومية- العربية؛

• الخدمة التطوعية ستؤدي إلى التعايش التصالحي مع الطابع اليهودي- الصهيوني للدولة؛

• الخدمة التطوعية تتناقض مع سعي العرب إلى حكم ذاتي غير إقليمي.

وقد طرح في المؤتمر أيضا موقف عربي مؤيد للخدمة المدنية، إذ يقول المؤيدون إن الخدمة المدنية هي جزء من الحقوق الممنوحة للجمهور العربي في إسرائيل، بل ويمكنها الدفع نحو تقليص التمييز.

مسألة الخدمة المدنية تعكس تخبطات في هوية العرب مواطني إسرائيل: هل نعتمد توجها انعزاليا، أم توجها تشاركيا واندماجيا في المجتمع؟.

وعلى ضوء النقد والمعارضة تحديدا، من المثير النظر إلى الوضع كما هو في الواقع: استطلاع حديث ومستجد أشار إلى نسبة تأييد للخدمة المدنية بلغت ٧٥٪ بين الشبان العرب، بالرغم عن المعارضة المذكورة. إن أحد العوامل البارزة لهذا التأييد يتمثل في الامتيازات والتسهيلات التي يحظى بها المتطوع من الدولة، كما الامتيازات التي تمنح لمن أدى الخدمة العسكرية في الجيش.

ويبين الاستطلاع أن غالبية الشبان العرب يرون أن الحديث يدور عن قضية الحسم فيها شخصي- عائلي.

كما يكشف الاستطلاع أيضا فجوة بين موقف الجمهور العربي الواسع وبين موقف القيادة العربية غير المرتبطة بمؤسسات الدولة. فبينما هذه الأخيرة لا تمنح شرعية لوجود إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، وتعارض الخدمة المدنية، تمنح غالبية الجمهور العربي شرعية كهذه ويؤيد الشبان العرب الخدمة المدنية. وتبين، أيضا، أن مستوى الوعي بين الشبان العرب لموضوع الخدمة المدنية لا يزال متدنيا، وقد يكون مرد ذلك أن المشروع برمته حديث العهد.

وعليه، فإنه يوصى بالعمل لرفع مستوى الوعي والانكشاف على مسارات التطوع في إطار الخدمة المدنية الوطنية، وسط التشديد على أفضلياته الشخصية والمجتمعية، بالنسبة لمواطني الدولة العرب، أيضا.

الشعب اليهودي

توجهات وتحديات في علاقات إسرائيل مع يهود الشتات

يشكل يهود الشتات مركبا هاما في علاقات إسرائيل الخارجية مع عدد كبير من دول العالم، وثمة حاجة إلى الاهتمام بإجراء حوار جار ودائم مع الجاليات اليهودية في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك في القضايا المعقدة. على إسرائيل تعزيز العلاقات مع يهود الشتات والعمل سوية مع الجاليات من أجل تحقيق أهداف مشتركة، من ضمنها وجود دولة إسرائيل بوصفها دولة الشعب اليهودي.

على هذه الخلفية، تثير التوجهات الراهنة في العلاقات بين إسرائيل والشتات قلقا، إذ يبرز استمرار التباعد بين يهود الشتات وبين اليهود سكان إسرائيل. ويسود بين أوساط اليهود في العالم الاتفاق على ضرورة العمل السريع من أجل هذه المشكلة، انطلاقا من الوعي بأنه من دون العلاقة الوثيقة والمتينة بين يهود إسرائيل ويهود العالم قد يواجه هؤلاء الأخيرون مشكلات وجودية.

من بين مميزات هذه التوجهات المقلقة يبرز تراجع وتضاؤل موقع إسرائيل في جدول أعمال اليهود في الشتات. مفهوم إسرائيل كدولة قومية لليهود يتضاءل ليحل محله مفهوم التعددية الثقافية. الصور الإيجابية التي كانت من نصيب إسرائيل سابقا آخذة بالتلاشي. صورة إسرائيل كملجأ لليهود الملاحقين، والتي سادت في الماضي، لم تعد ذات أهمية أو جدوى

للواقع الراهن. العكس هو الصحيح: ثمة حتى بين اليهود من يؤشر إلى إسرائيل باعتبارها عاملا مثيرا للاسامية مع الإشارة إلى النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني، باعتباره عاملا مغذيا للتعصب الإسلامي. المعطيات حول الزيجات بين اليهود وغير اليهود وحول الاختلاط تثير أشد القلق وتمثل خطرا وجوديا على يهود الشتات.

هذا وأكثر: الجيل الشاب في الشتات يظهر تماثلا متزايدا مع بيئته غير اليهودية، أعداد متزايدة من اليهود ينتقلون إلى السكن في مناطق غير يهودية. شبان يهود ممن ولدوا بعد العام ١٩٧٤ يميلون إلى استقاء معلوماتهم عن إسرائيل من مصادر سطحية تظهر في وسائل الإعلام، ما قد يدفعهم إلى الابتعاد عن الارتباط بدولة إسرائيل. ولهذا كله، ينبغي إحداث تغيير دراماتيكي وتبني طرائق جديدة في العمل لتعزيز الروابط بين الجيل الشاب في الشتات وبين إسرائيل، بما يشكل، سوية مع مشاريع أخرى، قاعدة متينة لمواجهة التحولات الديمغرافية المستقبلية.

التبرعات اليهودية

تعزز التبرعات، بصورة جدية، الرابطة بين يهود الشتات وبين إسرائيل. في الآونة الأخيرة طرأت تغيرات على طابع التبرعات اليهودية: متبرعون يطلبون التداخل المباشر في المجالات وفي المشاريع التي يتبرعون من أجلها. تبرعاتهم لا تُفهم بأنها التزام مالي فحسب، بل كإطار للعلاقة المتكاملة التي تشمل أيضا زيارات واتصالات شخصية، إنسانية ومباشرة. ويترتب على إسرائيل إعادة صياغة علاقتها مع المتبرعين بما يتلاءم مع هذه التغيرات.

كذلك يتنامى في المجتمع الإسرائيلي نهج التبرع إلى جانب ظاهرة التطوع بين أوساط الشبان الذين أنهوا الخدمة العسكرية.

الهوية واليهودية في العصر الحديث

إن الثقافة اليهودية العلمانية تطورت خلال القرن الثامن عشر كظاهرة تلقائية. غالبية اليهود الذين يعيشون اليوم في إسرائيل وفي الشتات يعرفون أنفسهم بأنهم علمانيون، يؤمنون بأن

تصنيف اليهودية كديانة ليس دقيقا، ويشيرون إلى أن الدين هو واحد فقط من مركبات اليهودية.

ثمة صعوبة في وضع تعريف موضوعي لمركبات الهوية اليهودية العلمانية. وخلال المناقشات في المؤتمر عرضت بضعة مقترحات بهذا الشأن.

إن التقاطب في إسرائيل على خلفية تعريف الهوية اليهودية، بين إنكار العلمانية ومعارضة الحوار الليبرالي- الديمقراطي، وبين العلمانية التي تنكر، بالمطلق، وجود هوية يهودية، يشكل خطرا على مستقبل الشعب اليهودي.

وقد أظهر الجدل في هذه المسألة الحاجة إلى تفحص طرق لدفع مقاربة أكثر انفتاحًا تعترف عمليًا بتنوع التيارات في داخل اليهودية في إسرائيل.

هوامش

[1] اختبار PISA يجرى منذ العام ٢٠٠٠ مرة كل ثلاث سنوات، وهو يمتحن طلابا في سن ١٥ عاما في مجالات: معرفة القراءة، الرياضيات والعلوم. في الاختبار الذي أجري في العام ٢٠٠٦ شاركت ٦٢ دولة، بينها دول ليست أعضاء في منظمة OCED.

القسم الثاني

أوراق عمل

ترجمة: سعيد عياش

تبادل الأراضي كوسيلة لحل النزاعات الإقليمية بين إسرائيل وجاراتها

["ورقة عمل" من إعداد فريق يضم عوزي أراد وغدعون بايغر وراحيل مختيغر]

مدخل عام

يعتبر النزاع بين إسرائيل وجيرانها صراعاً على السيطرة على المنطقة يدور منذ عدة أجيال. معظم الاقتراحات والمشاريع التي طرحت على مر السنوات من قبل جهات دولية وإقليمية، بما في ذلك أطراف النزاع ذاتها، تضمنت مكوناً جغرافياً واضحاً، أي إعادة رسم الحدود الحالية من جديد.

في السنوات الأخيرة ولد استمرار النزاع والواقع الديمغرافي المتكون في المنطقة منذ سنة ١٩٤٨، أفكاراً لتبادل أراضٍ باتجاه رسم خط حدودي جديد يستجيب للواقع الجديد ويضمن مصالح مثل الأمن والمياه والموارد الطبيعية والبيئة إضافة إلى التنمية المستقبلية.

تستند فكرة تبادل الأراضي إلى مبدأ يحافظ بموجبه كل طرف على حقه في كامل مساحة المنطقة ولكن مع إمكانية إعادة رسم الحدود الدقيقة للمنطقة بناء على اعتبارات ديمغرافية وأمنية. مع ذلك من المحتمل في أعقاب المفاوضات أن يحصل أحد الطرفين على منطقة أكبر مقابل منطقة أقل مساحة لكنها ذات أهمية قومية للطرف الآخر.

وفي الواقع فإن فكرة تبادل الأراضي وجدت تعبيراً لها في معظم خطط ومشاريع السلام. هذا العام اكتسبت هذه الفكرة أهمية عملية قصوى نظراً لأن معظم المعالجات ترى في خطوط سنة ١٩٦٧ (أو ١٩٤٩) أساساً تنطلق منه التسويات والحلول.

خطوط الحدود في الحيز المحيط بدولة إسرائيل رسمت في الأصل من قبل قوى خارجية، وهي قابلة للتعديل والتغيير بالاتفاق، كما حصل في معاهدة السلام المبرمة بين إسرائيل والمملكة الأردنية.

هذه الوثيقة تسعى إلى تحديث المعطيات فيما يتعلق بالأفكار المختلفة لتبادل الأراضي وتَسُوقُ في الوقت ذاته مقترحات مكملة، وهي تهدف إلى مساعدة الذين يتفحصون هذه الإمكانية وإثراء الأفكار المطروحة.

فرضيات أساس

عند تفحصنا لمسألة الحدود بين إسرائيل وجاراتها علينا أن نأخذ في الحسبان عدة "فرضيات أساس":

- وجود نزاعات تتعلق، فيما تتعلق، بمطالب إقليمية.
- خطوط الحدود في الحيز المحيط بدولة إسرائيل حددت في الأساس من قبل الدولتين الانتدابيتين، فرنسا وبريطانيا، ومنظمة الأمم المتحدة دون تدخل أو مشاركة سكان المنطقة في هذه العملية.
- خطوط الحدود الحالية لدولة إسرائيل تستند في جزء منها إلى خطوط الانتداب، وفي جزء آخر إلى تعديلات أحادية الجانب أجرتها دولة إسرائيل.
- تتوفر لإسرائيل في هذه النقطة الزمنية خطوط حدود متفق عليها مع كل من مصر والأردن.
- بين إسرائيل وسورية يسود اليوم خط وقف إطلاق النار الذي حدد سنة ١٩٧٤.
- بين إسرائيل ولبنان يسود اليوم خط انسحاب قوات الجيش الإسرائيلي الذي حدد سنة ٢٠٠٠. وقد صادقت الأمم المتحدة على هذا الخط غير أن لبنان لا يعترف به.

• القانون الدولي لا يجيز ضماً من جانب واحد لمناطق أو أراضٍ احتلت في حرب، لكنه يجيز تبادل أراضٍ باتفاق.

• خطوط حدود الماضي، وخاصة كتلك التي حُدَّدت من قبل قوى خارجية، قابلة للتعديل بموافقة الدولة المستقلة.

مواقف الأطراف المختلفة في موضوع موقع خط الحدود

الجانب العربي

سورية تطالب بإصرار وثبات بأن يستند الاتفاق بينها وبين إسرائيل إلى العودة إلى خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ دون أي تغيير أو تعديل. وهذا المطلب، الذي وافقت عليه مراراً الحكومات الإسرائيلية المختلفة، شكل حتى الآن عقبة كأداء حالت دون إحراز تقدم في مراحل المفاوضات المختلفة التي جرت بين إسرائيل وسورية، نظراً لما يعنيه من مس بالمصالح الإسرائيلية وفقدان مكاسب ذات أهمية إستراتيجية.

السلطة الفلسطينية تطالب إسرائيل بالانسحاب إلى "الخط الأخضر"، أي إلى خطوط الهدنة التي تبلورت في سنتي ١٩٤٩-١٩٥٠. قسم من قادة السلطة الفلسطينية أعربوا في الماضي عن استعدادهم لإجراء تبادل أراض بمدى يصل إلى حوالي ١٥٠ كيلومتراً.

لبنان لا يعترف بخط الانسحاب (الذي أقرته الأمم المتحدة سنة ٢٠٠٠) الذي قام به الجيش الإسرائيلي إلى الحدود الدولية، وتطالب دولة لبنان باستعادة منطقة "مزارع شبعا" التي تسيطر عليها إسرائيل في هضبة الجولان. كذلك يطرح في لبنان مراراً المطلب باستعادة "سبع قرى شيعية" في منطقة الجليل.

إسرائيل- في مسألة هضبة الجولان طالبت إسرائيل بشكل غير رسمي حتى الآن بالاحتفاظ بمناطق في هضبة الجولان احتلتها خلال حرب حزيران ١٩٦٧.

في مسألة القدس والضفة الغربية: طالبت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بمواصلة احتفاظ إسرائيل بأجزاء واسعة في منطقة القدس الشرقية وبـ "الكتل الاستيطانية" في الضفة الغربية.

حجم هذه المناطق لم يجر تحديده مطلقاً في إسرائيل بصورة رسمية، غير أن الصيغ المختلفة للمناطق التي تريد إسرائيل الاحتفاظ بها عبرت عن نفسها في شتى خطط التسوية.

سوابق في إعادة رسم الحدود وتبادل الأراضي

وقعت في منطقة الشرق الأوسط خلال العقود الأخيرة عدة اتفاقيات بين دول متجاورة "كسرت" عملياً "قدسية" الحدود القائمة وأدت إلى إعادة رسم الحدود من جديد بشكل يستجيب لاحتياجات ومصالح الطرفين المعنيين. وقد نجح ذلك (ما عدا في حالة إيران والعراق) في إزالة سبب توتر قائم أو محتمل من شبكة العلاقات بين دول متجاورة.

اتفاقيات رسم حدود بين إسرائيل وجاراتها

- في نطاق معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر وقعت اتفاقية لرسم الحدود بين الدولتين، وقد جرى الحرص في هذه الاتفاقية على العودة الدقيقة إلى حدود الانتداب البريطاني.
- وفي نطاق معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن أقيم خط حدودي جديد استند إلى خط الحدود الانتدابي لكنه جرى تبادل أراضٍ على امتداد وادي عربة الأمر الذي لبى مصالح إستراتيجية لكلا البلدين. وفي منطقة الشرق الأوسط أبرمت العديد من الاتفاقيات الأخرى لرسم الحدود خارج سياق النزاع الإسرائيلي- العربي، والتي جرى في نطاقها إعادة رسم الحدود من جديد مع تبادل أراضٍ، كما جرى مثلاً في الاتفاقيات المبرمة بين الأردن والسعودية سنة ١٩٦٥، وبين الأردن والعراق سنة ١٩٨٢، وبين إيران والعراق سنة ١٩٥٧، وبين الأردن وسورية سنة ٢٠٠٤ وبين اليمن والسعودية سنة ٢٠٠٥.

الاقتراحات المطروحة لتبادل أراضٍ على المستوى الإقليمي

أفرزت النزاعات الإقليمية المفتوحة بين إسرائيل والفلسطينيين، فيما يتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة، وبين إسرائيل وسورية، تجاه هضبة الجولان، أفكاراً مختلفة لتسويات إقليمية.

وقد أخذت هذه الأفكار بعين الاعتبار الواقع الجديد (ولا سيما الواقع الديمغرافي) الذي نشأ وتطور بمرور السنوات، إضافة أيضاً إلى الأبعاد والاحتياجات الإستراتيجية لإسرائيل، وقد وجدت هذه الأفكار تعبيراً لها في مقترحات مختلفة لتبادل أراض وإعادة رسم خطوط الحدود من جديد في المنطقة. هذه المقترحات تضمنت أفكاراً لتبادل أراض في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف، ونقدّم فيما يلي تفصيلاً بهذه الاقتراحات:

• بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية- أُقترح أن تقوم إسرائيل بضم كتل استيطانية مقابل أراض إسرائيلية (داخل/ أو على امتداد "الخط الأخضر") تنقل إلى الدولة الفلسطينية. وقد وجدت هذه الفكرة تعبيراً لها في اقتراح رئيس الحكومة إيهود باراك (سنة ٢٠٠٠)، واقتراح الرئيس بيل كلينتون، وفي "مبادرة جنيف" و"خطة الهدف" (أيالون- نسيبة) التي لم تستبعد صيغتها نقل مناطق مأهولة.

نسبة تبادل الأراضي في هذه المقترحات تراوحت بين ١=١ و٣=١ و٧=٦ لصالح إسرائيل، وهناك موافقة فلسطينية على مبادئ "مبادرة جنيف" واستعداد إسرائيلي لبحث الموضوع.

• ضم "كتل استيطانية" إلى إسرائيل مقابل أراضٍ في منطقة "حلوتسا" في النقب- (وثيقة بيلين- أبو مازن) غير أن هذا الاقتراح رفضٍ من جانب الحكومات الإسرائيلية والفلسطينيين.

• ضم "كتل استيطانية" إلى إسرائيل مقابل نقل مناطق مأهولة بسكان عرب من مسلمي إسرائيل، تقع على تخوم "الخط الأخضر" على مقربة من شمال الضفة الغربية، إلى السلطة الفلسطينية. وهي خطة "أم الفحم أولاً" التي طرحها إفرايم سنيه ومحافل أخرى من حزب "العمل" ثم تبناها حزب "يسرائيل بيتينو" ("إسرائيل بيتنا") برئاسة أفيغدور ليبرمان، وقد بحثت هذه الخطة من جانب جميع رؤساء الحكومات الإسرائيلية خلال العقد الأخير. أما الهدف القابع خلف هذه الفكرة فهو تقليص عدد السكان غير اليهود (المقصود السكان العرب) في دولة إسرائيل. معظم السكان العرب في إسرائيل رفضوا هذه الخطة كما رفضها أيضاً متحدثون فلسطينيون، غير أنها تحظى بتأييد متزايد في صفوف الأكثرية اليهودية في الدولة

وهناك انفتاح معين تجاهها في أوساط عربية مختلفة.

• تبادل أراض بين إسرائيل ومصر والسلطة الفلسطينية: تستهدف هذه الخطة زيادة هامش المرونة في رسم الحدود عن طريق إشراك دولة ثالثة (مصر) ملتزمة بعلاقات سلام مع إسرائيل ولا يوجد لها نزاع إقليمي مع الدولة العبرية. ويقضي هذا الاقتراح أن تقوم مصر بنقل أراضٍ (بين قطاع غزة ومدينة العريش) إلى الفلسطينيين، وأن تضم إسرائيل إليها تجمعات استيطانية وأراضي في منطقة غور الأردن وصحراء "يهودا" جنوب شرق الضفة الغربية (خطة بن آرييه- آيلاند). هذه الخطة رفضت حتى الآن من جانب مصر، غير أن سياسيين أوروبيين وفلسطينيين ومسؤولين أميركيين أبدوا اهتماما بإمكانيات تنفيذها.

• اقتراحات لتبادل أراض في إطار متعدد الأطراف بين إسرائيل وسورية ودول أخرى: مطلب سورية الثابت في أن يستند الاتفاق إلى انسحاب إسرائيلي إلى حدود ١٩٦٧ عرقل حتى الآن تحقيق تقدم في مراحل المفاوضات المختلفة التي جرت بين الدولتين. بغية تجاوز هذه العقبة وتوسيع هامش المرونة، طُرحت في السنوات الأخيرة أفكار مختلفة لتبادل أراضٍ بين إسرائيل وسورية ودولة ثالثة أو دول إضافية.

والفكرة هنا هي أن تعدد اللاعبين يوسع هامش المناورة في مجال تبادل الأراضي ويخلق التزاما واهتماماً لدى جميع أطراف الاتفاق التي توجد لكل منها رؤية مختلفة. وقد شملت هذه الأفكار:

• إسرائيل - سورية - الأردن: تقوم إسرائيل حسب الخطة (خطة أراد- بايغر) بضم جزء من هضبة الجولان، ويقوم الأردن بنقل منطقة مماثلة في مساحتها إلى سورية على طول الحدود بين البلدين (سورية والأردن) وفي المقابل تقوم إسرائيل بنقل أراض في وادي عربة إلى الأردن. هذه الخطة لم تبحث حتى الآن في أي محفل سياسي.

• إسرائيل- سورية- لبنان: تبقي إسرائيل تحت سيطرتها، في نطاق هذه الخطة، أجزاء من هضبة الجولان، بحيث تبقى في يد إسرائيل منطقة "حزام أمني" تلبي احتياجاتها الإستراتيجية إضافة إلى التجمعات الاستيطانية اليهودية في هضبة الجولان (وفي مقدمتها مستوطنة "كتسرين")، وفي المقابل ينقل لبنان إلى سورية منطقة مماثلة في مساحتها لتلك التي ستبقى

تحت سيطرة إسرائيل في هضبة الجولان بموجب المطالب السورية بتعديل حدود العام ١٩٢٠ بينها وبين لبنان، وتعوض إسرائيل لبنان بإعطائه أراض في نقاط مختلفة على امتداد الحدود الإسرائيلية- اللبنانية مثل القرى الشيعية السبع التي طالب "حزب الله" باستعادتها وكذلك الدولة اللبنانية، ومنطقة "مزارع شبعا" في غرب هضبة الجولان، على أن تتحول منطقة جبل الشيخ إلى منطقة تطوير وسياحة مشتركة للدول الثلاث. هذا الاقتراح لم يبحث في أي محفل دولي رسمي لكنه يمكن أن يشكل أساساً لمحادثات ثلاثية أو متعددة الأطراف.

• إسرائيل- سورية- لبنان- الأردن: بحسب هذه الخطة تنسحب إسرائيل حتى "خط المنحدرات" وتحتفظ بالسيطرة على مناطق في هضبة الجولان، فيما يقوم الأردن بتعويض سورية على امتداد الحدود المشتركة بين البلدين، وبالمثل يعوض لبنان سورية على حدودهما المشتركة، بينما تعوض إسرائيل لبنان والأردن على امتداد الحدود المشتركة بمنطقة مساوية تقريباً لمساحة المنطقة التي ينقلها لبنان والأردن إلى سورية، وتتحول منطقة جبل الشيخ إلى منتجع سياحي مشترك.

اقتراح لتسوية تبادل أراضٍ شاملة في الشرق الأوسط (خطة بايغر- أراد)

الدول المختلفة في منطقة الشرق الأوسط متدخلة بهذا الشكل أو ذاك في النزاع بين إسرائيل وجاراتها حتى وإن كانت اثنتان من هذه الدول- مصر والأردن- قد أنهيتا نزاعهما مع إسرائيل عقب توقيعهما على معاهدات للسلام معها. ويؤثر استمرار النزاع على جانبي الحدود بين إسرائيل وجاراتها بصورة سلبية على العلاقات مع الدول الأخرى في الشرق الأوسط. لذا ثمة منطق في إشراك دول أخرى في المنطقة في التسويات الرامية لرسم حدود جديدة عن طريق تبادل أراض. وقد وجد هذا المبدأ (تبادل الأراضي) موطئاً عملياً ومكانة سياسية رسمية في الخطط والمشاريع المختلفة للتسوية العربية- الإسرائيلية.

ورغم أن كل اقتراح من الاقتراحات المختلفة المشار إليها آنفاً لتبادل الأراضي يمكن أن يكون قائماً بذاته، إلا أنه يمكن تضمينها في خطة شاملة لتبادل أراض في الشرق الأوسط والتي يمكن أن تشكل سابقة ليس فقط بالنسبة للدول ذات الصلة في المنطقة.

ويقضي اقتراح تسوية تبادل الأراضي الشاملة في الشرق الأوسط في جوهره بأن ترسم مجدداً خطوط الحدود بين دول المنطقة استنادا إلى خطوط الماضي ولكن مع إجراء التعديلات الضرورية في ضوء الواقع الناشئ على الأرض واحتياجات الدول المعنية. والفكرة هي أن لا يجري تغيير على إجمالي مساحة المنطقة الإقليمية لكل دولة من دول المنطقة وأن يقتصر التغيير على خطوط الحدود بين الدول.

ويشمل الاقتراح:

• بقاء (تواجد) إسرائيلي في مناطق بالضفة الغربية: تبقي إسرائيل في يدها مناطق تصل مساحتها إلى حوالي ٢٠٠ كم (٣٪ من مساحة الضفة الغربية)، جزء منها في إطار "توسيع القدس وكتل المستوطنات" بالإضافة إلى احتفاظها بمناطق في "صحراء يهودا" وغور الأردن.

• بقاء إسرائيلي في مناطق في هضبة الجولان: تبقي إسرائيل في يدها منطقة تصل مساحتها إلى ٢٠٠ كم، في غرب هضبة الجولان (نحو ١٢٪ من مساحة الهضبة) تشمل مستوطنات و"خط المنحدرات".

• نقل مناطق من إسرائيل إلى الفلسطينيين على امتداد "الخط الأخضر": تنقل إسرائيل مقابل المناطق التي ستحتفظ بها في الضفة الغربية وهضبة الجولان، أراضي إلى السلطة الفلسطينية في مقاطع مختلفة على امتداد "الخط الأخضر" متاخمة لمناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، مع أو من دون سكان عرب مسلمين.

• نقل أراض من إسرائيل إلى لبنان في نقاط مختلفة على طول الحدود مع إسرائيل: في إطار التعويض عن المناطق التي ستحتفظ بها في الضفة الغربية وهضبة الجولان تنقل إسرائيل إلى لبنان أراضي تبلغ مساحتها نحو ٥٠ كم، في نقاط مختلفة على امتداد الحدود المشتركة (من دون أن يكون هناك تواصل جغرافي بين هذه النقاط).

• نقل أراض من إسرائيل إلى مصر: تنقل إسرائيل إلى مصر أراضي في النقب (بحجم مماثل للأراضي الفلسطينية التي ستحتفظ بها في الضفة الغربية في منطقتي "صحراء يهودا

والأغوار ") إضافة إلى منطقة تتيح المرور الحر بين مصر والأردن .

• نقل أراضٍ من إسرائيل إلى الأردن في منطقة وادي عربة : تنقل إسرائيل إلى الأردن منطقة صغيرة في وادي عربة مقابل المنطقة التي سيحصل عليها المصريون من إسرائيل وذلك لإتاحة ممر مباشر بين مصر والأردن .

• نقل أراضٍ من لبنان إلى سورية : مقابل المنطقة التي ستحتفظ بها إسرائيل في هضبة الجولان، تحصل سورية على أراضٍ من لبنان إلى الغرب من خط حدود سنة ١٩٢٠ الذي عينته فرنسا .

• نقل أراض من إسرائيل إلى لبنان : مقابل تنازل لبنان عن أراضٍ في شرق البلاد لصالح سورية، تنقل إسرائيل إلى لبنان أراضي في نقاط مختلفة على امتداد الحدود المشتركة بين إسرائيل ولبنان .

• نقل أراض من الأردن إلى سورية : يقوم الأردن بنقل أراضٍ إلى سورية في المنطقة الواقعة على الحدود الشمالية للأردن والتي كان السوريون يتواجدون فيها في سنة ١٩٧٠ ، ويحصل الأردن في المقابل على منطقة صغيرة في الجانب الإسرائيلي من وادي عربة، متاخمة للمنطقة التي ستحصل عليها مصر من إسرائيل، إضافة إلى حق استخدام الممر المباشر بين الأردن ومصر عبر النقب الإسرائيلي .

تلخيص

اكتسبت الأفكار والاقتراحات الداعية إلى تسوية النزاعات الإقليمية بين إسرائيل وجاراتها على أساس تبادل الأراضي موطئاً عملياً ومكانة سياسية رسمية خلال العقد الأخير . وقد وجد ذلك تعبيراً له في خطط ومشاريع التسوية المختلفة بين إسرائيل والدول العربية . وقد تجلى ذلك عملياً في معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن والتي تم في نطاقها تبادل أراضٍ اتفق عليها بين الجانبين .

في السنوات الأخيرة طرحت أفكار لتبادل أراض في نطاق تسوية النزاع الإقليمي بين إسرائيل والفلسطينيين وبين إسرائيل وسورية ولبنان . غير أن هذه الأفكار ما زالت صعبة التنفيذ

جراء هامش المناورة الضيق والواقع المتغير، الأمر الذي يتطلب البحث عن أفكار خلاّقة.

إن أحد الخيارات المطروحة في هذا السياق هو دراسة فكرة تبادل أراض على نطاق شامل في المنطقة. فزيادة عدد اللاعبين في الساحة توفر هامشاً أكبر للمناورة بما يتيح تجاوز العقبات التي لا يمكن تذليلها في ظل قلة عدد اللاعبين. إن دمج وإشراك عدد أكبر من اللاعبين في تسوية إقليمية في المنطقة، يمكن أن يدعم ويعزز مصلحة هذه الدول في التمسك بالتسوية وضمان تنفيذها.

إن مثل هذه التسوية الإقليمية الشاملة، المستندة إلى تبادل أراضٍ في إطار متعدد الأطراف، سوف تكون بمثابة أول تغيير جوهري في الحدود السياسية في الشرق الأوسط منذ أن رُسمت من قبل القوى الاستعمارية، كما ويمكن لهذه التسوية أن تكون ذات أهمية لضمان استتباب السلام والاستقرار بين الدول المنخرطة فيها.

القدس مسألة مركزية في مناعة إسرائيل القومية!

["ورقة موقف" بشأن موضوع القدس قدمتها أورا أحيميئير، المديرة العامة لـ "معهد القدس للدراسات الإسرائيلية" في إطار ندوة بعنوان "مكانة القدس كعاصمة لإسرائيل والشعب اليهودي"]

إن رسالة "معهد القدس" إلى صانعي القرارات (في إسرائيل) تتطرق إلى بعدين:

البعد الأول: التسويات السلمية

يقضي التفكير السائد لدى أوساط "المعهد" بوجوب الاستعداد لسيناريوهات مختلفة في القدس، سيناريوهات تسوية باتفاق، سيناريوهات عدم وجود تسوية، وسيناريوهات تدهور. فكيف يمكن الوصول في كل حالة من هذه الحالات إلى إدارة جيدة ومتطورة للمدينة لمصلحة جميع سكانها يهوداً وعرباً؟ نحن نسعى ونحرص على العمل على طائفة من السيناريوهات والبدائل.

الاستنتاجات الرئيسة التي توصلنا إليها هي:

١. مسألة القدس تشكل محوراً مركزياً في مفاوضات السلام وهي أيضاً الأكثر تعقيداً واستعصاء على التسوية.

٢. مرور الوقت يفاقم الصعوبة، فالحقائق المتشكلة أو الناشئة تثقل على الحل، وفي رأي

الكثيرين فإن الوضع القائم حالياً غير قابل للتغيير أو النكوص.

٣. طالما لا يوجد حل للخلاف حول القدس فإنه يتعين علينا التركيز على إدارة النزاع.

٤. حسب وجهة نظرنا لا يجوز تقسيم "البلدة القديمة" مادياً.

٥. نظراً لأن لب المشكلة يتمثل في البلدة القديمة والحوض التاريخي للقدس، فإنه يتعين إيجاد حل خاص فيما يتعلق بالمنطقتين، بما في ذلك إمكانية تدخل- مشاركة- طرف ثالث، إذا لم ينجح الطرفان في أن يديرا بأنفسهما الحياة في الحوض التاريخي.

٦. إن جدار الفصل يقلص عدد الهجمات، لكنه يخلق سلسلة من المشاكل الخطيرة التي تؤثر سلباً على اقتصاد المدينة وسكانها.

٧. الانفصال عن الأحياء العربية هو موضوع معقد للغاية ولن يكون متاحاً أو ممكناً عند التوصل إلى اتفاقات سلام.

٨. هناك تكاتف إسلامي عالمي حول مسألة القدس وتنكر لرابطة اليهود بالمدينة.

٩. يجب أن نعالج بسرعة وبصورة جذرية مسألة الخدمات المادية والاجتماعية في الأحياء العربية، فالفجوة القائمة في الخدمات تعتبر غير محتملة ومضرة بإسرائيل.

لقد واكبت طواقم التفكير التابعة لمعهد القدس للدراسات الإسرائيلية منذ سنة ١٩٩٤ عملية تطبيق اتفاقات أوسلو، وساهمت بشكل كبير في إبقاء موضوع القدس حياً في الخطاب العام. ويشارك في مثل هذه الطواقم باحثون في مجالات معرفية عديدة حيث يقومون بتحليل الوضع القائم وصوغ بدائل للمستقبل من زوايا ووجهات نظر شتى.

في نهاية سنة ١٩٩٩ أصدر المعهد وثيقة بعنوان "تسويات سلمية في القدس" تضمنت خيارات لحل مسألة القدس، وما زالت هذه الوثيقة تشكل حتى اليوم وثيقة أساسا في هذا الموضوع إلى جانب عشرات الأبحاث والدراسات والاقتراحات الداعمة. وقد شارك المعهد في بلورة المبادئ التي طرحت وبحثت في أثناء محادثات (مؤتمر) كامب ديفيد في سنة ٢٠٠٠، وقام منذئذٍ بتعميق البحث في مجموعة من المواضيع ذات الصلة مثل بلدة القدس القديمة والحوض التاريخي والمشاركة الدولية والانفصال عن الأحياء العربية وتأثيرات جدار الفصل.

مؤخراً أجرى المعهد استطلاعاً لرأي الجمهور (اليهودي) في القدس حول مواضيع وصفها بـ" الحاسمة " بالنسبة لمستقبل المدينة و" مستقبل " هذا الجمهور ذاته، وجاء في معطيات الاستطلاع التي تنشر هنا للمرة الأولى، والتي سئل في نطاقها المشاركون عن موقفهم إزاء جملة من المواضيع ذات الصلة مقابل اتفاق سلام حقيقي، ما يلي :

- ٩٧٪ غير مستعدين للتنازل عن حائط المبكى .
- ٩٢٪ غير مستعدين للتنازل عن بلدة " القدس " القديمة بأكملها .
- ٩٢٪ غير مستعدين للتنازل عن " جبل الهيكل " - الحرم القدسي الشريف .
- ٦١٪ غير مستعدين للتنازل عن سيادة إسرائيل على جميع الأحياء العربية .
- وفي مقابل الجمهور اليهودي في القدس، أظهرت نتائج الاستطلاع بين سكان إسرائيل بشكل عام أن :
- ٥٧٪ مستعدون للانفصال عن الأحياء العربية .
- ٩٦٪ غير مستعدين للتنازل عن " الحي اليهودي " في القدس القديمة .
- ٩٥٪ غير مستعدين للتنازل عن " مدينة داود " (بلدة سلوان المجاورة للقدس الشرقية) .
- هذا وقال ٥ر٧٥٪ من سكان القدس اليهود إنهم لا ينصحون اليهود بالدخول أو التنزه في الأحياء العربية في المدينة، وذكر ٦ر٦٨٪ أنهم لم يزوروا أي حي عربي في القدس .

البعد الثاني : المناعة القومية

في مؤتمر هرتسليا الذي عقد قبل عامين طرح المعهد رؤية أكد فيها أن مناعة القدس هي جزء لا يتجزأ من مناعة الدولة . وقد بلور طاقم المعهد برئاسة يسرائيل كمحي ومايا حوشن مقاييس لتفحص مناعة القدس القومية والتي تحولت إلى مقاييس ثابتة يتم الرجوع إليها في كل عام بغية الوقوف على وضع المدينة .

هذه المقاييس هي :

١- الديمغرافيا : أشار هذا المقياس إلى اتجاهات سلبية، فمنذ سنة ١٩٦٧ تتناقص الأكثرية

اليهودية في المدينة تدريجياً، وإذا لم يحدث تغيير فإن من المتوقع أن تصل المعادلة الديمغرافية في المدينة في العام ٢٠٣٥ إلى ٥٠٪ يهود مقابل ٥٠٪ عرب.

٢. المجتمع والاقتصاد: تعتبر القدس المدينة الأكثر فقراً بين سائر المدن الكبرى في إسرائيل، إذ تضاعف معدل الفقر فيها ثلاث مرات خلال الـ ٣٥ سنة الأخيرة. اتجاه تعمق واتساع الفقر في المدينة لم يتغير.

٣. يعتبر فرع السياحة فرعاً مركزياً للحياة والوجود في المدينة، وهو يشهد صعوداً وهبوطاً مستمرين. وقد طرأ منذ سنة ٢٠٠٣ نوع من الانتعاش على هذا الصعيد، إلا أن الوضع لم يعد إلى ما كان عليه قبل الانتفاضة (الثانية).

٤. الأمن: كانت القدس المدينة الأكثر تضرراً جراء "أعمال الإرهاب". ٢٧٪ من سكان الدولة يعتقدون أن السكن في القدس شيء مخيف. في الأعوام الأخيرة سجل انخفاض في "أحداث الإرهاب" في المدينة، ويعود ذلك في جزء منه إلى إقامة الجدار الأمني (جدار الفصل العازل للقدس) والنشاطات الوقائية التي تقوم بها قوات الأمن الإسرائيلية.

٥. الصورة والمكانة: تعتقد الأكثرية الساحقة من الجمهور في إسرائيل (٨٤٪ بحسب استطلاعات المعهد) أن القدس قوية هي مركز للشعب اليهودي وأنها أجمل مدن الدولة.

توصيات

ـاقترح طاقم المعهد سلسلة من التوصيات لتحقيق التحول المطلوب وأهمها:

١. إعادة النظر في حدود المدينة، فالجمهور الإسرائيلي بات اليوم أكثر استعداداً لذلك. في سنة ١٩٦٧ اتسعت حدود المدينة بثلاثة أضعاف ما كانت عليه، وقد بات واضحاً اليوم أن هذا الأمر لا يعمل في مصلحتها.

٢. إدارة مستقلة أكثر للأحياء في المدينة: قدم المعهد اقتراحاً مُفصلاً لإعادة رسم حدود الأحياء وفق مقاييس مختلفة وهناك حاجة للقيام بعمل وجهد كبيرين بغية إيجاد أطر فاعلة وقادرة على أداء عملها على هذا الصعيد.

٣. إجراء تغيير في السلطة البلدية يشمل أطرًا "متروبولينية" جديدة.

٤ . خطة إستراتيجية : قامت عدة جهات طوال الفترة السابقة بإعداد صيغ مختلفة لخطط إستراتيجية لكنها لم تجد من يقوم بوضعها موضع التنفيذ ، ولذلك فإنها تستدعي تدخلاً حثيثاً وفاعلاً من جانب الحكومة .

٥ . توجه متعدد المنظومات للمعالجة المنسقة والمتزامنة للمشكلات ونقاط الضعف التي تعانيها المدينة ، وكذلك من أجل دفع وتطوير أفضلياتها النسبية وتوجيهها لتصب في تعزيز المدينة .

في السنوات الأخيرة ركز "معهد القدس" على محركات ومفاعيل النماء القادرة على السير بالمدينة قُدماً ، وعمل طاقم خاص برئاسة دان كاوفمان على وضع إستراتيجية نمو ترتكز على التحديث لمنطقة القدس بأكملها ، مقترحاً على هذا الصعيد أربعة محركات :

١ . تطوير فروع البيوتكنولوجيا ، فقد وجد أن ٣٥٪ من شركات البيوتكنولوجيا في إسرائيل موجودة في القدس (ومن ضمنها طيفع ، مادينول ، سيغما ، ألدريتس) وأن ٤٣٪ من الأبحاث البيوتكنولوجية و٥٠٪ من الأبحاث الطبية في إسرائيل تجري في القدس . وينهي ١٨٠٠ طالب سنويا دراستهم الجامعية في علم الأحياء/ الطب في القدس ، وتصنف الجامعة العبرية في المكان الـ ١٢ في العالم في مجال الاختراعات البيوتكنولوجية . من هنا فإن بالإمكان تحقيق زيادة ملموسة في النشاطات التجارية والصناعية والاستثمارات والتشغيل إضافة إلى اجتذاب شركات جديدة . .

٢ . تعظيم الميديا الجديدة (مجالات تكنولوجية تنشأ من خلال التعاون والتنسيق بين التكنولوجيا والفنون ووسائل الميديا) في القدس ، إذ أن أكثر من ٥٠٪ من طلبة الفنون والتصميم في إسرائيل يتلقون دراستهم في القدس في العديد من مؤسسات التأهيل في هذه المجالات ، وتعتبر كلية الهندسة ودراسات الحاسوب التابعة للجامعة العبرية من الكليات المتصدرة عالمياً . هناك إمكانية لتعزيز الميديا الجديدة واجتذاب شركات استثمارية للعمل في القدس كما يمكن زيادة إمكانية الصناعة لقطاع الشباب واستنفاد الطاقة الكامنة في مراكز الفنون والميديا والتكنولوجيا .

٣ . تعظيم الأكاديمية في القدس ، إذ يوجد في المدينة عدد كبير جداً من مؤسسات التعليم العالي ، بما في ذلك كليات بعضها متقدم في مستواها البحثي ، تضم أكثر من ٣٠ ألف طالب .

ويمكن مضاعفة عدد الطلبة وسط تحسين المستوى الأكاديمي واستقطاب طاقات شابة إلى المدينة . استناداً لكل ذلك يمكن جعل القدس مركزاً أكاديمياً متصدراً وافتتاح مسارات خاصة وتعزيز العلاقة بين الطلبة والمؤسسات الثقافية .

٤ . تحويل الجمهور الديني الحريدي إلى رافعة تنموية ، إذ أن جزءًا ملموساً من سكان المدينة (٢٠٪) يشهد متغيرات فيما يتعلق بالعمل ، ويضم قوة بشرية نوعية يمكن أن تساهم في تطوير الميديا الجديدة والبيوتكنولوجيا . ويظهر بحث أجراه المعهد بين ٥٠٠ شخص من المتدينين الحريديم ، معظمهم من الرجال ، أن : ٥٩٪ منهم يبدون استعداداً وجاهزية للدراسات العليا وأن هناك استعدادا متزايدا للتعليم في مؤسسات ليست ذات طابع حريدي (٣٠٪) ، ويتعلم اليوم مئات الطلبة الحريديم في مؤسسات تعليم عال غير حريدية .

النتيجة المرجوة : ارتفاع في نسبة المنخرطين- الحريديم- في قوة العمل وتراجع معدل الفقر وارتفاع في مستوى الحياة لدى المتدينين الحريديم في المدينة .

في النهاية لا بد من التوكيد مجدداً على الرسالتين الرئيسيتين للمعهد :

أولا : القدس مسألة مركزية في المناعة القومية ، فمناعة المدينة حيوية لمناعة الدولة .

ثانيا : القدس محور مركزي في تسويات السلام ، والتي من شأنها أن تساهم في تعزيز مناعة المدينة وجعلها مدينة عالمية هامة .

أخيرا ، فقد أشارت المفكرة الإحصائية السنوية الجديدة التي أعدها المعهد مؤخراً حول القدس إلى أن الوضع في المدينة من ناحية مقاييس المناعة القومية ليس كما يرام حالياً ، لكنه أفضل من الصورة المنعكسة في وسائل الإعلام وهناك مؤشرات ودلائل مشجعة في مجالات السياحة والثقافة وتجدد مركز المدينة .

إن عملاً ناجعاً من جانب الحكومة سوف يساعد بدرجة كبيرة ، وقد أحصينا ٣٠٠ قرار حكومي تتعلق بموضوع القدس لكن ٧٠٪ منها لم ينفذ ، هذا علما أن ٦١٪ من الجمهور يعتقدون أن على الحكومة أن تضع القدس في مقدمة الأجندة القومية .

المسؤولية الحكومية تجاه الدمج والمساواة بين اليهود والعرب في إسرائيل

[مقترح للنقاش مقدم من
" مبادرات صندوق أبراهام "]

عام

تشير هذه الورقة إلى اتجاه من التفاقم في العلاقات اليهودية- العربية خلال العقد الأخير ، وتشير في المقابل إلى توجهات وجهود حكومية نحو تحقيق الدمج والمساواة في مجتمع منقسم وذلك بوحي من نماذج لجهود مشابهة كتلك الجارية في إيرلندا الشمالية .

وتشمل الورقة الأجزاء التالية :

١- خلفية وضع العلاقات بين اليهود والعرب في إسرائيل .
٢- جهود حكومية للدمج والمساواة- نماذج من تجربة إيرلندا الشمالية .
٣- أفضليات السياسة الحكومية لتحقيق الدمج والمساواة .
٤- اقتراح لمبادئ عمل حكومية في إسرائيل .
٥- خلاصة

أولاً: خلفية وضع العلاقات بين اليهود والعرب في إسرائيل

عبر تقرير لجنة أور (التي أقيمت لتقصي أحداث- هبة- تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠) للمرة الأولى عن إقرار رسمي من جانب هيئة رسمية بعمق التمييز والإقصاء المأسس اللذين يعاني منهما المواطنون العرب في إسرائيل منذ قيام الدولة. وقد علق الكثيرون آمالاً في أن هذا الحدث المؤسس سيشكل نقطة تحول إيجابية ومدخلاً لتغيير السياسة الحكومية تجاه الأقلية العربية. غير أن توصيات اللجنة ما لبثت أن تبخرت، إذ لم يتحقق خلال السنوات السبع المنصرمة أي تحسن ملموس في تعاطي الدولة مع مواطنيها العرب، على الرغم من أن لجنة أور أشارت بشكل صريح إلى إهمال معالجة الفجوات بين السكان اليهود والعرب وإلى سياسة "غياب السياسة" كعامل جوهري، إلى جانب عوامل أخرى، يدجج مشاعر الإحباط والاغتراب. ونحن نشهد منذ بداية سنوات الألفين سلسلة متصلة من التطورات التي تؤشر إلى مزيد من التفاقم في العلاقات بين اليهود والعرب في الدولة.

ومن بين الأحداث المركزية التي شهدتها السنوات الأخيرة، والتي تشكل علامات بارزة في هذه السيرورة المستمرة:

أحداث أكتوبر؛ إقامة لجنة أور ونشر تقرير اللجنة؛ خطاب تبادل الأراضي أو الترانسفير، والذي علت وتيرته مع تنامي قوة حزب "يسرائيل بيتينو" (إسرائيل بيتنا) في الانتخابات الأخيرة للكنيست (٢٠٠٦) وانضمامه إلى الحكومة؛ قضية مغادرة عضو الكنيست عزمي بشارة للدولة؛ إقرار "قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل" الذي يمنع أي زوجين عربيين يقطنان على جانبي "الخط الأخضر" من السكن والعيش معاً داخل إسرائيل [القانون يمنع أي إمكانية لإعطاء مكانة (مواطنة) في إسرائيل لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة، وكان هذا القانون قد أقر في العام ٢٠٠٣ وفي العام ٢٠٠٦ مُدِّد سريان العمل به، كما أضيفت له قيود إضافية في العام ٢٠٠٧. وقد حرم قرار المحكمة آلاف العائلات العربية الفلسطينية من العيش سوية بسبب أصلها القومي]، فشل مبادرة "الدستور التوافقي"؛ نشر "وثائق رؤية مستقبلية" من جانب عدد من الهيئات البارزة في المجتمع المدني العربي في إسرائيل؛

حرب لبنان الثانية وما نجم عنها من تعميق للشرخ اليهودي- العربي؛ تدني نسبة المشاركة في الانتخابات في صفوف السكان العرب، استمرار هدم البيوت في القرى والمدن العربية؛ أحداث البقيعة؛ خطاب الخدمة المدنية/ الوطنية للمواطنين العرب وإقامة مديرية (حكومية) خاصة في هذا الصدد؛ تمرير قانون "الكيرن كييمت" بالقراءة الأولى [ينص مشروع القانون الذي قدمه عضو الكنيست أوري أريئيل من كتلة "الاتحاد الوطني- المفدال" على أن الأراضي التي تملكها مؤسسة "الكيرن كييمت" - ١٣٪ من مجموع الأراضي في إسرائيل وتعود ملكيتها الأصلية إلى لاجئين أو مشردين فلسطينيين- يجب أن تخصص لليهود فقط. وقد صادق الكنيست بأكثرية ٦٤ عضواً واعتراض ١٦ على هذا القانون]؛ تقرير "جمعية حقوق المواطن" وتقارير سنوية أخرى، والتي أشارت إلى تدهور العلاقات وتنامي الاتجاهات العنصرية؛ اتساع الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين السكان اليهود والعرب حسبما تبين من تقرير الفقر، وخاصة فيما يتعلق بنسبة الأطفال العرب؛ دعوة بعض أوساط الجمهور العربي إلى مقاطعة الاحتفالات (الرسمية) بمرور ٦٠ عاماً على قيام دولة إسرائيل.

اتجاه التقاطب في العلاقات بين اليهود والعرب يجد تعبيراً ملموساً في المعطيات التالية : يظهر الرسم البياني رقم (١) التغيير في مواقف الجمهور اليهودي في إسرائيل تجاه السكان العرب بين سنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٦ والتي نشرت في نطاق مقياس العنصرية وتقرير جمعية حقوق المواطن لسنة ٢٠٠٧. وتشير المعطيات إلى ارتفاع في المواقف المركزية الإثنية والعنصرية، وهو ما يتسق أيضا مع معطيات مقياس الديمقراطية لسنة ٢٠٠٧ والتي وردت في

الرسم البياني رقم (٢) وتدل هذه المعطيات على هبوط تدريجي بين سنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٧ في تأييد الجمهور اليهودي لمنح المواطنين العرب مساواة سياسية وضم أو إشراك أحزاب عربية في الائتلاف الحكومي. وبحسب المعطيات فقد أيد ٢٢٪ فقط من الجمهور اليهودي سنة ٢٠٠٧، إعطاء مساواة سياسية للمواطنين العرب- وذلك مقابل ٤٦٪ في العام ٢٠٠٠- وهي أدنى نسبة منذ بداية التسعينيات.

عملية التقاطب هذه تتجلى بوضوح أيضاً في معطيات الاستطلاعات التي أجريت في صفوف السكان العرب، إذ أظهرت المعطيات أن نسبة مشاركة المواطنين العرب في التصويت لانتخابات الكنيست شهدت انخفاضا مطرداً بين سنوات ١٩٩٦ وحتى ٢٠٠٦، وهو ما يعكس أيضا تعاظم

الشعور بالاغتراب في صفوف السكان العرب. في سياق متصل لا بد من الإشارة أيضاً إلى تدني نسب مشاركة السكان العرب في التصويت للانتخابات الخاصة لرئاسة الحكومة التي جرت في العام ٢٠٠١ حيث بلغت نسبة مشاركة السكان العرب ١٨٪ فقط مقابل ٢ر٧٧٪ في صفوف السكان اليهود.

في ضوء كل ذلك لا غرابة إذن في أن ٣٣٪ فقط من المواطنين العرب (حسب استطلاع أجراه معهد "مدى الكرمل" سنة ٢٠٠٤(يعتقدون أن إسرائيل هي دولة ديمقراطية، وأن ٦٢٪ منهم يعتقدون أنه لا يمكن لإسرائيل أن تكون دولة يهودية وفي ذات الوقت دولة ديمقراطية، ورأى ٧٨٪ في "قانون العودة" قانوناً يجسد التمييز فيما رأى ٩٤٪ في الصهيونية حركة عنصرية.

ثانيا: الجهود الحكومية من أجل الدمج والمساواة... تجربة إيرلندا الشمالية

إنّ أحد النماذج البارزة في مجال الجهد الحكومي الحثيث والفعال لتحقيق الدمج والمساواة في المجتمعات المشروخة، هو نموذج إيرلندا الشمالية. في إطار هذه الورقة لن نتحدث بشكل مفصل عن الأساس الذي تقوم عليه المساواة وسمات الوضع في إيرلندا الشمالية أو أنواع الجهود الحكومية المبذولة هناك، بل سنكتفي بالإشارة إلى عدة مجالات من ميادين الجهد والممارسة الحكومية في إيرلندا الشمالية والتي يمكن لها أن تساهم في إثراء البحث والنقاش فيما يتعلق بإمكان تطوير أدوات وإستراتيجيات حكومية لتحقيق الدمج والمساواة اليهودية- العربية في إسرائيل.

صياغة رؤية مشتركة

في العام ٢٠٠٥ نشر مكتب الوزير الأول (في الحكومة البريطانية) ونائب الوزير الأول، المسؤولان عن إيرلندا الشمالية، وثيقة رؤية مشتركة، ووزعت كوثيقة سياسية رسمية هدفها تحسين العلاقات بين الكاثوليك والبروتستانت في إيرلندا الشمالية. هذه الوثيقة كانت ثمرة نقاش عام شارك فيه ممثلو سائر الطوائف والهيئات والفعاليات العامة، واستهدف إحداث تغيير في البنية السياسية ودفع سيرورات توطد وتعزز المساواة في مجالات الحياة كافة وتحقيق المصالحة بين الطوائف. وقد

انخرطت مؤسسات الحكم والمجتمع الإيرلندية الشمالية بكليتها منذ صدور هذه الوثيقة في جهد حثيث لترجمة إعلان المبادئ والسياسة الواردين فيها إلى لغة ومبادئ عمل على الأرض.

في المجال التشريعي

يعتبر التشريع في مجالات الدمج والمساواة في إيرلندا الشمالية متقدما بالمقاييس العالمية، خاصة في أعقاب اتفاقية بلفاست الموقعة سنة ١٩٩٨ والتي شملت مجموعة قوانين تضمن المساواة والتمثيل الملائم واحترام حقوق الإنسان في شتى مجالات ونواحي الحياة. مع ذلك تجدر الإشارة إلى أن التشريع في هذه المجالات بدأ قبل توقيع الاتفاقية بسنوات عديدة، كما أجريت إصلاحات جادة ومهمة بعد توقيع الاتفاقية ذاتها. وقد برهنت منظومة القوانين وما رافقها من سياسة تطبيق صارمة، على فاعلية كبيرة في القضاء على التمييز وفي تعزيز تساوي الفرص في إيرلندا الشمالية على الرغم من عدم وجود دستور سواء في إيرلندا الشمالية ذاتها أو في سائر مناطق وأقاليم المملكة المتحدة.

إقامة المؤسسات

أقيمت في إيرلندا الشمالية، استنادا للقانون، عدة مؤسسات دستورية حكومية وشبه حكومية (لها مجلس إدارة مستقل وتتلقى التمويل من الحكومة لكنها ليست خاضعة للحكومة بصورة رسمية) وذلك بهدف مأسسة سياسة الدمج والمساواة وتوطيدها بحيث لا تتأثر بتبدل أو تغيير التركيبة السياسية للحكومة. وتشمل مجالات العمل الرئيسة للمؤسسات التي أقيمت: تطوير ومراقبة عملية التشريع والسياسة، متابعة عملية التطبيق، إيجاد مشاريع ومبادرات مشتركة بين الطوائف على الصعيدين المحلي والقطري، إضافة إلى مجالات أخرى. ويشار في هذا السياق إلى أن بعض المؤسسات الحكومية تعمل في مجالات تعتبر في إسرائيل من مجالات عمل المجتمع المدني، ومنها على سبيل المثال مفوضية إيرلندا الشمالية لحقوق الإنسان. كذلك فإن أداء الشرطة في إيرلندا الشمالية يعد مضرب مثل على النجاحات الكبيرة للمصالحة وذلك في أعقاب التحولات الجوهرية التي طرأت على عمل ومفاهيم الشرطة هناك. وقد تحقق ذلك عن طريق إشراك السكان

المحليين في القرارات المتعلقة بشؤون العمل الشرطي ودمج سائر الشرائح والمجموعات السكانية في القوى البشرية الشرطية جنباً إلى جنب مع إلغاء التنفذ الحصري لمجموعة الأكثرية في جهاز الشرطة وإنشاء هيئات رقابة واستشارة وتعزيز الشفافية والمكاشفة في عمل الجهاز.

ثالثاً: أفضليات السياسة الحكومية القائمة على الدمج والمساواة

هناك أفضليات ومزايا عديدة ومتنوعة يمكن أن تنبثق عن سياسة حكومية لتوطيد الدمج والمساواة في إسرائيل لجميع مواطنيها يهوداً وعرباً. فمثل هذه السياسة تنطوي على أهمية كبيرة في جوانب ومجالات عدة، نذكر منها:

- أهمية أمنية: في مجالات الأمن القومي والأمن الشخصي والاستقرار الاجتماعي.
- أهمية اقتصادية: في مجال النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.
- أهمية قيمية: تعزيز الديمقراطية؛ الإثراء والتنوع الثقافي؛ القيم الدينية والأخلاقية؛ القيم الإنسانية العالمية؛ تجسيد رؤية "وثيقة الاستقلال"؛ تساوي الفرص.
- أهمية سياسية: الاندماج في الحيز الإقليمي؛ دفع التسوية الإسرائيلية- الفلسطينية قدمًا؛ تحقيق الشرعية الدولية.

رابعاً: مقترح لمبادئ عمل بشأن المسؤولية الحكومية في إسرائيل

في ضوء ما تتضمنه هذه الوثيقة، نحن ندعو لتحمل مسؤولية حكومية تشمل المبادئ التالية:

- إعطاء تعبير لضرورة تنظيم علاقات الأكثرية والأقلية في إسرائيل: ثمة حاجة للتعبير علناً من جانب الزعامة، وخاصة من جانب حكومة إسرائيل، عن إلحاحية وأهمية تنظيم العلاقات، بصورة متفق عليها، بين اليهود والعرب في إسرائيل.
- الحوار مع الزعامة العربية: هناك حاجة لحوار متواصل ومستمر مع شخصيات عامة مؤثرة في المجتمع العربي (في إسرائيل) ومن ضمنها الزعامة المنتخبة والمثقفون وممثلو المجتمع المدني العربي.
- تطوير رؤية مشتركة للمجتمعين العربي واليهودي: إن بناء رؤية مشتركة للمجموعتين القوميتين

اللتين تعيشان في الدولة يعتبر أمراً حيوياً لاستمرار الحياة المشتركة. في المقابل فإن غياب مثل هذه الرؤية يشجع الميول الانعزالية وتعميق الانفصال والشرخ بين المجموعتين.

• نزع الشرعية عن الإقصاء واللامساواة: يتعين على المؤسسات الحكومية أن تشكل نموذجاً للدمج والمساواة وذلك عن طريق إعطاء تمثيل ملائم للعرب في القطاع العام ونبذ سياسات وممارسات التمييز في جهاز الدولة وخارجه.

• التشريع: هناك حاجة لتشريعات تقدمية تتناول بشكل ملموس منع التمييز ضد السكان العرب على أن تصاحبها وسائل تطبيق وردع فعَّالة.

• إنشاء مؤسسات دستورية لتحقيق الدمج والمساواة: ينبغي العمل من أجل إقامة مؤسسات لشؤون الاستشارة والرقابة والتطبيق لسياسات تقوم وتستند إلى تشريع قانوني بحيث لا تكون خاضعة لتركيبة وظيفية أو ائتلافية من هذا النوع أو ذاك.

• إيجاد مجالات مشتركة في ميادين التفاعل المتبادل والشراكة بين المجموعتين القوميتين، وهو ما يتطلب تطوير نماذج لمنظومات حياة مشتركة في مجالات الحياة كافة، مثل أجهزة ومؤسسات تعليم مشتركة، مناطق صناعية مشتركة وما شابه.

• خطوات بانية للثقة بين مؤسسات القانون والحكم وبين الجمهور العربي: يتعين على المؤسسات القانونية والحكومية القيام بخطوات بانية للثقة تجاه الأقلية العربية ولجهة دمجها في مراكز اتخاذ القرارات، والاهتمام بتقديم خدمات متساوية للسكان اليهود والعرب. وعلى سبيل المثال يتعين على الشرطة الإسرائيلية أن تغير نظرتها ومعاملتها للسكان العرب.

خامساً: خلاصة

إن دفع الدمج والمساواة من خلال تطوير أطر مستديمة لتنظيم العلاقات بين الأكثرية اليهودية والأقلية العربية في إسرائيل كهدف قومي مركزي، يشكل خطوة حيوية وملحة، وذلك في سبيل وقف ما نشهده في السنوات الأخيرة من تدهور مقلق في العلاقات بين اليهود والعرب والسير على سكة الحياة المشتركة في الدولة. ولا بد للحكومة الإسرائيلية أن تقر وتجسد مسؤوليتها في هذا الصدد بما يضمن تحقيق نماء واستقرار وتكاتف المجتمع الإسرائيلي في قادم السنوات.